جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

العنوان

أثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1980-2017

إعداد الطالب:

محمد رملة

بإشراف:

أ.د/ محمد تقرورت

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ابراهيم شريفي	أستاذ	الشلف	رئيسا
محمد تقرورت	أستاذ	الشلف	مقررا
ابراهيم بلقلة	أستاذ	الشلف	ممتحنا
عبد القادر قديد	أستاذ محاضر أ	الشلف	ممتحنا
محمد صلاح	أستاذ	تيسيمسيلت	ممتحنا
محمد حدو	أستاذ محاضر أ	الجزائر3	ممتحنا
محمد ترقو	أستاذ	الشلف	مدعوا

السنة الجامعية: 2023-2024

إهـــداء

أهدي هذا العمل إلى:

روح أبي الطاهرة، تغمدها الله برحمته التي وسعت كل شيء؛

إلى أمي الحبيبة، حفظها الله؛

أم أولادي، زوجتي الكريمة؛

بنتاي، هند رميساء وهاجر أسينات،

ولداي، هارون ومحمد الفاتح؛

أخي وأخواتي؛

كل عائلتي وأصدقائي.

محمد رملة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني ومكنني من إتمام هذا العمل؛
فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه؛
أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني إلى المشرف الأستاذ الدكتور **تقرورت محمد**، والأستاذ الدكتور **ترقو محمد** على قبولهما الإشراف على هذه الأطروحة، وعلى نصائحهما وتوجيهاتهما القيمة التي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل، أفراد عائلتي الكريمة، وكافة الأساتذة والطلبة الأعزاء،
وجميع الأصدقاء والزملاء؛
إليهم جميعا أقول: جزاكم الله خيرا.

محمد رملة

ملخص

هذه الدراسة المعنونة بـ "**أثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1980–2017**" تستهدف قياس تأثير الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر على مدى الفترة من 1980 إلى 2017، حيث تم تحديث الفترة حتى عام 2022 لتوفر البيانات الضرورية. تعتمد الدراسة على أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي، بالإضافة إلى أساليب القياس الاقتصادي، وتستخدم نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) باستخدام برنامج EVIEWS10 لتقدير العلاقات التوازنية للفترة الطويلة والقصيرة وتحليل مختلف متغيرات الدراسة.

أظهرت النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة البحثية وجود تأثير معنوي للاستثمار في البنية التحتية في معظم القطاعات على النمو الاقتصادي على الأجلين الطويل والقصير. ورغم كون هذا التأثير ملحوظًا، إلا أنه كان ضئيلاً نسبيًا مقارنة بحجم الاستثمارات الكبيرة التي تمت خلال الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: استثمار، بنى تحتية، نمو اقتصادي، نموذج ARDL.

Abstract

This study, entitled "**The Impact of Investment in Infrastructure on Economic Growth in Algeria, econometric Study for the Period 1980-2017**", aims to measure the impact of investment in infrastructure on economic growth in Algeria over the period from 1980 to 2017, the period has been updated to 2022 to ensure the availability of necessary data. The study employs descriptive and inductive statistical methods, as well as economic evaluation methods, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model with the EVIEWS10 software to estimate long and short-term equilibrium relationships and analyze various study variables.

The results of this study indicate a significant impact of infrastructure investment in most sectors on economic growth, both in the long and short term. Although this impact is notable, it remains relatively modest compared to the massive volume of investments made during the study period.

Keywords: Investment, infrastructure, economic growth, ARDL model.

Résumé

Cette étude, intitulée «**L'impact des investissements en infrastructures sur la croissance économique en Algérie, étude économétrique pour la période 1980-2017**», vise à mesurer l'impact des investissements en infrastructures sur la croissance économique en Algérie sur la période 1980 à 2017, la période ayant été mise à jour jusqu'en 2022 à cause de la disponibilité des données nécessaires. L'étude repose sur des méthodes statistiques descriptives et inductives, ainsi que sur des méthodes économétriques, utilisant le modèle de régression autorégressive à décalage temporel (ARDL) à l'aide du logiciel EVIEWS10 pour estimer les relations d'équilibre à long et court terme et analyser différentes variables de l'étude.

Les résultats de cette étude montrent l'existence d'un impact significatif de l'investissement dans les infrastructures dans la plupart des secteurs sur la croissance économique à la fois à long et court terme. Bien que cet impact soit notable, il reste relativement faible par rapport au volume massif des investissements réalisés au cours de la période étudiée.

Mots-clés : Investissement, infrastructures, croissance économique, modèle ARDL.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الفرنسية	
فهرس المحتويات	**I - VI**
قائمة الجداول	**VII-VIII**
قائمة الأشكال	**IX - X**
مقدمة عامة	**أ–ن**
الفصل الأول: النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له	**55-1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	**2**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	3
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	3
الفرع الثاني: النمو الاقتصادي وحجم الناتج	4
المطلب الثاني: أهمية النمو الاقتصادي	6
المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي	7
المطلب الرابع: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	8
المبحث الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي	**11**
المطلب الأول: تقدير وقياس النمو الاقتصادي	11
الفرع الأول: طريقة المنتج النهائي	11
الفرع الثاني: طريقة الدخول المكتسبة (عوائد عناصر الإنتاج)	12
الفرع الثالث: طريقة الإنفاق	13
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي	15
الفرع الأول: المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي	15
الفرع الثاني: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي	16

الفرع الثالث: مقارنة القوى الشرائية	16
المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي	16
الفرع الأول: التغيرات الديمغرافية وتراجع لإنتاجية	17
الفرع الثاني: الفقر	21
الفرع الثالث: التغيرات المناخية	22
المطلب الرابع: عوامل النمو الاقتصادي وتكاليفه	24
الفرع الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	25
الفرع الثاني: تكاليف النمو الاقتصادي	26
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	**28**
المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي	28
الفرع الأول: أفكار وأسس النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	28
الفرع الثاني: النموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي	32
الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	34
المطلب الثاني: التحليل النيوكلاسيكي	35
الفرع الأول: فرضيات وأسس النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي	35
الفرع الثاني: النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي: نموذج سولو (Solow,1956)	37
الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي	42
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي لدى الكينزيين	43
الفرع الأول: فرضيات وأسس النظرية الكينزية	44
الفرع الثاني: نموذج هارود–دومار (Harrod-Doumar) للنمو الاقتصادي	45
الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية للنمو الاقتصادي	47
المطلب الثالث: نظريات أخرى للنمو الاقتصادي	48
الفرع الأول: نظرية مراحل النمو لـ روستو (Rostow)	49
الفرع الثاني: نظرية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن	51
المطلب الرابع: النظريات الجديدة للنمو الاقتصادي	53
خلاصة الفصل الأول	**55**

الفصل الثاني: الاستثمار في البنى التحتية، وإشكالية تمويلها	108-56
تمهيد	**57**
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار	57
المطلب الأول: تعاريف الاستثمار ومفاهيمه	58
الفرع الأول: تعاريف الاستثمار	58
الفرع الثاني: مفاهيم الاستثمار	59
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار وأهدافه	60
الفرع الأول: أهمية الاستثمار	61
الفرع الثاني: أهداف الاستثمار	62
المطلب الثالث: خصائص الاستثمار وأنواعه	63
الفرع الأول: خصائص الاستثمار	63
الفرع الثاني: أنواع الاستثمارات	64
المبحث الثاني: مفهوم البنية التحتية، مقاييسها وتصنيفاتها	**66**
المطلب الأول: البنية التحتية لدى علماء التنمية الاقتصادية	67
الفرع الأول: التعريفات الرئيسية للبنية التحتية لدى باحثو التنمية الاقتصادية:	67
الفرع الثاني: خصائص البنية التحتية وفق علماء التنمية	69
الفرع الثالث: أهمية البنية التحتية لدى علماء التنمية الاقتصادية	73
المطلب الثاني: مفهوم البنية التحتية لدى باحثي المالية العامة	74
الفرع الأول: مفهوم المشروعات العامة	74
الفرع الثاني: مفهوم المنتجات العامة (السلع والخدمات)	75
الفرع الثالث: خصائص البنية التحتية لدى علماء المالية العامة	77
المطلب الثالث: مفهوم وخصائص البنية التحتية لدى علماء القانون	79
الفرع الأول: تعريف المرفق العام	79
الفرع الثاني: خصائص المرافق العامة	81
المطلب الرابع: مقاييس البنية التحتية وتصنيفاتها	82
الفرع الأول: مقاييس البنية التحتية	82

الفرع الثاني: تصنيفات البنية التحتية	84
المبحث الثالث: إشكالية تمويل مشاريع البنى التحتية عن طريق القطاعين العام والخاص	**88**
المطلب الأول: مفاهيم القطاع العام والقطاع الخاص	88
الفرع الأول: القطاع العام	89
الفرع الثاني: مفهوم القطاع الخاص ودوره التنموي	91
المطلب الثاني: أساليب تمويل البنية التحتية	95
المطلب الثالث: مشاركة القطاع الخاص كبديل تمويلي	99
الفرع الأول: تعريف عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية	100
الفرع الثاني: صيغ نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية	103
الفرع الثالث: خصائص نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية	105
خلاصة الفصل الثاني	**107**
الفصل الثالث: النمو الاقتصادي والبنى التحتية في ظل الإصلاح الاقتصادي في الجزائر	**149-109**
تمهيد	**110**
المبحث الأول: علاقة الإنفاق العام على البنية التحتية بالنمو الاقتصادي	**111**
المطلب الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق على البنى التحتية والنمو الاقتصادي	111
الفرع الأول: قانون فاجنر (Wagner's law)	112
الفرع الثاني فرضية كينز: (Keynes hypothesis)	112
المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على البنية التحتية في النمو الاقتصادي	113
الفرع الأول: قنوات تقليدية	114
الفرع الثاني: قنوات حديثة	116
المبحث الثاني: مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	**122**
المطلب الأول: المخططات التنموية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967-1989)	122
الفرع الأول: المخطط الثلاثي (1967-1969)	123
الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	123
الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	124
الفرع الرابع: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	125

الفرع الخامس: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	126
المطلب الثاني: برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية	127
الفرع الأول: البرنامجين الأوليين للاستقرار (1989، 1991)	127
الفرع الثاني: برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع (1994-1998)	130
المطلب الثالث: برامج الإنعاش، دعم النمو، التوطيد والنموذج الجديد للاقتصاد الجزائري	133
الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	133
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	135
الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	137
الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو (2015-2019)	138
الفرع الخامس: النموذج الجديد للنمو (2016-2030)	140
المبحث الثالث: الملاحظات الجوهرية على البرامج الاستثمارية والنمو الاقتصادي في الجزائر	**142**
المطلب الأول: الملاحظات الجوهرية على البرامج الاقتصادية الاستثمارية في الجزائر	142
المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة (1980-2022)	148
خلاصة الفصل الثالث:	**149**
الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي	**195-150**
تمهيد	**151**
المبحث الأول: الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة	**152**
المطلب الأول: الدراسة التحليلية للنمو الاقتصادي	152
المطلب الثاني: الدراسة التحليلية للاستثمار في البنى التحتية	155
المبحث الثاني: قياس أثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر	**168**
المطلب الأول: دراسة النموذج الأول	168
الفرع الأول: تقديم وتحليل بيانات النموذج	168
الفرع الثاني: تقدير وتحليل النموذج	171
الفرع الثالث: تشخيص النموذج	179
الفرع الرابع: تحليل وتفسير النتائج	183
المطلب الثاني: دراسة النموذج الثاني	184

الفرع الأول: تقديم وتحليل بيانات النموذج	184
الفرع الثاني: تقدير وتحليل النموذج	186
الفرع الثالث: تشخيص النموذج	190
الفرع الرابع: تحليل وتفسير النتائج	194
خلاصة الفصل الرابع	**195**
الخاتمة العامة	**201-196**
المراجع	**215-202**
الملاحق	**245-216**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	10
2-1	الدول الأكثر استقطابا للهجرة الدولية	19
3-1	إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية	23
1-2	المقارنة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	94
1-4	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)	152
2-4	الخصائص الاحصائية الوصفية للمتغيرات	170
3-4	نتائج اختبار جذر الوحدة	174
4-4	نتائج اختبار الحدود Bounds Test	175
5-4	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج (ARDL)	177
6-4	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج (ARDL)	178
7-4	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera(JB)	180
8-4	نتائج اختبار مضروب لاغرونج للارتباط التسلسلي بين البواقي	181
9-4	نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء	181
10-4	نتائج اختبار Ramsy (Reset)	182
11-4	الخصائص الاحصائية الوصفية للمتغيرات	185
12-4	نتائج اختبار جذر الوحدة	186
13-4	نتائج اختبار الحدود Bounds Test	187
14-4	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج (ARDL)	189
15-4	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج (ARDL)	189
16-4	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera (JB)	191
17-4	نتائج اختبار مضروب لاغرونج للارتباط التسلسلي بين البواقي	192
18-4	نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء	192
19-4	نتائج اختبار Ramsy (Reset)	193

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أسباب تغير النمو السكاني	20
2-1	نظرية المراحل الخمسة للنمو لـ Rostow	51
1-2	مكونات القطاع العام	91
1-4	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)	153
2-4	تطور مجموع الاستثمارات في البنى التحتية	155
3-4	تطور الاستثمار في قطاع الصناعة	157
4-4	تطور الاستثمار في قطاع الطاقة والمناجم	158
5-4	تطور الاستثمار في قطاع الفلاحة	159
6-4	تطور الاستثمار في قطاع دعم الخدمات المنتجة	160
7-4	تطور الاستثمار في قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	161
8-4	تطور الاستثمار في قطاع التربية والتكوين	162
9-4	تطور الاستثمار في قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	163
10-4	تطور الاستثمار في قطاع دعم الحصول على سكن	164
11-4	تطور الاستثمار لقطاع مواضيع مختلفة	165
12-4	تطور الاستثمار في قطاع المخططات البلدية للتنمية	166
13-4	الاستثمار لكل قطاع نسبة للمجموع الفرعي للاستثمار للفترة (1980-2022)	167
14-4	نموذج ARDL الأمثل وفقا لمعيار Akaike	177
15-4	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج على طول الفترة (CUSUM)	182
16-4	نموذج ARDL الأمثل وفقا لمعيار Akaike	188
17-4	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM of SQUARES)	193

مقدمة عامة

يمثل النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول مهما كان نظامها الاقتصادي، وأيا كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها، ويتصف النمو الاقتصادي بأنه يمثل حصيلة عملية معقدة ومتشابكة وخلاصة للجهود المبذولة في المجتمع، وقد عكفت الأدبيات الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي، بهدف تحديد ومعرفة العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، والوصول إلى صياغة الدوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

وقد شغل دور الاستثمارات العمومية على مشاريع البنى التحتية في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية اهتمام الباحثين وخبراء الاقتصاد، خصوصا في العقود الأخيرة التي شهدت تزايد استخدام التمويل العام في الاقتصاديات العالمية من أجل مواجهة الأزمات المالية والركود وتحفيز الاقتصاد، وارتفاع حجم الاستثمارات العامة على البنى التحتية بالموازاة مع تنامي دور الدولة في البلدان النامية، مما يعزز من أهمية دراسة وتحليل الدور التنموي للإنفاق العام لهاته المشاريع وتأثيره على النمو الاقتصادي.

تحظى دراسات الاستثمار في مشاريع البنى التحتية بأهمية بالغة في علم الاقتصاد والمالية، وقد تطور البحث فيها في السنوات الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، لاسيما في ظل التحولات الاقتصادية الدولية الحديثة، ومنها الأزمات المالية العالمية، وارتفاع درجة المخاطرة في الاستثمارات الدولية ونقص السيولة، وغيرها من الصدمات التي تسهم في انكماش الاقتصاد العالمي، وتمس تأثيراتها مختلف الدول في العصر الحديث، واكتسبت الاستثمارات على البنى التحتية مكانة هامة باعتبارها أداة من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف النهائية التي تسعى إليها، وتشكل وسيلة مهمة في إطار السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف الاستقرار والإصلاح والنمو الاقتصادي.

تؤثر البنى التحتية بدرجة كبيرة على استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد أثرت على اقتصادات العالم بشكل ملحوظ لأنها ساهمت بطريقة غير مباشرة في دعم الإنتاج الصناعي في القطاعات المنتجة وتحقيق نوع من الرفاهية، أو بمعنى آخر تحسين رفاهية الحياة لأفراد المجتمع بتشييد المراكز الصحية والمستشفيات، وتحسين التحصيل العلمي

من خلال بناء القدر الكافي من المدارس بنوعية جيدة لأن البنى التحتية الضعيفة لقطاع التعليم تعيق النمو الاقتصادي وتثبط نجاح التعليم الابتدائي.

اتجهت معظم الدول إلى الاستثمار في مشاريع البنى التحتية على الرغم من نقص التمويل والعجز المسجل في الموازنات العامة. ففي الدول النفطية اغتنمت صادراتها من الثروات الطبيعية وخاصة الطاقة الأحفورية في الإنفاق على مشاريع البنى التحتية، لأنها أدركت أنها محدد مهم لتحقيق النمو الاقتصادي ووسيلة للوصول إلى أهداف التنمية، إلا أن بلوغ هذا الهدف ليس بالأمر السهل.

تشير العديد من الدراسات إلى أن المناخ الاستثماري عامل مهم في تدفق الاستثمار حول العالم، وقد بذلت الدول جهودا لبلوغ هذه الغاية بخلق الظروف والشروط لجذب الاستثمار بإصلاحات هيكلية واقتصادية. والجزائر من بين الدول التي عملت على خلق مناخ استثماري من خلال الاستثمار في مشاريع البنى التحتية.

تسعى الجزائر لتحقيق التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تبنيها لبرامج مختلفة لإصلاح وتطوير اقتصادها، فعلى اثر حصولها على الاستقلال السياسي انتهجت نموذج التخطيط الاقتصادي، لإصلاح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها، معتمدة في ذلك على إمكانياتها الذاتية، بالتوازي مع تنامي مواردها المالية بعد تأميم المحروقات سنة 1971، ومع نهاية ثمانينات القرن العشرين وأمام شح مصادر التمويل وتزايد نطاق الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية لجأت الحكومة الجزائرية إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية للحصول على موارد مالية خارجية، ولما كانت هذه المؤسسات تشترط على الدول التي تقترض منها إجراء إصلاحات اقتصادية، اعتمدت الجزائر برامج للتثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي مدعومة دوليا، امتدت إلى سنة 1998، فاتبعت سياسة مالية انكماشية تركز على تخفيض الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومع نهاية سنة 1999 عادت أسعار المحروقات للارتفاع، واستمر في أغلب السنوات الأولى من الألفية الثالثة، مما أضفى نوعا من الراحة المالية تم استغلالها من أجل بعث سياسة مالية تنموية، من خلال إقرار برامج متعددة لإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، تعتمد على التوسع الكبير في حجم الإنفاق العام على مشاريع البنى التحتية، وهي البرامج التي رصد إليها موارد مالية ضخمة، بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو، اعتمادا على المقاربة الكينزية، التي تشير إلى أن

النفقات العامة هي أهم عناصر الطلب الكلي، التي من شأنها التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي.

1- إشكالية الدراسة

من خلال هذه الدراسة نريد تسليط الضوء على حجم الاستثمارات العمومية في البنى التحتية بالجزائر وتأثيره على النمو الاقتصادي، وذلك بطرحنا للإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما مدى تأثير الاستثمار الحكومي في البنى التحتية على معدل النمو الاقتصادي؟**

تتفرع الإشكالية الرئيسية إلى جملة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما هي أهم مراحل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر؟
- ما هو حجم الإنفاق الحكومي على البنى التحتية بالجزائر؟
- هل يتأثر مستوى النمو الاقتصادي بالجزائر بحجم الاستثمار في البنى التحتية في الأجلين الطويل والقصير؟
- ما هو القطاع الأكثر تأثيرا على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة نعتمد الفرضيات التالية:

- أهم برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تلك التي قامت بها الدولة بداية الألفية الثالثة؛
- حجم الاستثمارات العمومية على مشاريع البنى التحتية كان ضخما؛
- يتأثر مستوى النمو الاقتصادي بالجزائر بحجم الاستثمار في البنى التحتية في الأجلين الطويل والقصير؛
- القطاع الأكثر تأثيرا في مستوى النمو الاقتصادي هو الأكثر حجما من حيث الاستثمار.

3- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الموضوع من خلال عنوانه، حيث أنها محاولة لتسليط الضوء على دراسة موضوع العلاقة بين الإنفاق الحكومي على البنى التحتية ومعدل النمو الاقتصادي والذي قد درس من طرف عدة باحثين سياسيين واقتصاديين في مختلف الأبحاث والدراسات التجريبية والنظرية، ولكل باحث تحليل خاص به حسب الفترة المحددة والوضع الاقتصادي السائد بالمنطقة خلال الفترة المدروسة، لذا ارتأينا من خلال هذه الدراسة البحث عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي على مشاريع البنى التحتية لكل قطاع على حدى، وحسب الإحصائيات المتوفرة ومن منظورنا الخاص.

4- أهداف الدراسة:

أردنا من خلال دراستنا هاته بلوغ الأهداف التالية:

- معرفة العوامل المحددة للنمو الاقتصادي من منظور النماذج الاقتصادية؛
- اكتشاف التطور في الانفاق العام على مشاريع البنى التحتية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؛
- تحديد نوع العلاقة في الأجلين القصير والبعيد بين الاستثمار في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- قياس أثر الاستثمار في البنى التحتية لمختلف القطاعات على النمو الاقتصادي.

5- حدود الدراسة:

نعبر عن حدود الدراسة بالإطار المكاني والزماني لها، فبخصوص الإطار المكاني فتنجز الدراسة على حالة الجزائر، وأما الفترة الزمنية للدراسة فتتعلق بالمدة التي تنجز فيها، وهي من سنة 1980 إلى سنة 2022، حيث تم تحيين الفترة، وذلك باعتبارها فترة مناسبة بالإضافة إلى توفر البيانات اللازمة لإجراء دراسة قياسية.

6- أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع الدراسة، نذكر ما يلي:

- النقص الكبير للدراسات القياسية باللغة العربية حول هذا الموضوع؛
- يعتبر هذا الموضوع من المواضيع المهمة، لا سيما أمام الاهتمام المتزايد بوجوب توجيه وترشيد الانفاق العام لدعم النمو والتنمية الاقتصادية؛
- التغيرات القوية والمستمرة التي تعرفها السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية تحت تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي خلفت آثارا متباينة على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛
- إضافة إلى الأسباب الموضوعية السابقة، هناك أسباب ذاتية أخرى تنبع من ميولنا البحثي على المقاربة الكلية لمختلف مواضيع علم الاقتصاد، وكذا تماشيا مع تخصصنا الأكاديمي في ذلك (اقتصاد كمي).

7- المنهج المتّبع:

أما فيما يخص منهج الدراسة المتبع لدراسة الموضوع فسيتم الاعتماد على أكثر من منهج لأنه يتلاءم مع أسلوب البحث في الموضوع، من خلال الاعتماد على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، إذ استخدم المنهج الاستنباطي من خلال أداتي الوصف والتحليل، إذ تتجلى أداة الوصف من خلال استعراض نظريات النمو الاقتصادي وتطورها، أما أداة التحليل فتظهر من خلال تحليل أرقام النمو الاقتصادي متمثلا في اجمالي الناتج المحلي، أما عن المنهج الاستقرائي فسيتم استخدام أدوات القياس الاقتصادي لتحديد أثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي.

8- الدراسات السابقة:

- ورقة بحثية لـ "Stephane & Paul.N" تحت عنوان " Infrastructure And Economic Growth in Middle East And North Africa" المنشورة في الموقع الإلكتروني "

https://www.researchgate.net". تحلل هذه الورقة تأثير البنى التحتية على النمو الاقتصادي لدول المينا واستخلص منها جملة من النتائج أبرزها:

– دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء اليمن وجيبوتي والعراق) حققت نموا في بعض الهياكل القاعدية، مثل: الصرف الصحي المياه الاتصال النقل الكهرباء، ولها تأثير إيجابي على معدل البطالة بحيث سمح الاستثمار في هذه المجالات بخلق فرص عمل؛

– على الرغم من تخصيص مبالغ كبيرة في مشاريع البنى التحتية، فإن هذه المنطقة لم تتمكن من تلبية الاحتياجات المتزايدة الناجمة عن النمو السكاني والتحضر في بعض المدن؛

– غياب الجودة في البنى التحتية راجع إلى التأخيرات في الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية، وهو متغير يفسر بدرجة كبيرة عدم وجود علاقة قوية بين النمو والإنفاق الاستثماري العام.

- دراسة قام بها البنك الدولي سنة 2008 تحت عنوان "العلاقة بين الإنفاق الحكومي على البنى التحتية ومعدل النمو الاقتصادي لمناطق مختلفة من العالم"، بهدف معرفة ما إذا كان التغير النسبي لمعدل النمو الاقتصادي راجعا إلى كمية البنى التحتية أو نوعيتها، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

– دول جنوب إفريقيا وجهت الاهتمام الأكبر إلى كم البنى التحتية مع إهمال جودتها، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على النمو الذي سجل نسبة –1%، في حين أن بقية المناطق ومن بينها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ركزت على كم البنى التحتية ونوعيتها مقارنة مع دول جنوب إفريقيا، مما أثر بشكل إيجابي على مستوى النمو وخصوصا في دول جنوب آسيا التي حققت معدل نمو قدر بـ 3%؛

– إن نسبة التغير في النمو الاقتصادي بشكل عام لا تتعلق بكم البنى التحتية وحدها، بل يجب إعطاء الأهمية لجودة هذه البنى التحتية لتحقيق معدلات نمو معتبرة، لأن إهمال جودة الهيكلة قد يؤثر سلبا على مستوى النمو العام، ولا يحقق معدلات النمو المرجوة رغم الإنفاق الكبير على هذا القطاع في مختلف المجالات.

- ورقة بحثية من إعداد "Younsi Fizza 2014" بعنوان "Significance Of Infrastructure Investment Fore Economic Growth"، المنشورة في الموقع الإلكتروني https://mpra.ub.un. الغرض من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير الاستثمار في البنى التحتية على

النمو الاقتصادي لدولة باكستان للفترة (1980-2012) باتباع طريقة (VECM)، وقد أظهرت نتائج التقدير أن:

- الاستثمار في البنى التحتية الاجتماعية له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وضعيف على المدى القصير؛

- في حين أن البنى التحتية الاقتصادية لها تأثير سلبي وغير معنوي على المدى القصير والمدى الطويل، وأوضح الباحث أنه على الحكومة الباكستانية الاستثمار أكثر في البنى التحتية الاجتماعية لما لها من أهمية كبيرة على الاقتصاد الباكستاني؛

- كما أثبت أن استثمار القطاع الخاص في الهياكل القاعدية أعطى نتائج إيجابية. وحرص الباحث على ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص في هذا المجال من خلال تحفيز المستثمرين للشراكة مع القطاع العام في عقود BOT كما أرجع سبب التأثير السلبي للبنية التحتية الاقتصادية على النمو الاقتصادي إلى عدم تمكن أصحاب القرار من قياس كفاءة رأس المال، مما أثر سلبا على النمو.

- ورقة بحثية للباحث "Tuncay Serdaroglu 2016" تحت عنوان " The Relationship Between Public Infrastructure And Economic Growth In Turkey" المنشورة على الموقع الإلكتروني "http://www.sbb.gov.tr/wp-content/uploads". أُعِدَّت للكشف عن مدى أهمية الاستثمار الحكومي في البنى التحتية لدولة تركيا في تحقيق أهدافها التنموية للفترة (1980-2013) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأظهرت نتائج الانحدار:

- أن تأثير البنى التحتية الاجتماعية إيجابي ومعنوي بمرونة قدرت بـ 0.24، إلا أن النتيجة تبقى ضعيفة بالنظر إلى قيمة المخصصات المالية الموجهة لهذا النوع من الاستثمار؛

- وأشار الباحث إلى أن تركيا تحتاج إلى المزيد من رأس المال العام لتحفيز نموها، مع استفادة القطاع الخاص من استثمارات البنى التحتية العامة لما لها من دور إيجابي وقوي على الناتج المحلي؛

- وعلاوة على ذلك، أكد الباحث أن نوعية استثمارات البنى التحتية العامة من شأنها أن تدعم الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص لدولة تركيا.

- دراسة لـ بن "عناية جلول وسرير عبد القادر 2016" بعنوان "تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة قياسية باستخدام نموذج "VAR" للفترة (1980-2014). المنشورة في مجلة الاقتصاد الجديد لجامعة خميس مليانة-الجزائر، وقد اعتمد الباحثان على دالة كوب دوغلاس الموسعة في تكوين نموذج قياسي ليظهر فيه الإنفاق الحكومي باعتباره أحد المتغيرات المفسرة لحجم الإنتاج بالإضافة إلى المتغيرات الكلاسيكية الأخرى. وقد تبين من نموذج VAR أن:

- الناتج الداخلي تربطه علاقة عكسية مع متغير حجم العمالة بمرونة قدرت بـ 0.14، وأرجع الباحثان هذا إلى أن الاقتصاد في الجزائر لا يعتمد إلى حد كبير على توظيف الكفاءات، وهو الأمر الذي يؤثر على الإنتاجية الكلية للاقتصاد الجزائري؛

- أما بالنسبة لمخزون رأس المال ونفقات التجهيز، فلهما تأثير معنوي وموجب على الناتج الداخلي بنسبة 0.14% و0.03% على التوالي.

- دراسة لـ قميتي عفاف: "الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية وأثره في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مالية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2014. يهدف هذا البحث إلى محاولة التعرف على السياسة الإنفاقية المنتهجة في الجزائر، كما يهدف أيضا إلى التعرف على حجم المجهودات باستعراض أهم مشاريع البنية التحتية التي عرفتها الجزائر، ومعرفة تأثيرها على النمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة ثنائية تبادلية بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام على البنية التحتية، يعني أنه كما للإنفاق العام على البنية التحتية تأثير على النمو الاقتصادي، فإن النمو الاقتصادي أيضا له تأثير على الإنفاق العام على البنية التحتية، إذ أن الإنفاق على البنية التحتية يحفز الطلب على السلع والخدمات، وإذا كان الجهاز الإنتاجي يتمتع بمرونة كافية، فإن العرض الكلي سيستجيب لهذا الطلب، وهو ما يحفز النمو على الزيادة، وهذا النمو المتزايد يستدعي بالضرورة زيادة الطلب على خدمات البنية التحتية؛

- كما أن هيكل النفقات العامة بالنسبة للجزائر ما زال منحازا لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، رغم الارتفاع الملحوظ في نفقات التجهيز مؤخرا خلال سنوات الدراسة، وهذا راجع لتراكم المشاريع غير المنجزة والاستثمارات الجديدة.

- دراسة "حميد باشوش" بعنوان "المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، حالة الطريق السيار شرق غرب"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011. هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن مختلف المشاريع التنموية الكبرى التي أعلنتها السلطات العمومية ضمن مخططاتها التنموية، كما هدفت إلى تحليل وتقييم مدى انعكاس هذه المشاريع على التنمية الاقتصادية بالنظر إلى المبالغ الكبيرة المرصودة لها. وتوصلت الدراسة إلى:

– تبيان مساهمة هذه المشاريع في تحسين أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا ما يساعد على تنويع الهيكل الاقتصادي، إلا أن هاته المشاريع التي تراهن عليها السلطات العمومية تعتمد على موارد صندوق ضبط الموارد الخاضع للتقلبات في السوق العالمية للنفط.

- AGENOR Pierre-Richard and DODSON Blanca Moreno : Public Infrastructure and Growth, New Channels and Policy Implications, World Bank Policy Research Working Paper n°4064, 2006. هدفت هذه الدراسة إلى استعراض وإعطاء لمحة عن مختلف القنوات التقليدية والجديدة لانتقال التأثير المباشر وغير المباشر من البنية التحتية إلى النمو الاقتصادي، ومحاولة تصميم استراتيجيات لتعزيز النمو والحد من الفقر في الدول ذات الدخل المنخفض. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

– أنه يمكن أن تؤثر البنية التحتية في النمو الاقتصادي، من خلال إنتاجية المدخلات الخاصة، تأثير التكامل على الاستثمار وآثار المزاحمة، مع التأكيد على وجود آثار غير مباشرة أخرى للبنية التحية في النمو الاقتصادي، تتمثل في التأثير على إنتاجية العمل، تكاليف التكيف المرتبطة بالاستثمار الخاص، إضافة إلى التأثير على مخرجات التعليم والصحة؛

– لم تتضمن هذه الدراسة إحصاءات خاصة بالنمو الاقتصادي والإنفاق على البنية التحتية تمكن من استيعاب النتائج المستخلصة والمذكورة أعلاه، وهو ما ستركز عليه في دراستنا، علما أننا تقاطعنا في دراسة العلاقة بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي.

- UA et NEPAD, "Le développement des infrastructures comme agent catalyseur de la croissance économique en Afrique", article lors du 17 éme forum pour le partenariat avec l'Afrique (FPA), Addis-

Abeba, Éthiopie, 2011. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقدير وتقييم مدى مساهمة تطوير البنى التحتية في إحداث نمو وتنمية اقتصادية في إفريقيا، مع إبراز دور الإصلاحات والمبادرات الرئاسية في تعزيز البنية التحتية لاقتصاد إفريقيا. توصلت الدراسة إلى:

– أن تطوير البنى التحتية يمثل حافزا للنمو الاقتصادي في إفريقيا، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عليها القيام به كتسريع الإصلاحات الرامية إلى تشجيع الاستثمار في البنية التحتية من خلال موائمة الإطار التشريعي لتنمية القطاع الخاص، بالإضافة إلى تخصيص التمويل الكافي لهاته المشاريع؛

– ونختلف عن هذه الدراسة في عدم اهتمامنا بالإصلاحات والمبادرات الإفريقية لتطوير البنية التحتية، كبرنامج "PDIA" لتطوير البنية التحتية في إفريقيا، رغم أهميته في وضع سياسات واستراتيجيات إقليمية وقارية ذات الأولوية في قطاعات النقل والمياه والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى عام 2040، غير أننا تقاطعنا في دراسة دور البنية التحتية في دعم التنمية الاقتصادية.

- Chao Wang, Ming K. Lim, Xinyi Zhang, Longfeng Zhao, Paul Tae-Woo Lee: Railway and road infrastructure in the Belt and Road Initiative countries: Estimating the impact of transport infrastructure on economic growth, Transportation Research Part A: Policy and Practice, Volume 134, April 2020, Pages 288-307. تعتبر هذه الدراسة ذات قيمة لأنها تدرس تأثير البنية التحتية للنقل على النمو الاقتصادي في دول مبادرة الحزام والطريق. تجمع هذه الدراسة بيانات من عام 2007 إلى عام 2016 وتبحث في تأثير البنية التحتية للنقل (السكك الحديدية والطرق) على النمو الاقتصادي في دول مبادرة الحزام والطريق. تم عرض تحليل الخصائص المكانية والزمانية للبنية التحتية للنقل والنمو الاقتصادي. بعد ذلك، تم اختبار الارتباطات الذاتية المكانية المحتملة. وأخيرا، يتم استخدام النماذج المكانية الثابتة والديناميكية لدراسة تأثير البنية التحتية للنقل على النمو الاقتصادي من المنظور الوطني والإقليمي. تكشف نتائج التقدير على أن:

– البنية التحتية للنقل في دول مبادرة الحزام والطريق تلعب دورا أساسيا في تسهيل النمو الاقتصادي؛

– وتشير نتائج التقدير على المستوى الإقليمي إلى أن الآثار المكانية غير المباشرة للهياكل الأساسية للنقل سلبية إلى حد كبير في شرق ووسط وجنوب آسيا ورابطة الدول المستقلة. وعلى العكس من ذلك، فإن التأثير المكاني الإيجابي للبنية الأساسية للنقل على النمو الاقتصادي يكون أكثر وضوحا في أوروبا الوسطى والشرقية.

- De-Graft Owusu-Manu, Adam Braimah Jehuri, David John Edwards, Frank Boateng, George Asumadu : The impact of infrastructure development on economic growth in sub-Saharan Africa with special focus on Ghana, Journal of Financial Management of Property and Construction, ISSN: 1366-4387, Article publication date 19 June 2019. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير تطوير البنية التحتية على النمو الاقتصادي في غانا، تمثل هذه الورقة البحثية المحاولة الأولى لدراسة العلاقة بشكل تجريبي بين تطوير البنية التحتية والنمو الاقتصادي في غانا. باستخدام البيانات التي تم الحصول عليها من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وإحصاءات الطاقة الدولية للولايات المتحدة وكتب حقائق وكالة المخابرات المركزية (CIA) من عام 1980 إلى عام 2016، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) لتحديد الآثار طويلة وقصيرة المدى لمخزون البنية التحتية ومؤشرات الجودة المختارة على النمو الاقتصادي في غانا. وتشير النتائج إلى:
  - وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير البنية التحتية والنمو الاقتصادي؛
  - بالإضافة إلى ذلك فقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشر قدرة توليد الكهرباء له أثر كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي في غانا على المدى الطويل والقصير، كما تكشف الدراسة أيضًا عن علاقة سلبية، ولكن ذات دلالة إحصائية، بين مؤشر الاستثمارات في البنى التحتية للطرقات والنمو الاقتصادي.
- Yasir Tariq Mohmand,Aihu Wang &Abubakr Saeed : The impact of transportation infrastructure on economic growth: empirical evidence from Pakistan, Transportation Letters, The International Journal of Transportation Research, Volume 9, 2017 - Issue 2, Pages 63-69, Published online: 30 Mar 2016. إن تطوير البنية التحتية يجلب فرص التجارة والاستثمار إلى المناطق التي لم تكن متصلة سابقا. كما يوفر الوصول إلى السلع والخدمات وفرص العمل في هذه المناطق من خلال التأثير المضاعف. في هذه الدراسة، يتم استخدام مجموعة من البيانات لدولة باكستان، واستعمال نموذج جذر الوحدة والتكامل المشترك وسببية غرانجر لاختبار ما إذا كانت الروابط السببية بين النمو الاقتصادي والبنية التحتية للنقل موجودة على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات. وتشير النتائج إلى أنه:

– على المدى القصير، لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين على المستوى الوطني، ومع ذلك، توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من التنمية الاقتصادية إلى الاستثمار في البنية التحتية على المدى الطويل. وعلى مستوى المقاطعات، توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه في المقاطعات الغنية والمتقدمة للغاية، في حين توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي إلى البنية التحتية للنقل في المقاطعات المتخلفة. تسلط نتائج النموذج الضوء على حقيقة أن الاستثمار في البنية التحتية في حد ذاته لا يكفي لتعزيز النشاط الاقتصادي في المناطق المتخلفة في باكستان. وهناك حاجة إلى حزمة استثمارية متكاملة لا تستهدف البنية التحتية فحسب، بل تستهدف أيضاً التنمية الاجتماعية والتكنولوجية، وهو ما يمكن أن يساعد هذه المناطق على تحقيق تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

- Syed Zeeshan Haider, Muhammad Usman Amjad, Sami Ullah and Tanveer Ahmed Naveed : Role of Infrastructure in Economic Growth: A Case Study of Pakistan, J. Asian Dev. Stud, Vol 1, Issue 1, (March 2012). الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة تأثير البنية التحتية على النمو الاقتصادي في باكستان. وفي هذا الصدد، تم جمع بيانات السلاسل الزمنية من عام 1972 إلى عام 2009 ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) متغيرا تابعا، في حين أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF)، ونصيب الفرد من الإنفاق على الصحة (PCHE)، وإجمالي توليد الكهرباء (TGE) كمتغيرات مستقلة لمؤشر البنية التحتية. بعد جمع البيانات حول المتغيرات المذكورة أعلاه وفحصها بواسطة اختبار ديكي فولر المعزز (ADF) وجد أن جميع المتغيرات غير ثابتة عند المستوى، وتصبح ثابتة عند الفرق الأول. بعدها ومن خلال اختبار التكامل المشترك لجوهنسن وجد أنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين المتغيرات. وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، تم الحصول على معادلة الأجل القصير التي تبين أن:

– البنية التحتية تساهم بشكل إيجابي وكبير في النمو الاقتصادي في باكستان. على أساس النتائج التجريبية التي توصل إليها الباحثين، تم اقتراح مجموعة من التوصيات إذ أنه ينبغي للحكومة وواضعي السياسات التركيز على تطوير البنية التحتية، حيث تساهم في النمو الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر.

- Pravakar Sahoo &Ranjan Kumar Dash : Infrastructure development and economic growth in India, Journal of the Asia Pacific Economy ,Volume 14, 2009 - Issue 4, Pages 351-365, Published

.online: 08 Sep 2009. تستند هذه الدراسة على أساس الإطار التجريبي الذي وضعه د.أ. أشاور (هل الإنفاق العام منتج؟ مجلة الاقتصاد النقدي، 23 (2)، 1989، 177-200)، حيث قاما الباحثين بدراسة دور البنية التحتية في النمو الاقتصادي في الهند للفترة 1970-2006. وفي هذا السياق، قاما الباحثين بتطوير مؤشر لمخزونات البنية التحتية وتقدير معادلات حساب النمو لدراسة تأثير تطوير البنية التحتية على الإنتاج. بشكل عام، تكشف النتائج أن:

- مخزونات البنية التحتية والقوى العاملة وإجمالي الاستثمار تلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي في الهند. والأهم من ذلك توصلت الدراسة أيضا أن تطوير البنية التحتية في الهند يسهم بشكل إيجابي كبير في تحقيق النمو مقارنة بالاستثمارات الخاصة والعامة؛
- علاوة على ذلك، يوضح تحليل السببية أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من تطوير البنية التحتية إلى نمو الناتج. ومن منظور السياسات، ينبغي أن يكون هناك تركيز أكبر على تطوير البنية التحتية للحفاظ على النمو الاقتصادي المرتفع الذي شهده الاقتصاد الهندي خلال السنوات القليلة الماضية.

- Elena Toader, Bogdan Narcis Firtescu, Angela Roman, andSorin Gabriel Anton : Impact of Information and Communication Technology Infrastructure on Economic Growth: An Empirical Assessment for the EU Countries, MDPI Journals, Volume 10, Issue 10, Published: 17 October 2018. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتقييم تأثير استخدام البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي لمدة 18 عاما (2000-2017). وباستخدام تقنيات تقدير البيانات الجماعية، تم اجراء البحوث التجريبية في كيفية تأثير المؤشرات المختلفة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي، والذي يتم تمثيله في هذه الدراسة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدرج ضمن التقديرات بعض متغيرات السيطرة على الاقتصاد الكلي. تشير النتائج إلى:

- وجود تأثير إيجابي وقوي لاستخدام البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولكن حجم التأثير يختلف باختلاف نوع التكنولوجيا التي تم فحصها؛
- وفيما يتعلق بتأثير عوامل الاقتصاد الكلي، تشير التقديرات إلى أن معدل التضخم ومعدل البطالة ودرجة الانفتاح التجاري والنفقات الحكومية والاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على نصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاتحاد الأوروبي. وتتشابه النتائج إلى حد كبير مع التوقعات النظرية، ولكنها تشبه أيضا نتائج بعض الدراسات التجريبية ذات الصلة. يكشف هذا البحث أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب عوامل الاقتصاد الكلي الأخرى، تعد محركا مهما للنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي.

9- هيكل الدراسة:

قصد تحقيق الهدف المنشود من الدراسة والإلمام بجميع جوانب الموضوع، ارتأينا أنه من الضروري تقسيم هذا البحث إلى أربعة (04) فصول، سيتناول الفصل الأول " النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له"، أما الفصل الثاني فجاء حامل لعنوان "الاستثمار في البنى التحتية، وإشكالية تمويلها"، وسيتناول الفصل الثالث "النمو الاقتصادي والبنى التحتية في ظل الإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، كما سيتناول الفصل الرابع والأخير "الدراسة القياسية لأثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي".

الفصل الأول

النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية في الدول، حيث يعتبر مؤشراً رئيسيًّا يظهر مستوى التطور الاقتصادي للدول ورفاه شعوبها. يشكل النمو الاقتصادي هدفًا يسعى إليه جميع الشعوب بغض النظر عن ثقافاتها، حيث تكرس جهودها لتحقيقه، نظرًا لأنه يعد مؤشرًا هامًا للجهود الاقتصادية في المجتمع. ويعتبر أيضا شرطًا أساسيًّا لتحسين مستوى المعيشة للأفراد، ولذا يتطلع الجميع إلى الارتقاء بمعدلاته.

تمثل النظرية الاقتصادية مجالًا هامًا لدراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على الصعيدين النظري والتطبيقي، لفهم العلاقة بين النمو الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثِّر فيه.

بناءً على هذا الأساس، يخصص هذا الفصل للإطار النظري للنمو الاقتصادي، حيث يتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية. في المبحث الأول، سنستعرض مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي، مدى أهميته، خصائصه، والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية. أما في المبحث الثاني، سنسلط الضوء على أساسيات النمو الاقتصادي من خلال شرح الطرق المستخدمة لتقديره وقياسه، بالإضافة إلى المقاييس المستخدمة والفارق بين النمو الاقتصادي الفعلي والنمو الاقتصادي الممكن، مع التركيز على العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي وتكلفته. أما في المبحث الثالث، سنستعرض أبرز نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، بدءًا من الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، ثم الانتقال إلى الفكر الكينزي، وصولاً إلى النظريات الاقتصادية الحديثة.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي ظاهرة اقتصادية بارزة تؤثر بشكل كبير على حياة الأفراد ومستقبلهم في مجتمعاتنا. وغالبًا ما يرتبط مصطلح النمو الاقتصادي بمفهوم التنمية الاقتصادية في حديث الخبراء والعامة على حد سواء. يتطلب هذا التلاصق توضيح المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي، والتمييز بينه وبين فهم التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مرآة تعكس نشاط الاقتصاد ومدى تطوره، وهو بالتالي يشكل هدفًا أساسيًا لمختلف الدول، بغض النظر عن نظامها الاقتصادي. يتميز النمو الاقتصادي بأنه نتاج عملية معقدة ومتشابكة، حيث تتداخل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومؤسسية لتحقيقه بنجاح.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

مفهوم النمو الاقتصادي لفت انتباه العديد من المفكرين والاقتصاديين، وذلك لأنه يمثل جوهر فهم الديناميات الاقتصادية والتقدم الاقتصادي. تطور هذا الاهتمام على مر العصور، وكثير من المفكرين الاقتصاديين قاموا بتحليل هذا المفهوم ومحاولة فهم العوامل التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي. فيما يلي نذكر بعضا منها:

- النمو الاقتصادي يعد ظاهرةً طويلة الأجل تعبر عن حدوث توسع في الناتج الوطني الحقيقي، ويمكن القول إنه يترتب على نمو الدخل الوطني الحقيقي؛ إذ يُظهر كفاءة الاقتصاد على مرور الوقت ويعبران على نفس الشيء[1].
- يُفهم النمو الاقتصادي كتوسيع لقدرة الاقتصاد على الإنتاج، حيث يحدث توسع في الإنتاج الكامن خلال فترة زمنية معينة، ويكون هذا التوسع ناتجًا عن زيادة في الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية، أو زيادة في رأسمال المال، أو تقدم تكنولوجي[2].
- يُمثل النمو الاقتصادي في جوهره ظاهرة كمية، حيث يتجلى في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، ويُقاس من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي بالنسبة لعدد السكان، ويتعلق الدخل الحقيقي بالنسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار[1].

---

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص395.

[2] سالفادور دومينيك ويوجين دوليو، ترجمة علي أحمد علي، **الاقتصاد الكلي**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2004، ص115.

- يتجلى مفهوم النمو الاقتصادي في دراسات سابقة عبر زيادة مستدامة في إنتاج السلع على مستوى المخطط الوطني خلال فترة زمنية محددة، ويُقاس عمومًا من خلال زيادة الإنتاج المحلي الخام أو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للسكان[2].
- يرى أرو Arroux أن النمو الاقتصادي يتجلى في زيادة إنتاج الفرد للسلع والخدمات بشكل مستمر في سياق اقتصادي محدد[3].
- بينما يرى ر.أ. فلامينغ Flamming R. A أن النمو الاقتصادي يعتمد على التغيير في الكمية التي يحصل عليها الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون الاهتمام بتوزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو نوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المسجلة في الناتج الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية، غالباً تكون سنة. كما تبرز لنا هاته التعاريف أن النمو الاقتصادي يُفهم كمتغير كمي يعكس التغير النسبي في حجم الناتج الوطني الحقيقي، كما يتضح أيضا أنه متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، حيث يرتبط بالناتج الوطني الحقيقي الذي يعكس فعلاً القدرة الاقتصادية والتوسع في النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي وحجم الناتج

النمو الاقتصادي يعكس مدى تقدم الناتج الوطني ودرجة تطوره، ويُظهر عبر نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام. وينقسم الناتج الوطني إلى مفهومين[1]:

---

[1] NOUSCHI Mark et BENICHI Régis, **la croissance aux XIXéme et XXéme siécles – histoire économique**, Edition Hazan, France, 2éme édition, 1990, p44.

[2] بن زيدان حاج، **دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر (1970-2010)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، الجزائر، 2013، ص3.

[3] Arroux. J, **Les théories de la croissance**, Edition du Seuil, France, 1999, p9.

[4] Flammang, Robert A. **Economic Growth and Economic Development: Counterparts or Competitors? Economic Development and Cultural Change**, The University of Chicago Press, USA, vol. 28, N°1, 1979, p p 47 61.

1- الناتج الوطني الخام:

الناتج الوطني الخام هو قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها وبيعها في السوق خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما تكون سنة. يتضمن الناتج الوطني الخام مشتريات المستهلكين من السلع والخدمات، ومشتريات المؤسسات التجارية من الآلات والمعدات، وكذلك شراء المنازل من قبل الأفراد والشركات، بالإضافة إلى مشتريات الحكومة من السلع والخدمات والفائض في الصادرات. والناتج الوطني الخام يمكن أن ينظر إليه بأنه القدر الكلي من الإنتاج الجاري.

2- الناتج الداخلي الخام:

الناتج الداخلي يشير إلى إجمالي الإنتاج في الرقعة الجغرافية لدولة ما، بغض النظر عن هوية الأفراد الذين قاموا بتوليد هذا الإنتاج، سواء كانوا مقيمين في تلك الدولة أو غير مقيمين فيها. ببساطة، يتم قياس الناتج الداخلي بناءً على المكان الذي تم فيه النشاط الاقتصادي في إطار الحدود الجغرافية للدولة. أما الناتج الوطني، فيعكس إجمالي الإنتاج الذي تم بواسطة المقيمين في تلك الدولة، بغض النظر عن المكان الذي تم فيه هذا الإنتاج. والفارق بين الناتج الداخلي والوطني يتمثل في صافي الملكية (أو المدفوع إلى) من الخارج.

ومن هنا يمكن أن نعرف الناتج الداخلي الخام على أنه القيمة السوقية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها وبيعها في السوق، والتي يُنتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة. يعني أنه يقتصر على حساب ما يتم إنتاجه في نطاق البقعة الجغرافية للوطن، ولا يشمل بالتالي ما يُنتجه المواطنون العاملون في الخارج. وبالتالي، يكون الاختلاف بين الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني الخام محدوداً إلى صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج أو ما يُعرف بصافي المعاملات الخارجية. في حالة اقتصاد مغلق حيث لا تكون هناك معاملات خارجية، يتطابق الناتج الداخلي الخام تماماً مع الناتج الوطني الخام.

[1] حسام داوود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة، ط3، عمان، الأردن، 2005، ص ص 26-31.

المطلب الثاني: أهمية النمو الاقتصادي

نمو الناتج الداخلي الإجمالي للفرد يشكل الشرط الأول والأساسي لتحسين الجوانب الرئيسية للنشاط الاقتصادي، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج والنشاط الحكومي، وتوزيع المنتج والدخل، والتجارة الخارجية، والحد من الاختلالات في الاقتصاد الكلي. يترافق النمو الاقتصادي عادة مع مجموعة من المزايا التي تسهم في تقدم الاقتصاد بشكل عام. من هذه المزايا[1]:

1- الاستهلاك:

يعزز النمو الاقتصادي توفير مزيد من السلع والخدمات في السوق، مما يوسع نطاق إمكانيات الاستهلاك للأفراد الذين يشهدون زيادة في دخلهم نتيجة للتقدم الاقتصادي. مما يضمن توفير التمويل اللازم من خلال الضرائب المفروضة، والتي تستخدم لتمويل إنتاج السلع والخدمات العامة التي يعتمد عليها المجتمع بشكل جماعي في سياق الاستهلاك.

2- جهاز الإنتاج:

يُعتبر النمو مؤشرًا لأداء الجهاز الإنتاجي، حيث يُقاس بالقيم التي تم إنشاؤها أو إضافتها في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلع. بالإضافة إلى ذلك، يُوفر النمو للجهاز الإنتاجي الوسائل والمواد الضرورية، ويُفتح منافذ البيع، مما يخلق فرصًا لتحقيق الربح، ويشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار.

3- نشاط السلطات العامة:

يعتمد تمويل القطاع العام بشكل رئيسي على الضرائب المفروضة على النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن موارد الدولة تتأثر بشكل كبير بأداء النمو الاقتصادي. مع الضغط الضريبي الثابت، ينبغي أن يؤدي تحقيق النمو

[1] Mokime. A.N, **la croissance économique : une perspective africaine**, L'harmattan, France, 2014, P29.

إلى زيادة في الإيرادات الضريبية، في حين يؤدي انخفاض النمو إلى انخفاض في هذه الإيرادات أو الإيرادات العامة.

4- توزيع المنتج والدخل:

التوزيع لا يتأثر مباشرة بمعدل النمو، ولكن الحقيقة هي أن النمو القوي يسهل عملية التوزيع، في حين أن التباطؤ قد يكون في صالح الفئات القوية ويؤثر سلبًا على الفئات الأضعف. في الواقع، يسهل التوزيع عندما تكون هناك موارد أكبر. من خلال زيادة دخل الأسر والشركات (الخواص) والدولة، يصبح للنمو تأثيرًا أكبر على توزيع الدخل داخل المجتمع.

5- التبادل مع بقية العالم:

يتيح النمو فتح أفق العملات الأجنبية، مما يسهل الوصول إلى المنتجات والفرص من الأسواق العالمية، ويضمن التنافسية والقوة المطلوبة في السعي إلى تحقيق الربح في نظام علاقات دولية تركز على تحقيق الأقصى من المكاسب. يتطلب هذا النظام انفتاحًا كبيرًا على العالم الخارجي.

6- التقليل من الاختلالات والحد من عدم المساواة:

يتيح النمو تقليل الاختلالات المتنوعة، ليس فقط في توزيع الموارد وتقليل التفاوتات في التوزيع، ولكن أيضًا في إدارة الجوانب الأساسية للميزانيات الاقتصادية الكلية، خاصة فيما يتعلق بميزان المدفوعات والتحكم في الضغوط التضخمية ومكافحة البطالة[1].

المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي خصائص متنوعة ومتعددة، منها[2]:

---

[1] Mokime. A.N, **Op.cit**, P P 29-30.

[2] خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص ص 16-17.

- لا يعتني النمو الاقتصادي بتوزيع فوائده بين أفراد المجتمع، ولا يأخذ في اعتباره من سيستفيد من تحقيقه.
- يحدث النمو الاقتصادي تلقائيًا، وبالتالي لا يحتاج إلى تدخل حكومي.
- التنمية الاقتصادية أشمل وأوسع نطاقًا من النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، حيث يتسارع الفارق بين دول تعتمد على معدلات نمو مختلفة.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل ويشمل سياسات إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر يسراً على أفراد المجتمع.
- يخلق النمو الاقتصادي فرص استثمارية عديدة.
- يلعب النمو الاقتصادي دوراً مهمًا في تعزيز الأمن والسلم الوطنيين.

المطلب الرابع: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

مصطلحي التّنمية والنمو الاقتصادي يشيران على حد سواء إلى زيادة مستمرة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي على مدى فترة طويلة. ومع ذلك، هناك اختلافات أساسية بينهما، حيث يُشير النمو الاقتصادي إلى هذه الزيادة المستمرة في النّاتج الوطني دون حدوث تغييرات بارزة في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية على المدى الطويل. في المقابل، يُعبِّر مصطلح التنمية الاقتصادية عن "زيادة في الناتج الوطني الإجمالي مع حدوث تغييرات هيكلية هامة وشاملة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية"، بالإضافة إلى التغييرات في التشريعات والأنظمة. هناك تركيز خاص على أبرز التحولات الهيكلية، وهي[1]:

- زيادة حصة الصناعة في الناتج الوطني الإجمالي، في مقابل "تناقص حصة القطاع الزراعي، وزيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المدن على حساب الريف".

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص 37-38.

- بالإضافة إلى ذلك، يشهد نمط الاستهلاك تغييرات، حيث لا يقوم الأفراد بإنفاق دخلهم الكلي على الضروريات الأساسية فحسب، بل يتّجهون أيضًا نحو السّلع ذات الاستهلاك المعمِّر والاستثمار في السلع الترفيهية والخدمات.
- والعنصر الأخير في التنمية الاقتصادية يَظهر في مشاركة الأفراد في العملية التنموية التي أحدثت هذه التغييرات الشاملة.

محاولة ماديسون "Madison" التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية تَظهر عندما يشير إلى أن رفع مستويات الدخل يُطلَق عليه النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، بينما يُسمى التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة. بالإضافة إلى ذلك، يشير أورسولا هيكس "O.Hicks" إلى أن مشاكل الدول المتخلفة تكمن في "محاولة تنمية الموارد غير المستخدمة، بينما تتعلق مشاكل الدول المتقدمة المرتبطة بالنمو بموارد مستخدمة بشكل معروف ولكن يمكن تحسين استخدامها".

من جهة أخرى، يقدم شومبيتر "Schumpeter" تفرقة أوضح، حيث يعرف التنمية على أنها إحداث تغيير مستمِّر وتلقائي في حالة السّكون المستقر، بحيث تحل أوضاع توازنية جديدة محل الأوضاع السابقة، في حين يشير النمو إلى تغيير تدريجي مُطرَد في الأجل الطويل في معدلات الادخار والسكان. وفي سياق متصل، يرى كندلبرجر "Kindleberger" أن "النمو الاقتصادي يعني المزيد من الإنتاج، بينما تشمل التنمية الاقتصادية زيادة الإنتاج وتحقيق تغييرات في الأطر الفنية والمؤسسية للإنتاج والتوزيع". وهنا يأتي كندلبرجر بفكرة جديدة عن التنمية مفادها: "أن التنمية تتضمن إحداث تحسن مستمر ودائم في طرائق الإنتاج، بحيث تتماشى مع روح العصر الحاضر"، ويقصد بذلك "استخدام التقنيات الحديثة التي تعمل على تحسين الكفاءة الإنتاجية لكافة الوحدات العاملة في جميع قطاعات ومجالات الاقتصاد الوطني".

ويقدم جون فريدمان وجهة نظر أخرى، حيث يشير إلى "أن النمو يُظهر توسّع النظام دون تغيير في هيكله، بينما ترتبط التنمية بعملية تحديث تقود إلى تحول هيكلي في النظم الاجتماعية"[1].

والجدول التالي يوضح أهم الفروقات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

الجدول رقم (1-1): أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية معينة.
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحويل التدريجي وبطريقة بطيئة	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم
يغلب على النمو التغيير الكمي	يغلب على التنمية التغيير الكيفي
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية	مفهوم يطلق على البلدان والمجتمعات المتخلفة ويشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد الإنسان	التنمية عملية مقصودة

المصدر: بن سعدة بلول، "**أثر الادخار على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2018)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2021/2020.

[1] محمود حسن حسني، **مدخل إلى التنمية الاقتصادية والتخطيط**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، مصر، 2004، ص13.

المبحث الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي

نتناول في هذا المبحث أساسيات النمو الاقتصادي، حيث تلعب دورًا حيويًا في تعزيز وتحسين معدل النمو الاقتصادي لدى الدول. وبناءً على فهمنا السابق للنمو الاقتصادي كتغيّر نسبي سنوي في الناتج الداخلي الخام، يظهر أن استخدام عوامل الإنتاج بشكل متوازن وفعّال ينعكس بشكل مباشر على عملية النمو الاقتصادي. ببساطة، يبقى تحقيق حالة تشغيل كاملة للموارد هو المفتاح الرئيسي لتحسين النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تقدير وقياس النمو الاقتصادي

يُعَدّ النمو الاقتصادي مؤشرًا صريحًا يكشف حقيقة أداء الاقتصاد، حيث يُظهر العلاقة بين المدخلات والمخرجات في النظام الاقتصادي. ومن هذا المنظار، تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي، والتي تتفاوت بين الدول نتيجة لعدة عوامل، منها توفر البيانات والإحصائيات، وطرق بناء المؤشرات والأسس المعتمدة في ذلك.

تُعتبَر تقديرات النمو الاقتصادي أساسًا لتقدير حجم الناتج الوطني، حيث يعكس النمو التغيّر النسبي في حجم الناتج الوطني. وبالتالي، تتجلى ثلاث طرق رئيسية لتقدير حجم الناتج، تستند جميعها أساسًا إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

الفرع الأول: طريقة المنتج النهائي

بهذه الطريقة يتم قياس الناتج الداخلي عند نشوئه، أي خلال عمليات الإنتاج، حيث يتم "جمع قيمة جميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عادةً تكون سنة".

وفي هذه السياق، يتعين التفريق بين نوعين من المنتجات[1]:

[1] حسام داوود وآخرون، مرجع سابق، ص ص 52-56.

1- **المنتجات الوسيطية:**

هي "مجموعة من السلع والخدمات التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى"، وتشمل هذه المنتجات المواد الأولية والمنتجات التي تم تصنيعها جزئيًا والطاقة المحركة وغيرها.

2- **المنتجات النهائية:**

تمثل "السلع والخدمات التي لم تشارك في إنتاج سلع وخدمات أخرى"، ويكون للمنتجات الوسيطية نفسها دور في عملية الإنتاج، مثال ذلك (ملابس، سيارات، أحذية).

وبناءً على ذلك، يمكن حساب الناتج الداخلي الخام باستخدام العلاقة التالية:

الناتج الداخلي الخام = قيمة الإنتاج الكلي في المجتمع – قيمة المستلزمات الوسيطية

وتُستخدم طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة الازدواج الحسابي، حيث يتم تقدير القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي- قيمة المنتجات الوسيطية

وتبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع

الفرع الثاني: طريقة الدّخول المكتسَبة (عوائد عناصر الإنتاج)

يجب أن نأخذ في اعتبارنا أن إنتاج أي سلعة أو خدمة يتطلب توفر عناصر أساسية مثل العمل، والأرض، ورأس المال، والمنظّم. من خلال مزج هذه العناصر بنسب معينة، يتم تحقيق الناتج المرغوب. ولا يمكن نسيان حقيقة أن هناك أشخاصًا يمتلكون هذه العناصر ويشاركون في عملية الإنتاج. لذلك، يتوجب على كل

عنصر أن يحصل على مقابل (ثمن) يعكس مشاركته في هذه العملية الإنتاجية، وذلك على شكل "أجور، ريع، فوائد وأرباح"[1].

وعندما نقوم بجمع هذه العوائد (الأثمان) نحصل على الناتج الداخلي الخام بالشكل التالي:

الناتج الداخلي الخام = أجور + ريع + فوائد + أرباح

الفرع الثالث: طريقة الإنفاق

هذه الطريقة تُعدّ واحدة من الطرق الرئيسية لتقدير الناتج الداخلي في المجتمع، حيث يتم التركيز على الإنفاق النهائي أو الوطني من خلال النظر إلى مجمل الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة، غالبًا ما تكون سنة.

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

الناتج الداخلي الخام يُعرَف بأنه يساوي الإنفاق الكلي، حيث يُقسم الإنفاق الداخلي (المحلي) (GDE) إلى أربعة عناصر رئيسية تُمثّل الاستخدامات النهائية لتلك السلع والخدمات. تشمل هذه العناصر الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الحكومي (G)، والإنفاق الاستثماري (I)، وصافي المعاملات الخارجية (X-M).

يُعرف الإنفاق النهائي أيضًا بطريقة الاستخدام أو الإنفاق، حيث يتم قياس النفقات على أساس استهلاكها النهائي. وعليه يكون النموذج التالي[2]:

$$GDE = C+I+G+(X-M)$$

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 57-58.

[2] نفس المرجع، ص ص 60-63.

بالرغم مما سبق، إلا أن تقديرات النمو الاقتصادي من خلال الناتج الداخلي الخام تواجه صعوبات عديدة تحد من دِقّة هذا المؤشر كمؤشر دال على حقيقة الأداء الاقتصادي، ومن بين هذه الصعوبات[1]:

- يتضمن الناتج الداخلي الخام إنفاقًا سلبيًا، مثل الإنفاق على التخلص من التلوث المائي أو بناء السجون ...إلخ.
- لا يأخذ الناتج الداخلي الخام في اعتباره الفوائد الخارجية الإيجابية التي قد تُنتِجها بعض الخدمات مثل التعليم والصحة.
- لا يحسب الناتج الداخلي الخام بدقة نشاطات القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني، حيث يقوم بتقديرات لتلك النشاطات فقط.
- لا يوفر الناتج الداخلي الخام أي معلومات حول تغيير قيمة السلع المنتجة بالأصل والتي قد تعكس تغييرا في مستوى المعيشة.
- لا يحسب الناتج الداخلي الخام المشتريات من السلع التي لم تُنتج في السنة المالية المعنية، مثل السيارات المستعملة أو المنازل المستعملة.

إنّ الاقتصاديين على علمٍ جيّدٍ بنقاط ضعف الناتج الداخلي الخام ونواقصه، ولذلك ينبغي دائما النظر إليه بوصفه مؤشرًا وليس مقياسًا مطلقًا. لقد طوّر الاقتصاديون أدوات رياضية مثل معامل جيني (Gini Coefficient)، وطرقًا بديلة للقياس تأخذ بالاعتبار الوفورات الخارجية السلبية التي قد تنشأ من التلوث ونضوب الموارد.

على الرغم من النّواقص والعيوب في الناتج الداخلي الخام، التي قد تكون ذات أهمية عند دراسة السياسة العامة، إلا أنه لأغراض النمو الاقتصادي في المدى القصير أو الطويل، يظَلُ الناتج الداخلي الخام مؤشرًا جيدًا، ولا يوجد مؤشر مقبول على نحو واسع في علم الاقتصاد غيره.

[1] محمد صالح تركي قريشي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراء، ط1، الأردن، 2010، ص ص 73- 74.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

يُعبِر النمو الاقتصادي عن زيادة في حجم النشاط الاقتصادي. وبناءًا على ذلك، يتم قياس هذا التغيّر عن طريق دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعكس هذا النشاط. ويمكن التفريق في قياس النمو الاقتصادي بين ثلاثة أنواع من المقاييس، وهي كالتالي[1]:

الفرع الأول: المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي

تُعد معدلات النمو التي يتم حسابها بناءً على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الكلي من بين الطرق الشائعة، حيث يتم تحويل المنتجات العينية والخدماتية إلى ما يُعادلها من العملات النقدية. يُعتبر هذا الأسلوب سهلاً وفعّالاً، ورغم ذلك، يوجد تحفظ بسبب سلبياته مثل سوء التقدير وتجاهل أثر التضخم. يُمكن تمييز معدلات النمو حسب الأسعار الجارية، والأسعار الثابتة، والأسعار الدولية.

1- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:**

تُقاس هذه المعدلات باستخدام العملة المحلية للبلد وتُنشر بياناتها سنويًا. يمكن قياس معدلات النمو السنوية باستناد إلى هذه البيانات، ويُناسب هذا الأسلوب دراسة معدلات النمو المحلية في الفترات القصيرة.

2- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:**

أصبح من الضروري تعديل البيانات باستخدام الأرقام القياسية للأسعار، وذلك نظرًا لأن الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجةً لظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاعِ الأسعار، أي تقدير الناتج المحلي يكون بالأسعار الثابتة.

3- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:**

يتوجب تحويل العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، نظرًا لأنه لا يمكن استخدام العملات المحلية لاختلاف العملات من بلد إلى آخر. يستخدم هذا الأسلوب خاصة في الدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

---

[1] محمد حافظ الماحي، **تخطيط وتمويل التنمية: المناهج النماذج التطبيق**، بستان المعرفة، ط1، مصر، 2010، ص ص 171-173.

الفرع الثاني: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

نظرًا لزيادة السكان في الدول النامية بدرجة متقاربة مع معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الضروري استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد. حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها مع معدلات نمو السكان. ونظرًا لعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان من الضروري استخدام بعض المقاييس العينية، مثل عدد الأطباء لكل ألف نسمة ونصيب الفرد من السلع الغذائية.

الفرع الثالث: مقارنة القوى الشرائية

تعتمد المنظمات والمؤسسات الدولية عند نشر تقاريرها المتعلقة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم على مقياس يعتمد على قيمة الناتج الوطني محسوبًا بسعر الدولار الأمريكي. في هذا السياق، يتم تحديد القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما بناءً على قوتها الشرائية في السوق المحلية مقارنةً بقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية. يعكس هذا المقياس العلاقة بين الأسعار المحلية السائدة في الدولة والأسعار السائدة في الدول الأخرى التي تشترك معها في التبادل التجاري. وبناءً على هذه العلاقة، يتم تصنيف البلدان وترتيبها من حيث درجة التخلف أو التقدم.

المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي:

السعي نحو تحقيق نمو اقتصادي سنوي يمثل هدفاً استراتيجياً يسعى الإدارات الحكومية إلى تحقيقه باستخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية المعروفة. ومع ذلك، يُلاحظ المراقب للوضع الاقتصادي أن هناك عوائقًا تعترض النمو الاقتصادي وتعجل في تقليله، سواء كانت طبيعية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. وتؤدي هذه العوائق إلى تراجع معدلات النمو أو انخفاض القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني. يُذكر من هذه العوائق:

- التغيرات الديمغرافية وتراجع الإنتاجية؛
- الفقر؛

- التحديات المرتبطة بالانفتاح التجاري،
- التغيرات المناخية.

الفرع الأول: التغيرات الديمغرافية وتراجع لإنتاجية:

يعيش العالم حالياً صراعًا مع قوى التغيرات الديمغرافية التي تشكل تهديدًا للنمو الاقتصادي واستقرار المالية العامة. تظهر أبرز هذه التغيرات في هجرة نسبة كبيرة من فئة الشباب، سواء كانوا مراهقين أو راشدين، بطرق شرعية أو غير شرعية، من بلدان نامية إلى بلدان أكثر تطوراً، بهدف تحسين مستوى المعيشة لديهم. وإلى جانب ذلك، يشهد توزيع السكان عبر القارات عدم تجانس، وتزايد نسب الشيخوخة في بعض الدول والتوسع الحضري[1]. يُلاحظ أيضًا أن توزيع الثروة أصبح غير متساوٍ، حيث يعيش أكثر من 13٪ من سكان العالم في إفريقيا، ولكن ناتجها الداخلي الخام يمثل فقط 3٪ من الناتج الداخلي الخام العالمي[2].

لكن الأمر يختلف في الصين، فعلى الرغم من كونها أكبر دول العالم من حيث النمو السكاني، إلا أنها استطاعت تحقيق نهضة اقتصادية. ووفقًا لإحصائيات البنك الدولي[3]، بلغ عدد سكان جمهورية الصين لعام 2018 حوالي 1.392 مليار نسمة. في المقابل، في الهند، التي حققت معدل نمو اقتصادي هو الأعلى في العالم بنسبة 6.87٪ في عام 2018، لا زالت تواجه تحديات كبيرة مثل مشكلة الفقر والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، نظرًا لارتفاع الكثافة السكانية التي بلغت 1.352 مليار نسمة.

[1] David. E. Bloom, **Bouleversement Démographique,** Finance et Développement, FMI, Volume 53, No 01, Mars, 2016, p6.

[2] Bakritli.L, **la croissance Démographique est-elle moteur ou un frein à la croissance économique ? strategy and development review,** Vol.2, No 3, p p 53-69.

[3] Banque Mondiale (2022) ,Data Bank, https://www.google.dz/publicdata Consulté le 03/07/2022.

من المتوقع أن تشهد البلدان المتقدمة، وفقًا لتحليل خبراء صندوق النقد الدولي، انخفاضًا في معدل النمو خلال الأربعين سنة المقبلة. يعزى هذا التراجع إلى توقعات انخفاض معدل النمو السكاني في فئة العمل وارتفاع أعداد المسنين. وتتسبب هذه الظروف في تضاءل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج[1].

من المحتمل أن تشهد أوروبا، على سبيل المثال، انخفاضًا يتجاوز 20٪ في عدد العمالة النشطة ابتداءً من عام 2015 وحتى عام 2055. قد يترافق ذلك مع احتمال تقليل معدلات التوظيف وتباطؤ في تحسين جودة العمالة. ومع ذلك، يمكن تجاوز هذه التوقعات إذا تم تحقيق تقدم سريع في مجالات البحث والتطوير التكنولوجي. يجدر بالذكر أن الاقتصاد الأمريكي وأوروبا قد تجاوزا هذه التنبؤات في الماضي عندما تم التركيز على التقدم السريع في مجال التكنولوجيا. على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت في قمة التقدم التكنولوجي في منتصف القرن العشرين، لكنها تراجعت عما كانت عليه سابقا[2].

التغلب على هذه التحديات ليس مهمة مستحيلة، بل تتطلب إدارة فعّالة من قبل صانعي السياسات في القطاعين العام والخاص، مع التركيز على التعاون واتخاذ إجراءات فورية. في الاقتصادات المتقدمة، ينبغي تعزيز معدلات الإنجاب وتنفيذ سياسات تحفيزية لجذب الكفاءات، على سبيل المثال، استجابت الولايات المتحدة في أكتوبر 2017 بفتح أبوابها للشباب الذين يسعون للهجرة من جميع أنحاء العالم، خاصةً من الدول الأوروبية. تهدف السياسة إلى استقطاب الشباب لتعزيز القوى العاملة واستفادة من تنوع الخبرات. تُنفذ وزارة الخارجية الأمريكية كل عام برنامجًا لمنح تأشيرات الهجرة المتعددة، مع الالتزام بشروط محددة لتسهيل هذه العملية.

فتحت السلطات الكندية أبوابها أمام الراغبين من الجنسية الجزائرية للحصول على الإقامة الدائمة وفرص عمل عبر موقع الهجرة الخاص بها. يهدف هذا النظام إلى تقييم واختيار المهاجرين المؤهلين وفقًا لبرنامج الهجرة

[1] FMI, **Un Nouvel Elan ? Perspectives de l'Economie Mondiale,** Avril 2017, p p 14-51.

[2] Nicolas. K, **ou est passée la croissance ?** Finance et développement FMI, Publication Trimestriel, volume 54 n 01, mars 2017, p4.

الاقتصادية، الذي يتماشى مع احتياجات سوق العمل الكندي. وفيما يلي جدول يوضح البلدان التي شهدت أكبر جذبًا للهجرة الدولية وفقًا لإحصائيات عام 2015.

الجدول رقم (1-2): الدول الأكثر استقطابا للهجرة الدولية

الدول	الهجرة بالمليون نسمة سنة (2015)
الولايات المتحدة الأمريكية	46.62
روسيا	11.64
ألمانيا	12.00
المملكة العربية السعودية	10.18
كندا	7.83

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي:

Banque Mondiale (2022) Data Bank, https://www.google.dz/publicdata Consulté le 03/07/2022.

فيما يتعلق بالبلدان النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية مع زيادة كثافة السكان، ينبغي "تنفيذ إجراءات أكثر صرامة لتنظيم النسل". يمكن تحقيق ذلك من خلال "تحديد سن الزواج، وتشجيع الأسر على الإنجاب القليل، وتقديم دعم مباشر وغير مباشر لبرامج تنظيم الأسرة، بالإضافة إلى فرض غرامات مالية على العائلات التي تتجاوز الحدود المحددة في قوانين تنظيم النسل، كما هو متبع في جمهورية الصين".

ومن هذا المنظار، يمكن استنتاج أن الهدف ليس فقط تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، بل تلبية احتياجات ورغبات أفراد المجتمع، مثل الرّعاية الصّحيّة، وتوفير المساكن، وتحسين جودة التعليم. وبالتالي، يجب أن يكون للنمو الاقتصادي تأثيراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية. ولتحقيق ذلك، يتعين على معدّل النمو الاقتصادي تجاوز

معدل النمو السكاني*، حيث يؤثر ارتفاع عدد السكان بشكل كبير على الموارد المتاحة في الدولة، مما يضطرها إلى تلبية الطلب الداخلي من خلال الاعتماد على الطلب الخارجي.

يُظهر الشكل التالي بعض النتائج والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم (1-1): أسباب تغير النمو السكاني

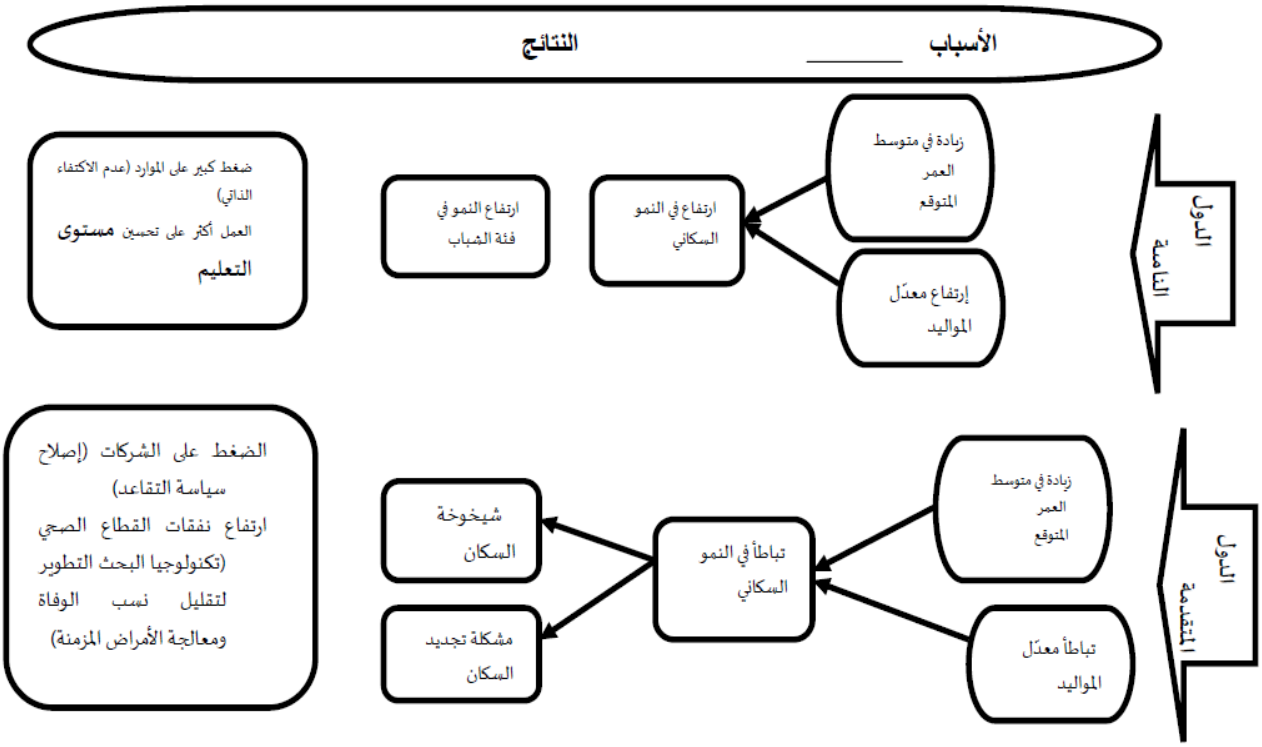

المصدر: بن رحو بتول، **دراسة العلاقة بين الاستثمار في البنى التحتية ومعدل النمو الاقتصادي في دول ألمينا دراسة قياسية لحالة الجزائر وفق نموذج بارو للفترة (1990-2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، الجزائر،2019-2020، ص08.

* **معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني. المصدر**: عبد القادر محمد عيد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص12.

الفرع الثاني: الفقر

تلعب السياسات الاقتصادية للدول دورًا مباشرًا أو غير مباشر في تفاقم ظاهرة الفقر. يتسبب التدخل في السياسة النقدية، خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، في زيادة معدلات التضخم*، مما يؤثر بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمواطن ويصبح الفرد غير قادرًا على الوفاء بأبسط احتياجاته من السلع والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، تقلل السياسة النقدية من الحوافز المتعلقة بالاستثمار، سواء كان ذلك استثمارًا محليًا أو أجنبيًا، مما يؤدي إلى تقليل الطلب على العمالة في المؤسسات الإنتاجية[1].

أما السياسة المالية، فتؤثر بشكل واضح من خلال سياسات الإنفاق المعتمدة، حيث يمكن أن إلى جوانب معينة من الإنفاق، مثل الإنفاق العسكري، بينما تهمل الجوانب الأخرى مثل نفقات شبكة الأمان الاجتماعي، يُظهر ذلك من خلال إلغاء الدعم عن السلع الأساسية وتقليل التحويلات الاجتماعية الأخرى.

الهدف الرئيسي من تنفيذ هذه السياسات الاقتصادية هو تثبيت النشاط الاقتصادي على المدى القصير أو المتوسط، وخاصةً في حالات الركود. ولكن قبل التداول في أي توصيات أو قرارات قانونية، يتعين مراعاة الوضع الاجتماعي للأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر.

يثير اتساع ظاهرة الفقر وتأثيره السلبي على الاقتصاد قلقًا، حيث يعد هذا التحدي جزءًا لا يتجزأ من أي نظام اقتصادي. يظهر أن انحياز السلطة نحو فئة الأغنياء على حساب الفقراء يعد أحد أهم أسباب تفاقم الفقر وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. وخاصةً عندما يتجه الأغنياء نحو استهلاك السلع الفاخرة والمستوردة، بينما يجد الفقراء صعوبة في اقتناء السلع المحلية، مما يؤدي إلى ضعف حماية المنتج الوطني وتقليل تنافسيته. وبناءً على ذلك، يمكن أن يتسبب هذا في دخول الاقتصاد في حالة من الركود.

* مثل السودان واليمن والصومال وموريتانيا.

[1] محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016، ص ص 23-26.

العوامل النفسية يمكن أن تلعب دوراً غير مباشر في تراجع إنتاجية العمالة ذوي الدخول المنخفضة، نظراً لتدني مستويات التعليم، والصحة، والتأهيل، والتدريب. ينعكس ذلك في ضعف مساهمة الفقراء في هيكل السلطة في المجتمع. لذا، يتعين وضع استراتيجيات تهدف إلى التخفيف من ظاهرة الفقر لتجنب تأثيراتها السلبية على الاقتصاد.

يجب إتاحة الفرص للفقراء للمشاركة في عملية النمو والاستفادة من الفوائد التي يحققها الاقتصاد، وغالباً ما تكون نسبة الفقراء أعلى في المجتمع مقارنةً بنسبة الأغنياء. ينبغي أيضًا التركيز على تحسين رأس المال البشري للفقراء وتوجيه استثمارات كبيرة من الإيرادات العامة من قبل القطاع العام لصالحهم[1]. نظراً لعدم امتلاكهم لأصول إنتاجية سوى قوى العمل الخاصة بهم، يجب التركيز على القطاعات مثل الزراعة والصيد البحري والري، حيث تعتبر هذه القطاعات من أكثر القطاعات التي يلجأ إليها الطبقة الفقيرة.

ينبغي التأكد من أن السياسة المالية تشمل جميع جوانب الإنفاق العام، خاصة تلك المتعلقة بالفقراء. يجب أيضًا ضمان أن الإعانات التي تقدمها الحكومة للمؤسسات الإنتاجية يتم استخدامها بطريقة تسهم في إنتاج سلع وخدمات ذات تأثير واسع، والتي تلبي احتياجات جميع فئات السكان[2].

الفرع الثالث: التغيرات المناخية

يواجه العالم تحديات حقيقية لا يمكن التحكم فيها ولا التغلب عليها بسهولة، وتتمثل هذه التحديات في الكوارث الطبيعية. فكل مرة تحدث ظاهرة جوية تتسبب في خسائر فادحة في الممتلكات وفقدان أرواح، تُسجل كارثة طبيعية جديدة. يشكل هذا التحدي خطراً هائل الأهمية، خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض،

[1] **L'Etat de l'insécurité Alimentaire dans le Monde**, Rapport publié par l'Organisation des Nation Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, 2012, p p 15-21.

[2] علي عبد القادر علي، عادل عبد العظيم إبراهيم، **السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص ص 05-07.

حيث يمكن للكوارث الطبيعية أن تُلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد في غضون دقائق قليلة. مع زيادة تغيرات المناخ وتزايد تكرار الكوارث الجوية، يتعين بشكل ملح علينا تكثيف الجهود لإدارة هذا النوع من المخاطر.

يوضح الجدول التالي ويُلخص أهم أركان إدارة المخاطر:

الجدول رقم (1-3): إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية

تقييم المخاطر	الحد من المخاطر	التأمين الذاتي	نقل المخاطر
جمع البيانات وتقييم احتمالات وقوع كارثة طبيعية	اتخاذ تدابير للحد من أوجه القصور المادية وتحسين تخطيط المالية العامة	بناء المدخرات والاحتياطات	تعزيز التأمين وإعادة التأمين
تقييم مواطن الضعف البشرية والمادية	الشروع في الانتقال وإعادة البناء وإعادة المواءمة والسيطرة على الفيضانات، وما إلى ذلك	بناء صندوق للاحتياطات وأرصدة وقائية وما إلى ذلك	الترتيب للتأمين على الصعيد العالمي، وتجميع التأمين (مثل مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي)
دمج المعلومات في إطار للمالية العامة والخطط الإنمائية	وضع قوانين للبناء وتركيب أجهزة إنذار	إنشاء صناديق لأيام الشدة، وتعميق النظام المالي	إنشاء مرفق للديون، وسندات للكوارث الطبيعية

المصدر: بن رحو بتول، **دراسة العلاقة بين الاستثمار في البنى التحتية ومعدل النمو الاقتصادي في دول ألمينا دراسة قياسية لحالة الجزائر وفق نموذج بارو للفترة (1990-2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، الجزائر، 2019-2020، ص13.

بناءً على قاعدة بيانات الكوارث الدولية وتقارير وحدة بحوث المناخ والتوقعات المصغرة اليومية العالمية لمنظمة وكالة ناسا، واستناداً إلى حسابات خبراء صندوق النقد الدولي، يتضح أن الكوارث الطبيعية قد تشهد

زيادة في التكرار تحت سيناريو استمرار ارتفاع انبعاثات الغازات. يُتوقع أن ترتفع نسبة الكوارث المرتبطة بالأعاصير المدارية وموجات الحر والأوبئة وحرائق الغابات بحلول عام 2100 مقارنة بعام 2050. وتشمل هذه التوقعات جميع الدول بغض النظر عن مستويات دخلها. لذا، يلزم التحضير لهذا التغيير من خلال إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على التصدي للتحديات المتزايدة مثل ارتفاع منسوب البحار وسرعة الرياح. ومن المهم أن يتم تخصيص موارد مالية كبيرة لهذا الغرض، والتي قد تكون صعبة للبلدان النامية أو تلك التي تمر بمرحلة انتقالية. ولتقليل التكاليف المستقبلية، يجب تحديث قوانين التنظيم العمراني وإقرار قواعد للتكيف مع تغير المناخ وتحسين نظم الإنذار المبكر.

والأهم من ذلك هو توفير احتياطيات مالية للبلدان في فترات الازدهار الاقتصادي، وذلك تحسبًا لأي كارثة ذات تكاليف باهظة. فبعد حدوث أي كارثة طبيعية، ينكمش الناتج الاقتصادي ويتزايد العجز في المالية العامة، مما يتسبب في تراجع إمكانيات التصدير وزيادة العجز في التجارة والخدمات مع بقية العالم. يتوجب على صناع السياسات اتخاذ قرارات حاسمة بعد وقوع كارثة كبيرة، مثل التوجه نحو الاقتراض لتمويل المشاريع المتضررة أو خفض الإنفاق الحالي أو توجيهه في مسار آخر. تطبيق هذه الإجراءات يعتمد على مدى استمرار تأثيرات الكوارث، حيث يجب في الأمد الطويل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي لتكييفه مع الوضع الجديد وتأجيل المشاريع التي تتطلب تكلفة عالية إلى مرحلة لاحقة. أما في حالة الصدمات المؤقتة التي تحتاج إلى وقت أقل من سنة للتعافي المادي منها، يُقترح التوجه نحو الاقتراض لدعم الاقتصاد المحلي وتوازن الآثار السلبية للصدمات، مما يساعد في الحفاظ على دخول الأفراد الأكثر تضررًا ودعم الفئات الأكثر ضعفًا.

المطلب الرابع: عوامل النمو الاقتصادي وتكاليفه

تتناول الدّراسات الاقتصادية عملية النمو الاقتصادي وتسعى إلى قياس معدلاته على مدار السنوات المختلفة، كما تهدف إلى "تحديد العوامل التي تؤثر فيه وكيفية تعزيزها لتحقيق نمو اقتصادي أكبر". ورغم وجود تضحيات قد يتحمّلها المجتمع بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة، إلا أن هذه الدراسات تسعى إلى فهم "كيف يمكن تحقيق هذا النمو وتحديد العوامل الفاعلة في هذه العملية".

الفرع الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دوراً مهما وحيوياً في تحديد معدل النمو الاقتصادي، ويمكن تلخيصها كما يلي[1]:

1- كمية ونوعية الموارد البشرية:

كلما زادت أعداد العمال وتحسّنت إنتاجيتهم داخل الاقتصاد، زاد الناتج الوطني. وترتبط أعداد العمال بزيادة النمو السكاني، بينما ترتبط إنتاجية العامل بالتعليم والتدريب، وتتحسّن مع استخدام تقنيّات الإنتاج الحديثة وزيادة الاستثمار في رأس المال لتحسين عمليات الإنتاج. فكلما زادت المعدات والآلات المستخدمة من قبل العمال، زادت إنتاجيتهم. وتتسارع هذه الزيادة في الإنتاجية عند استخدام تكنولوجيا متقدمة، مما يؤدي إلى زيادة كمية السلع أو الخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية محددة بتكلفة ثابتة أو أقل.

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

كلما اتّسعَت مساحات الأراضي المستغَلّة في البلد، سواء كانت مخصصة للزراعة أو لاستخراج الموارد الطبيعية والمعادن، أو للأنشطة السياحية، زاد الناتج الوطني الحقيقي. ومن ناحية أخرى، كلما تحسّنت التقنيات الإنتاجية المستخدمة في الزراعة أو استخراج الموارد الطبيعية والمعادن، زادت إنتاجية الأرض وتسارع النمو في الناتج الوطني الحقيقي بصورة مستمرة عاماً بعد عام.

3- تراكم رأس المال:

كلما ازداد رأس المال في الاقتصاد الوطني، زاد الناتج الوطني الحقيقي. تعتمد زيادة رأس المال على زيادة مستويات الاستثمار في كل دورة اقتصادية، وزيادة مستويات الاستثمار تعتمد بدورها على زيادة معدلات الادخار من قبل فئات مختلفة في المجتمع. لذلك، "لتحقيق نمو اقتصادي بمعدلات أكبر، يتعين على

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص ص 400-402.

البلد زيادة معدلات الادخار واستثمار هذه الوفرة الاقتصادية". بالإضافة إلى ذلك، "يمكن تعزيز النمو الاقتصادي عبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الوطني".

4- معدل التقدم التقني:

ينبغي التأكيد على دور التقدم التقني كعنصر مستقل ومهم لتحقيق نمو الناتج الوطني الحقيقي على المدى الطويل. يظهر بوضوح أن التقدم التقني ينبعث من وجود ابحاث علمية واختراعات يمكن الاستفادة منها في الواقع، بالإضافة إلى وجود فئة من المبتكرين والمنظمين الذين يتسمون بالجرأة والاستعداد لتأسيس مشاريع جديدة. ويُلاحظ أن بلدان العالم تختلف في معدلات النمو الاقتصادي التي تحققها بناءً على قدرتها على تحقيق التقدم التقني.

5- عوامل بيئية:

يتطلب النمو الاقتصادي توفير مجموعة من العوامل المحفزة، وتشمل هذه العوامل السياسية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية، الأخلاقية، والاقتصادية. يُعتبر وجود استقرار سياسي وتقدم في القطاع المصرفي أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يسهمان في دعم التقدم الاقتصادي[1].

الفرع الثاني: تكاليف النمو الاقتصادي

تكاليف النمو الاقتصادي تشير إلى الثمن أو التضحيات التي يتحملها المجتمع كمقابل لتحقيق معدلات عالية للنمو، ومن بين أهم هذه التضحيات ما يلي[2]:

1- التضحية بالراحة الآنية:

يمكن تعزيز معدل النمو الاقتصادي عند الاستفادة الكاملة من الموارد الاقتصادية للمجتمع، سواءً من خلال زيادة استخدام هذه الموارد أو زيادة ساعات العمل. ومع ذلك، يجب قياس تكلفة هذه الزيادة في الإنتاج

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، عمان، الأردن، 1997، ص 70.
[2] نفس المرجع، ص ص 70-72.

بناءً على درجة التضحية أو الراحة التي كان يتمتع بها أفراد المجتمع. بمعنى آخر، قد يفضل بعض الأفراد ممارسة هواياتهم بدلاً من العمل ساعات إضافية، ويجب أن يُراعى هذا الجانب في التقييم الاقتصادي.

2- التضحية بالاستهلاك:

في حالة عدم إمكانية استغلال الموارد الاقتصادية بشكل كامل في بلد معين، يمكن في هذه الحالة زيادة الإنتاج للفرد الواحد أو زيادة معدل النمو الاقتصادي. ولكن يمكن تحقيق ذلك بشرط تقديم تضحيات في الاستهلاك الحالي، من خلال تخفيضه، لصالح زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج في المستقبل. لذلك، تصبح نسبة الاستهلاك المضحى بها (أو المؤجلة) مؤشراً لقياس الكلفة الحقيقية للنمو في مجتمع معين.

3- التضحية بالرغبات الآنية:

كلما ازدادت رغبتنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي، كلما استدعى الأمر زيادة في التضحية، سواءً من خلال تأجيل الراحة أو خفض معدلات الاستهلاك. لذلك، يجب علينا مقارنة قيمة أو تكلفة هذه التضحيات التي نرغب في تحملها اليوم أو في المستقبل من أجل تحقيق معدل محدد للنمو الاقتصادي، مع قيمة المنافع التي ستتحقق في المستقبل.

4- تردي البيئة:

يبدو أن التصنيع الواسع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الأقطار المتقدمة، خاصةً، والأقطار الأخرى بشكل عام، أدى إلى حدوث مختلف أنواع التلوث في البيئة. كما نتج عن انتشار وسائل المواصلات البرية والجوية بين المدن والريف زيادة في ضوضاء السيارات والطائرات، مما أثر على راحة الحياة العامة. بالإضافة إلى ذلك، تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى انتشار الجراثيم بجميع أشكالها المختلفة.

5- عدم الاستقرار الاقتصادي:

إن الأقطار الرأسمالية تواجه تحدياً معقداً يتمثل في عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يظهر بأشكال متعددة، منها التقلبات في الفعاليات الاقتصادية مثل البطالة الجزئية والتكنولوجية وغيرها. يُعزى هذا الوضع إلى عدم انتظام وعدم استقرار عملية النمو الاقتصادي.

في الختام، وكخلاصة القول يتعين المحافظة على توازن أمثل بين التكاليف والمنافع المترتبة على النمو الاقتصادي للمجتمع، سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل.

المبحث الثالث: النظريات المفسِّرة للنمو الاقتصادي

بعد استكمال المبحثين السابقين حول مفاهيم النمو الاقتصادي وتفصيله عن التنمية الاقتصادية، بما في ذلك طرق تقديره وتحليل مختلف عوامله وتكاليفه، يتبقى الآن التطرق إلى أهم النظريات والدراسات الاقتصادية التي أسهمت في فهمه وتحليله.

تاريخيًا، كان للاقتصاديين اهتماما طويلا بقضايا النمو وتراكم رأس المال، وقد وضعوا نظريات ونماذج تركز على عوامل الإنتاج وكميته، بالإضافة إلى علاقات الإنتاج وبنيته. زاد هذا الاهتمام عند ظهور الأساس النظري لاقتصاد التنمية كفرع من فروع علم الاقتصاد خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث يُركِّز على قضايا النمو والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي

في إطار النظرة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي، قدم عدد من الفلاسفة والاقتصاديين البارزين آراء هامة حول عمليات التنمية الاقتصادية وتراكم رأس المال. سنلقي نظرة على آراء ثلاثة من هؤلاء الفلاسفة الكلاسيكيين: "آدم سميث"، "ديفيد ريكاردو"، و"توماس مالتوس".

الفرع الأول: أفكار وأسس النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

يتأسس تحليل المدرسة الكلاسيكية على "نظام اقتصادي يعتمد على الملكية الخاصة، ويستند إلى عدة افتراضات أساسية، منها: وجود سوق تامة، استخدام كامل للموارد، وافتراض أن حالات عدم الاستخدام الكامل للموارد هي ظواهر مؤقتة وتتلاشى بفعل قوى السوق وتفاعل العرض والطلب، ووجود حرية فردية في ممارسة النشاطات الاقتصادية".

توجه التحليل الكلاسيكي، وفقًا لما سبق، نحو استكشاف أسباب النمو الاقتصادي طويل الأمد في الدخل الوطني. و لم يتم إعطاء اهتمام يذكر بما يحصل خلال الأجل القصير من توزيع للموارد على الاستخدامات المختلفة. تعود إسهامات المفكرين الكلاسيكيين في نظرية النمو الاقتصادي إلى "آدم سميث" في عام 1776، و"ديفيد ريكاردو" في عام 1817، و"توماس مالتوس" في عام 1798[1]. وسنحاول عرض آراء هؤلاء فيما يلي:

1- نظرية آدم سميث:

تفتح آراء وأفكار آدم سميث في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الصادر في عام 1776، نافذة على بدايات التفكير الاقتصادي المنظم على الصعيدين العام والخاص في عملية النمو. يعتبر سميث أن الزيادة في الثروة، أو النمو، تتحقق من خلال التخصص وتقسيم العمل، نظرًا للفوائد العديدة التي تنشأ نتيجة لذلك. يعزو إلى التخصص زيادة إنتاجية العمال بشكل واضح، من خلال زيادة مهارات العمال، وتحفيز الابتكارات ناتجة عن التخصص، وتقليل وقت العمل اللازم لإتمام مختلف العمليات الإنتاجية[2].

يشدد آدم سميث، في رأيه حول تحقيق التخصيص وتقسيم العمل، على ضرورة توفر عوامل محددة وهي[3]:

أ- رأس المال: يرى أن توفر رأس المال يعد أمرًا أساسيًا؛ حيث يجب تكوين رأس المال بشكل واسع لتمكين التوسع في التخصص وتقسيم العمل. يشير إلى أهمية التمويل من خلال الادخار، حيث يؤدي زيادة الادخار إلى زيادة الاستثمار، وهذا يسهم في توسيع إنتاجية العمل وتعزيز الدخل والتبادل التجاري، وهذا بدوره يزيد من الادخار الذي يمثل القدرة على تكوين رأس المال.

---

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص ص 103-104.

[2] نفس المرجع، ص105.

[3] نفس المرجع، ص ص 106-110.

ب-السوق: يعتبر وجود السوق ضروريًا لتحقيق التخصص وتقسيم العمل. يشدد على أن وجود سوق واسع يسهم في زيادة التخصص وتقسيم العمل، من خلال توسيع حجم الإنتاج وتوسيع نطاق التبادل التجاري. يرى أن النمو يحدث بشكل تراكمي، حيث يتم تحقيق التخصص وتقسيم العمل عندما يكون هناك رأس مال وسوق، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتوسع السوق، وبالتالي تستمر عملية النمو بشكل تراكمي طالما توفرت هذه الظروف.

يعتقد آدم سميث "أن هناك علاقة بين زيادة السكان وزيادة القوى العاملة"، ويربط هذا الأمر بمستوى الكفاف. يعتبر أن ارتفاع الأجور يعتمد على معدل التجميع الرأسمالي ونمو السكان. في فترات الركود، حيث يكون هناك قلة في التجميع الرأسمالي، ينخفض مستوى الأجور إلى حد الكفاف.

يمكن القول بأن "أهم آراء آدم سميث في مجال النمو ترتكز في تأكيده على أهمية التجميع الرأسمالي". يشرح تأثير حالات الركود من خلال انخفاض الأرباح والأجور إلى حد الكفاف. يفسر عملية التنمية بوصفها عملية تراكمية تدريجية. كما يظهر رفضه للتدخل الحكومي في هذه العملية.

2- نظرية ديفيد ريكاردو:

يُعتبر ديفيد ريكاردو من بين أبرز أعضاء مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي وكتابها، حيث قام بتعميق آراء وأفكار هذه المدرسة، وارتبطت العديد من الآراء والأفكار باتجاهاته، وخاصة فيما يتعلق بالريع والأجور والتجارة الخارجية. وفي سياق آراءه المتعلقة بعملية النمو، يرى ريكاردو بأن الزراعة تعد من أهم القطاعات الاقتصادية، نظرًا لدورها الحيوي في توفير الغذاء للسكان المتزايد أعدادهم. ومع ذلك، يفتقر إلى إعطاء أهمية كبيرة لتأثير التقدم التكنولوجي في تخفيف تأثير قانون الغلة المتناقصة على الزراعة[1].

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2007، ص58.

يقوم ريكاردو بتحليل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات رئيسية، ويستنبط العلاقات الناتجة عن التوزيع النسبي للدخل بين هذه الفئات الثلاث، والتي تشمل[1]:

أ- الرأسماليون: يلعبون دورًا محوريًا وأساسيًا في عملية النمو، حيث يُقدمون رأس المال الثابت لعمليات الإنتاج ويدفعون أجور العمال، بالإضافة إلى توفير مستلزمات الإنتاج (رأس المال المتداول). يسعى الرأسماليون جاهدين لتحقيق الربح وزيادة الأرباح، مما يعزز تكوين وتوسيع رأس المال، وبالتالي يسهمون بشكل كبير في تحقيق عملية النمو.

ب-العمال: يشكلون المجموعة الأكبر في المجتمع، ورغم أنهم لا يمتلكون وسائل الإنتاج، إلا أنهم يعتمدون على الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون مقابل العمل الذي يقومون به في العمليات الإنتاجية.

ت-ملاك الأراضي: يحصلون على دخولهم من خلال الريع الذي يُدفع مقابل استخدام الأراضي التي يمتلكونها. تكمن أهمية هؤلاء في توفير أساس العملية الإنتاجية وهو الأرض، خاصةً في ظل ندرة الأراضي الخصبة وتزايد السكان وتكوين رأس المال، مما يزيد من قيمة الأراضي الخصبة وأهميتها.

بناءً على تقسيم المجتمع إلى الفئات الثلاث المذكورة أعلاه، يقوم ريكاردو بدراسة توزيع الدخل إلى ثلاث حصص رئيسية، وهي أرباح الرأسماليين، أجور العمال، وريع ملاك الأراضي. يركز ريكاردو على أهمية الربح والريع كمصدرين لتشكيل عملية تكوين رأس المال، مؤكدًا أن النمو لا يحدث إلا إذا تم استخدامهما بشكل فعال في توسيع عملية تكوين الرأسمال.

3- نظرية توماس مالتوس:

ركز مالتوس على متطلبات النمو في البلدان المتقدمة، حيث قاده تفكيره إلى "فحص الفارق بين الناتج الوطني المحتمل والناتج الوطني الفعلي كأساس لتسيير عجلة التنمية". وتميزت آراء مالتوس فيما يتعلق بالنمو السكاني، حيث اعتبر "أن زيادة السكان تحدث وفقا لنسق متتالية هندسية، بينما تتسارع الموارد بنسق عددي".

[1] نفس المرجع، ص ص 58-59.

وفي ضوء ذلك، رأى أن "زيادة السكان تشكل عقبة للنمو، ما لم تتزامن معها زيادة في الطلب على الأيدي العاملة لتحفيز الإنتاج ودفع عجلة التطور الاقتصادي".

وقد أشار مالتوس إلى أهمية زيادة معدلات الادخار بشكل يتناسب مع حجم الاستثمار المطلوب، لتفادي الاختناقات المحتملة. وفي رؤيته للتنمية، يتضح أنه يروج لزيادة رأسمال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، حيث يُقترح تبني إصلاحات زراعية لتعزيز الإنتاج وتوجيه جزء من رأس المال نحو هذا القطاع. ومن خلال تقدم القطاع الزراعي، يرى أنه بالإمكان تحقيق التقدم التكنولوجي وتوجيه الاستثمارات الرابحة نحو الصناعة.

ولكن يُؤكد مالتوس على أهمية تقدم القطاعين معًا، مشددًا على أن تأخر أحدهما قد يعيق تقدم الآخر نتيجة تشابك العلاقات بينهما.

يجدر بالذكر أن مالتوس لم يكن يتصوّر في ذلك الوقت التقدم التكنولوجي الذي يمكن أن يحققه خاصة في قطاع الزراعة، مما يعزز الإنتاج اللازم لمواكبة زيادة النمو السكاني[1].

الفرع الثاني: النموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي

يقوم النموذج الكلاسيكي للنمو على الدوال التالية[2]:

- دالة الإنتاج:

$$O = f(L, K, Q, T) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

[1] رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، توزيع المصارف، ط3، الإسكندرية، مصر،1991، ص ص 328-330.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والإدارة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2017، ص ص 32-33.

O: الإنتاج؛

L: القوى العاملة؛

K: المتاح من الأرض (الموارد)؛

Q: رأس المال؛

T: التقدم الفني.

تم تجاهل عنصر التنظيم في هذا النموذج نظرًا لاعتباره عاملًا غير استراتيجي، وبافتراض فرضية استقرار المساحة المتاحة من الأرض، فإن الموارد الجديدة تُدرج تحت فئة التقدم الفني. وأن ثبات المساحة الأرضية، إذا تزامن مع زيادة مطردة في مكون العمل، يمكن أن يؤدي بمرور الوقت إلى انخفاض الناتج الإجمالي.

- مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الاستثمار:

$$T = T(I) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

- الاستثمار يتوقف على الأرباح:

$$I = dQ = I(R) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث يقصد بالاستثمار هنا الاستثمار الصافي I والذي يعبر عن الزيادة في الرصيد الرأسمالي، و R عبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض، رأس المال).

- الأرباح تتوقف على المستوى التكنولوجي وعرض العمل:

$$R = R(T, L) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

- حجم قوة العمالة يتوقف على حجم الأجور:

$$L = L(W) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

- الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار:

$$W = W(I) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

مع العلم أن مجموع الأرباح والأجور يعادل الناتج الكلي، أي أن:

$$O = R + W$$

أما شرط التوازن في الأجل الطويل فيكون:

$$W = w(L)$$

حيث أن w: معدل الأجر الأدنى.

وبناءً على هذا الافتراض، حيث يُعتبر الأرباح الدافع الرئيسي للنظام الرأسمالي، يكون مسار النمو الكلاسيكي على النحو التالي:

$$\boldsymbol{dR \rightarrow dI \rightarrow dQ \rightarrow dT \rightarrow dW \rightarrow dL \rightarrow dR}$$

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

وجهت للنظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي عدة انتقادات، يمكن اختصار أهمها فيما يلي[1]:

- تجاهلت الطبقة الوسطى؛
- إهمال للقطاع العام؛
- إيلاء أقل أهمية للتكنولوجيا؛

[1] أماني جرار، **منظمات الأعمال التنموية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018، ص120.

- القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد؛
- خطأ في التصور حول الأجور والأرباح، حيث لم تحدث الأجور توجهاً نحو مستوى الكفاف في الواقع، و لم تصل الدول المتقدمة إلى مستوى الكساد الدائم؛
- عدم واقعية في فهم عملية النمو، حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة سكون مع وجود تغيير يحدث حول نقطة توازن ثابتة، وهو تفسير لعملية النمو الاقتصادي لم يكن مقنعًا.

المطلب الثاني: التحليل النيوكلاسيكي

ظهرت النظرية النيوكلاسيكية في سبعينات القرن التاسع عشر، وساهم في تطويرها عدد من الاقتصاديين البارزين مثل آلفريد مارشال وفيكسل وكلارك. كانت هذه التطورات تأتي في سياق محاولة الاقتصاديين النيوكلاسيك لفهم وتقدير آليات النمو الاقتصادي. في هذا السياق، قام اقتصاديو النيوكلاسيك بتطوير آليات جديدة للنمو الاقتصادي، تخلي عن الجمود والنطاق الضيق الذي كانت تتحرك فيه أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين. تمثلت هذه التطورات بشكل خاص في إدخال العامل التكنولوجي والابتكارات في عملية الإنتاج، وفي عام 1956، قام سولو ببناء نموذج نيوكلاسيكي لتحليل النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: فرضيات وأسس النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

كان رواد النظرية النيوكلاسيكية مهتمين بتكوين رأس المال، حيث ركزوا على الفوائد المتحققة من زيادة متوسط حصة الفرد من الدخل الوطني. اعتبروا تراكم رأس المال وزيادة نسبة رأس المال إلى العمل (k/L) مصدرًا هامًا لتحقيق هذه الفوائد، والتي تستمر، في رأيهم، حتى يتساوى عائد رأس المال مع سعر الفائدة الحقيقي.

يتمثل التطبيق الأول لقانون العوائد المتناقصة في زيادة معدل العائد على رأس المال، ولكن بعد ذلك يتناقص، مما يؤدي إلى حالة استقرار أو ثبات في الاقتصاد. وفي غياب التقدم التكنولوجي، يتوقف عملية تراكم رأس المال ويتحدد معدل النمو[1].

بشكل عام، تعتمد نظرة الاقتصاد النيوكلاسيكي على عدة شروط، منها[2]:

- تحقيق توافق بين الاستقرار السياسي ورغبة المجتمع في التنمية.
- زيادة ميول الادخار لدى السكان.
- توفر عرض العمل مع تقدم إداري.
- انتشار الروح التنافسية بين وحدات الإنتاج الملائمة حجمياً.
- قابلية تجزئة وانتقال موارد الإنتاج.
- دعم آليات السوق وحرية حركة الأسعار وكفاءة تخصيص الموارد والمنتجات.

استناداً إلى هذه الشروط، أكدت النظرية النيوكلاسيكية التصورات التالية حول النمو الاقتصادي[3]:

- التركيز على استقرار تراكم رأس المال في عمليات الإنتاج، حيث أُولي اهتمامًا خاصًا لعلاقة الاستبدال بين رأس المال والعمل. يُمكن للاقتصاد تحقيق التراكم المرغوب دون الحاجة إلى زيادة حجم العمل، ويتم ذلك عبر تحسين التكنولوجيا.
- يزيد التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل من عملية التراكم، خاصةً إذا تم اعتماد نظرية التكاليف النسبية التي وضعها وطورها دافيد ريكاردو؛

[1] محمد لامي، **دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2009)**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص ص8.

[2] نفس المرجع، ص ص8.

[3] نفس المرجع، ص ص 8-9.

- التأكيد على نسب مستقرة لدالة الإنتاج، حيث يتغير معدل الإنتاج بناءً على تباين نسب رأس المال إلى العمل. ترتفع نسبة الناتج إلى رأس المال مع زيادة استيعاب العمل، مما يشير إلى زيادة إنتاجية رأس المال وانخفاض إنتاجية العمل، والعكس يحدث في حال قلة استيعاب العمل.

وأشار النيوكلاسيك إلى أن معدل تراكم رأس المال يُحدد بسلوك العمل في مستوى التشغيل الكامل، حيث يستمر الشرط المسبق للكلاسيكيين، المتمثل في الانتقال التلقائي التام والمستمر للموارد الاقتصادية المتاحة، مع تغيير النشاط الاقتصادي في إطار منافسة شديدة وأسعار مرنة للمدخلات والمخرجات، مع تحقيق توازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق.

الفرع الثاني: النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي: نموذج سولو (Solow,1956)

تستند النماذج النيوكلاسيكية على استخدام دالة الإنتاج لتمثيل مساهمة كل من مدخلات الإنتاج والتقدم الفني في تحقيق معدلات نمو الناتج. يتم تحديد التقدم الفني، الذي تعبّر عنه الإنتاجية الكلية للعوامل، خارج العملية الإنتاجية وفقًا لفروض النظرية النيوكلاسيكية. غالبًا ما تستخدم دالة الإنتاج كوب– دوغلاس في هذا السياق.

يُعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو إسهامًا مبتكرًا حمل بذور التطور للنظرية النيوكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي، وهي الجوانب الرئيسية التي أدت إلى حصول "سولو" بجائزة نوبل في الاقتصاد. يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نظرية هارود–دومار[1].

النموذج النيوكلاسيكي لسولو يعتمد على مجموعة من الافتراضات الرئيسية التالية[2]:

---

[1] ميشال تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص150.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، مصر، 1999، ص189.

- وجود قطاع اقتصادي واحد يقوم بإنتاج منتج واحد مركب؛
- اقتصاد مغلق، وتسود المنافسة الكاملة في جميع أسواقه؛
- تحقيق تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال؛
- تطبيق قوانين تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال؛
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى؛
- مرونة في الأسعار والأجور، حيث تقدر مدفوعات العمل ورأس المال بناءً على الإنتاجية الحدية لهما؛
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة بين العمل ورأس المال.

استنادنا إلى وجود منتج مركب وحيد Y الذي يتم إنتاجه باستخدام العناصر الإنتاجية الوحيدة، وهي العمل L ورأس المال K، يمكن التعبير عن الناتج الإجمالي للفترة t بالمعادلة التي تتساوى مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة. وبافتراض استقرار الميل المتوسط لمعدل الادخار s ومعدل نمو العمل n، يمكن وصف النموذج على النحو التالي:

إذا كان لدينا مخزون رأس المال في الفترة t، الذي يُرمز له بـــ K_t ، فإن معدل الاستثمار الصافي K^* يساوي:

$$K^* = \frac{dK}{dt} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

تصبح المعادلة الأساسية للنموذج على النحو التالي:

$$K^* = s.Y \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

أي أن معدل الاستثمار الصافي يساوي الميل المتوسط للادخار مضروبا في إجمالي الناتج، ونظرا لأن الناتج تم باستخدام كل من رأس المال والعمل فقط فإن دالة الإنتاج تصبح:

$$Y = f(K, L) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

بالتعويض بقيمة Y من المعادلة (3) في المعادلة (2) نجد:

$$K^* = s.f(K,L) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

وهي معادلة تفاضلية في متغيرين هما K, L وكلاهما دالة في الزمن t.

ونظرا لاعتبار أن معدل نمو السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت n فإن معادلة العمل تصبح:

$$L_{(t)} = L_{(0)}e^{nt} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

أي أن عرض العمل المتاح $L_{(t)}$ يعادل معدل نمو قوة العمل من الفترة (0) إلى الفترة (t)، بمعنى أن سولو هنا يستخدم كامل العمل المعروض، أي أن هناك عمالة كاملة.

بتعويض قيمة $L_{(t)}$ من المعادلة (5) في المعادلة (4):

$$K^* = s.f(K, L_{(0)}e^{nt}) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

وبحل هذه المعادلة التفاضلية يمكن تحديد مخزون رأس المال، أي معدل الاستثمار الصافي، وبمعلومية كل من $K_{(t)}, L_{(t)}$ يمكن حساب ممر الإنتاج عبر الزمن $Y_{(t)}$.

وبالتفاضل الجزئي لدالة الإنتاج (3) نحصل على عائد العمل (الأجور)، وعائد رأس المال (الأرباح)، وعلى ذلك يصبح:

عائد العمل W:

$$W = \frac{\partial(K,L)}{L} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

عائد رأس المال P:

$$P = \frac{\partial(K,L)}{K} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (8)$$

ويشرح سولو فكرته على النحو التالي:

حيث أن مخزون رأس المال الأولي معطى من خارج النموذج، وعرض العمل معطى من المعادلة (5)، وحيث أن العوائد الحقيقية لعناصر الإنتاج سوف تتكيف بحيث تحقق التشغيل الكامل لكل من رأس المال والعمل، فإنه يمكن تحديد مسار الإنتاج عبر الزمن أي معدل الإنتاج الجاري باستخدام دالة الإنتاج (3)، ومن ناحية أخرى فإن الميل للادخار يوضح القدر من المنتج الصافي الذي يمكن أن يدخر ويستثمر من المعادلة (1)، وذلك بتحديد التراكم الصافي لرأس المال خلال الفترة الجارية، وبإضافة هذا التراكم الصافي إلى الرصيد المتراكم سابقا يتحدد رأس المال المتاح للفترة التالية، وهكذا تتكرر العملية.

ولتحديد النمط الممكن للنمو يدخل سولو في معادلاته نسبة رأس المال إلى العمل ويرمز إليها بالرمز r وتساوي:

$$r = \frac{K_t}{L_t}$$

وانطلاقا من المعادلة (5) الخاصة بقوة العمل، يمكن القيام ببناء معادلة مماثلة لرأس المال.

$$K = r^* L_{(t)}.e^{nt} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

وبمفاضلة هذه المعادلة بالنسبة للزمن يصبح:

$$K^* = r^* L_{(0)}.e^{nt} + nrL_{(0)}.e^{nt} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (10)$$

وحيث أن r^* تمثل معدل رأس المال إلى العمل:

$$r^* = \frac{dr}{dt}$$

بالتعويض في المعادلة (6)

$$r^* L_{(0)}.e^{nt} = nrL_{(0).}e^{nt} = s.f(K, L_{(0)}, e^{nt})$$

وبالتعويض بقيمة K من المعادلة (6):

$$r^* L_{(0).}e^{nt} + nrL_{(0).}e^{nt} = s.f(rL_{(0)}.e^{nt}, L_{(0)}.e^{nt})$$

$$L_{(0)}.e^{nt}(r^* + nr) = s.f(rL_{(0)}.e^{nt}, L_{(0)}.e^{nt})$$

وبقسمة الطرفي على e^{nt} نحصل على:

$$r^* + nr = s.f(r, 1)$$

وبالتالي يتم التوصل إلى أن:

$$r^* = s.f(r, 1) - nr \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (11)$$

وتعد المعادلة (11) هي المعادلة الأساسية التي تحقق النمط الممكن للنمو الاقتصادي في نموذج سولو حيث أن:

r: تمثل نسبة رأس المال إلى العمل

$$r = \frac{K}{L}$$

r^*: تمثل معدل رأس المال إلى العمل (تفاضل بالنسبة للزمن)

$$r^* = \frac{dr}{dt}$$

n: تمثل المعدل النسبي للتغير في قوى العمل

$$n = \frac{L^*}{L}$$

s: تمثل الميل المتوسط للادخار؛

nr: هذا الشق من المعادلة يعبر عن قوى العمل المتحققة أو المستخدمة؛

$f(r,1)$: تمثل الناتج الإجمالي عند قيم متزايدة لمخزون رأس المال يعبر عنه بـــ r، وعند عمالة قدرها وحدة واحدة من العمل، وبالتالي فإن هذا الشق من المعادلة يعبر أيضا عن رأس المال المتحقق أو المنفذ.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

رغم المساهمة الكبيرة والهامة التي قدمتها النظرية النيوكلاسيكية في تحليل وشرح النمو الاقتصادي، حيث أظهرت التطورات الفعلية للاقتصادات أنها تتجه نحو التوازن، إلا أن هناك انتقادات موجهة إلى هذه النظرية، من أبرزها[1]:

- التركيز الكبير على الجوانب الاقتصادية لتحقيق النمو والتنمية، متجاهلة بذلك الجوانب الأخرى ذات الأهمية الكبيرة مثل الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية؛
- الاعتقاد بأن عملية التنمية تحدث تدريجياً، بخلاف الآراء المعتمدة في الكتابات الاقتصادية حول ضرورة وجود دفعة قوية لتحقيق التنمية؛
- التركيز على المشكلات الاقتصادية في الفترة القصيرة دون الإشارة إلى التأثيرات على المدى الطويل؛
- افتراض حرية التجارة الخارجية، الذي صار أمرًا صعب التطبيق بسبب التدخل الحكومي ووجود حواجز تجارية، خاصة بعد أزمة الثلاثينات في القرن العشرين.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص35.

تلقى نموذج سولو (Solow) العديد من الانتقادات، من بينها[1]:

- الإهمال الذي ظهر في النموذج تجاه تأثير الاستثمار على عملية النمو، حيث ركز بشكل أكبر على تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل؛
- إهمال سولو للتأثير المحتمل للتغير التكنولوجي، حيث استبعد هذا التأثير من نموذجه على الرغم من أهميته الكبيرة؛
- الاعتماد على افتراض التماثل للسلع، وهو افتراض غير واقعي، خاصة عند التعامل مع السلع الرأسمالية؛
- افتراضية أن الاقتصاد مغلق وأن المنافسة الكاملة تسود في جميع الأسواق، وهي فرضية بعيدة عن واقع الدول النامية والتي قد تكون أكثر تعقيداً.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي لدى الكيتزيين

تتعلق هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مايناردكيتز (1883 - 1946)، وذلك من خلال كتابه البارز "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" الصادر في عام 1936. حمل هذا الكتاب مفاهيما وأسساً جديدة في ميدان الاقتصاد، حيث كانت محاولة جادة للبحث عن حلول للأزمة الاقتصادية العالمية التي وقعت في عام 1929. قدم كيتز في هذا السياق مجموعة من السياسات والأدوات التي ساعدت الكيتزيين اللاحقين في صياغة نظرياتهم في مجال النمو الاقتصادي.

أظهر كتابه تفانيًا في استكشاف حلول للتحديات الاقتصادية وقدم مفاهيم متقدمة، حيث أثرت أفكاره بشكل كبير في تطوير نظريات النمو الاقتصادي وفي فهم العوامل المؤثرة في هذا السياق. ومن بين النماذج البارزة التي نشأت عن هذه الفلسفة الاقتصادية يأتي نموذج هارود-دومار، الذي حظي بالشهرة والأهمية في فهم وتفسير الديناميات الاقتصادية.

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص190.

الفرع الأول: فرضيات وأسس النظرية الكيترية

أسهمت النظرية الكيترية بشكل كبير في تطوير المفاهيم والأدوات التحليلية في مجال الاقتصاد، حيث استُخدمت بوفرة من قبل العديد من الاقتصاديين لفهم عمليات النمو الاقتصادي. يعد التحليل على المستوى الكلي من أبرز مكاسب النظرية الكيترية، حيث اختلفت هذه النظرية عن التحليل التقليدي الذي كان يركز بشكل رئيسي على المستوى الجزئي.

ففي رؤية كيتر، يُعتبر الدخل الكلي دالة لمستوى التشغيل، وبالتالي يزيد الدخل الكلي مع زيادة حجم التشغيل. يعتمد حجم التشغيل بشكل كبير على الطلب الفعلي، الذي يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي. يتألف الطلب الفعلي من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، حيث تُملأ الفجوة بين الدخل والاستهلاك بواسطة الاستثمار.

تعتمد مستويات الدخل والتشغيل أساسًا على حجم الاستثمار، والذي يتأثر بشكل كبير بالكفاية الحدية لرأس المال وأسعار الفائدة. يُفهم بالكفاية الحدية لرأس المال كمية العوائد المتوقعة من الاستثمار في الأصول الرأسمالية الجديدة. يُشار إلى العلاقة بين زيادة في مستويات الاستثمار والدخل بمصطلح "المضاعف الكيتري"، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالصيغة التالية:

التغير في الدخل = المضاعف × الزيادة في الاستثمار

بالتالي، ولتحقيق زيادات كبيرة في مستويات الدخل والتشغيل، يجب زيادة حجم الاستثمارات. قام كيتر بتحديد شروط أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتشمل: القدرة على التحكم في النمو السكاني، وتفادي الحروب الأهلية، والتحفيز للتقدم العلمي، بالإضافة إلى معدلات التراكم. يظهر من هذا أن كيتر لم يقدم نموذجاً دقيقاً للتنمية الاقتصادية، وترك هذه المهمة للباحثين اللاحقين مثل "هارود دومار" و"جون روبنسون"

وغيرهم. و لم تركز النظرية الكيترية على تحليل مشاكل الدول النامية، بل كان اهتمامها أساساً بالاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة[1].

الفرع الثاني: نموذج هارود-دومار (Harrod-Doumar) للنمو الاقتصادي

يُعد نموذج "هارود – دومار" الكيتري من بين أسهل وأكثر النماذج اتساقًا وانتشارًا في الأدبيات الاقتصادية، إذ تم تطويره في الأربعينيات، ويرتبط باسم كل من الاقتصادي البريطاني روي هارود والاقتصادي الأمريكي إيفسي دومار. عمل كل منهما بشكل منفصل وفي نفس الوقت على تطوير الفكر الكيتري في مجال النمو الاقتصادي، وتوصلا تقريبًا إلى نفس النتائج.

كان اهتمام هارود ودومار مركزًا على معالجة تحدي استمرارية النمو الاقتصادي دون تعرضه لأزمات الكساد المتكررة. قدم كل منهما نماذج رياضية للنمو الاقتصادي، حيث افترضوا أن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كامل على زيادة رأس المال، وذلك توافقًا مع زيادة القوة العاملة وتطور التكنولوجيا الذي يزيد من إنتاجية العامل[2].

افترض نموذج هارود-دومار وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال (K) بإجمالي الناتج الوطني (Y). يعرف هذا الارتباط، الذي يمثل نسبة رأس المال إلى الإنتاج في الفكر الاقتصادي، بمعامل رأس المال، الذي يرمز له بالرمز (k). يقوم نموذج هارود-دومار على افتراضات أساسية تتضمن[3]:

- الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل الوطني، أي أن:

$$S = s^*Y. \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

[1] عبد الحكيم سعيج، **الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة قياسية للنمو حالة الجزائر 1974-1999**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص36.

[2] فريدريك شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، السعودية، 2001، ص ص 38-39.

[3] ميشال تودارو، مرجع سابق، ص127.

- الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال ومنه:

$$I = \Delta K. \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (2)$$

- رصيد رأس المال يرتبط بالناتج الوطني في شكل معامل رأس المال (k) فتكون المعادلة كالأتي:

$$\Delta K = k * \Delta Y. \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (3)$$

- شرط التوازن يتمثل في تعادل الادخار مع الاستثمار:

$$S = I. \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (4)$$

- من المعادلات 1،2،3،4 يتضح أن:

$$k * \Delta Y = s * Y. \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (5)$$

- بقسمة طرفي المعادلة (5) على $k * Y$ نحصل على معدل النمو الاقتصادي GW:

$$GW = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}. \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (6)$$

المعادلة (6) تُمثل الشكل المبسط لنموذج هارود–دومار في نظريتهم للنمو الاقتصادي، حيث يظهر أن معدل النمو الاقتصادي (GW) يتناسب طرديًا مع معدل الادخار (s)، وعكسيًا مع معامل رأس المال (k). يعني ذلك أنه إذا أرادت المجتمعات تعزيز ناتجها الوطني، عليها أن تقوم بالادخار بنسبة معينة من ناتجها الوطني، وبعد ذلك تستثمر هذا الادخار.

إن نموذج هارود–دومار يميز بين ثلاثة أنواع من معدلات النمو الاقتصادي، وهي[1]:

[1] توفيق عباس عبد عون السعودي، **دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق– دراسة تطبيقية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد 7، أفريل 2010، ص ص 32–33.

1- **معدل النمو الفعلي:** هو المعدل الذي يتحقق فعليًا، ويُمثل نسبة التغير في الدخل إلى الدخل؛

2- **معدل النمو المرغوب:** يعبر عن المعدل الذي يُخطط لتحقيقه في ظل الموارد المتاحة، ويمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها؛

3- **معدل النمو الطبيعي:** يُعبر عن أقصى معدل للنمو الذي يمكن تحقيقه بفعل التقدم التكنولوجي والتراكم الرأسمالي عند تحقيق الاستخدام الكامل للقوى العاملة.

يجب أن يتحقق التوازن بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يكون معدل النمو الفعلي متساويًا أو متقاربًا مع المعدلين المرغوب والطبيعي. يؤدي التوازن الأول إلى راحة الإدارة في قراراتها الإنتاجية، وإذا كان معدل النمو المرغوب يتساوى مع معدل النمو الطبيعي، فلن يكون هناك اتجاه لحدوث البطالة والتضخم. في حالة توازن الثاني، حيث يكون معدل النمو المرغوب أقل من النمو الطبيعي، قد يزيد مستوى البطالة، حيث يكون كل من معدل النمو الفعلي والمرغوب أقل من النمو الطبيعي. في الحالة المعاكسة، حيث يكون معدل النمو المرغوب أكبر بشكل مؤقت، قد يتوازن كل من معدل النمو الفعلي والمرغوب، ولا يمكن للنمو الفعلي أن يتجاوز المعدل الطبيعي بشكل غير محدود، حيث يمثل المعدل الطبيعي أقصى معدل للنمو.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية الكيترية للنمو الاقتصادي

رغم المساهمة البارزة التي قدمها "كيتر" وأتباعه، مثل "هارود ودومار"، في تحليل وتفسير النمو الاقتصادي، إلا أن أعمالهم واجهت عدة انتقادات تركزت أساساً حول الأسس التي قام كيتر بتقديمها والفرضيات التي استند إليها نموذج هارود-دومار. ومن أهم الانتقادات الموجهة لأعمال كيتر نذكر[1]:

- التركيز الزائد لكيتر على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي، دون التطرق بشكل كافٍ إلى حقيقة أن الاستثمار ينجم عن زيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني؛

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص143.

- الاهتمام الأساسي لكيتز بمشكلة الاستخدام الكامل للعمل ورأس المال القائم، دون منح الاهتمام الكافي لمسألة إنشاء القدرات الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار.

وتتمثل الانتقادات الرئيسية الموجهة لنموذج هارود-دومار في[1]:

- غير واقعية النموذج نتيجة اعتماده على فرضيات غير واقعية، مثل فرضية ثبات نسب استخدام رأس المال والعمل، والتي يمكن استبعادها بسبب التأثير المحتمل للتحولات بينهما وتأثير التقدم التكنولوجي؛
- عدم ملاءمة تطبيق النموذج على البلدان النامية بسبب اختلاف الظروف والأهداف بينها وبين الدول المتقدمة، وعدم انسجام النموذج مع وضع الاقتصاد النامي الذي يكون عادة مفتوحًا وتختلف فيه معدلات الادخار ورأس المال الناتج، أيضا يفترض هذا النموذج ثبات الأسعار، في حين أن الأسعار في الدول النامية تتميز بعدم الثبات.
- الانتقاد الرئيسي الذي وجه لنموذج هارود—دومار يتعلق بالافتراض الذي قدموه، حيث يُفترض أن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأجل. يعني أن أي زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها بزيادة معدل رأس المال الناتج، دون أن يحدث تأثير يُذكر على معدل النمو الطويل الأجل.

المطلب الثالث: نظريات أخرى للنمو الاقتصادي

بجانب النظريات التي أسهم فيها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، وكذلك النظرية الكيترية المفسِّرة للنمو الاقتصادي، هناك نظريات أخرى تعمل على تفسير ظاهرة النمو والتي سنحاول ذكر بعضها في هذا الجزء.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص102.

الفرع الأول: نظرية مراحل النمو لـــ روستو (Rostow)

حاول "روستو" أن يقدم وجهة نظره حول عملية النمو الاقتصادي، حيث اعتقد بوجود خمس مراحل يمر بها المجتمع خلال عملية تطوره. قام بتوضيح بعض السمات المميزة لكل مرحلة، مما يمكننا من التمييز بينها. والمراحل التي صاغها روستو تشمل[1]:

1- مرحلة المجتمع التقليدي:

في هذه المرحلة، تظهر الوظائف الإنتاجية بشكل محدود، ويكون المجتمع نسبياً راكدا، ويرغم النمو إلى حد معين. لا يعني هذا أن المجتمع يكون بالكامل راكد، بل يعني أن الزيادة في الإنتاج تتم عبر زيادة مساحة الأراضي المستغلة واستخدام التقنية في حدود محددة. يكون هناك حد أقصى لمستوى الإنتاج الذي يمكن للفرد الوصول إليه بسبب قيود المعرفة وضعف تطبيق التكنولوجيا الحديثة بشكل منتظم. الصناعة والزراعة في هذه المرحلة تكون محدودة في الإنتاج، وتُخصص نسبة كبيرة من الموارد للزراعة. يتسم النظام الاجتماعي بالتسلسل في المراتب، ويشهد وجود نظام حكم مركزي مع تأثير حكام الأقاليم وملاك الأراضي.

2- مرحلة التمهيد للانطلاق:

تتسم هذه المرحلة بتحويل الاكتشافات العلمية إلى وسائل إنتاجية في الصناعة والزراعة. تلعب العوامل الداخلية دوراً بارزاً في تعزيز النمو، حيث تتوفر السوق والموارد والفرص التجارية، بالإضافة إلى التنظيم الاجتماعي والسياسي وظهور نخبة جديدة تسعى للاستفادة من التوفر المالي وتتحمل المخاطر، وتسعى للاستفادة من الفرص الابتكارية وتعمل على تدريب العمال للمساهمة في الإنتاج المتخصص. يؤدي هذا إلى زيادة في معدل التكوين الرأسمالي بمعدل يفوق نمو السكان. يشهد القطاع الاستثماري زيادة في الاستثمارات في المواصلات وأشكال رأسمال الاجتماعي الأخرى، كما يشهد القطاع الزراعي زيادة في الاستثمار لدعم حركة النمو. يبرز الانفصال الوطني كقوة دافعة مهمة، ويشهد نشوء دولة مركزية في هذه المرحلة.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 142-145.

3- مرحلة الانطلاق:

في هذه المرحلة، يتم التغلب على العوامل التي تعرقل النمو، مما يجعل عملية النمو تسير بشكل طبيعي. يتحقق توسع اقتصادي واضح، وتصبح عملية النمو جزءاً من الروتين، حيث تتأصل جذورها بعمق في المجتمع. يتم تعزيز هذا النمو من خلال زيادة معدل الاستثمار الصافي من 5% إلى أكثر من 10%. تظهر صناعات جديدة واعدة تشهد نمواً سريعاً، وتزيد الدخول وتتسع فرص رجال الأعمال. تتألق الأطُر السياسية والاجتماعية والهيكلية بشكل يُسهم كثيراً في دفع عملية النمو إلى الأمام، وتدوم هذه المرحلة حوالي 20 سنة.

4- مرحلة الاتجاه نحو النضوج:

يسعى الاقتصاد في هذه المرحلة إلى اتخاذ التكنولوجيا الحديثة جزءًا لا يتجزأ من حياته، حيث يُخصص بين 10-20% من الدخل بشكل دائم للاستفادة منها. يتسارع معدل الإنتاج بوتيرة تفوق زيادة السكان، ويتغير تركيب الاقتصاد بشكل مستمر من خلال تحسين الأساليب التكنولوجية وتعزيز المهارات الإدارية التي تمكّن القطاع الاقتصادي من تحقيق أهدافه الإنتاجية. تمتد هذه الفترة لمدة تقدر بحوالي 40 سنة.

5- مرحلة الاستهلاك الواسع:

في هذه المرحلة، يتجه المجتمع نحو إنتاج بضائع وخدمات استهلاكية معمرة وذات طابع دائم. مع ارتفاع دخل الفرد إلى مستويات عالية، يصبح الكثيرون قادرين على الاستهلاك بمزيد من التنوع بعد تلبية احتياجاتهم الأساسية من طعام وسكن وكساء. يشهد تركيب القوى العاملة تغييرًا، حيث يزداد عدد سكان المدن مقارنةً بإجمالي السكان، ويزداد عدد الموظفين العاملين في المكاتب والوظائف التي تتطلب مهارات في المشروعات الصناعية ومجالات أخرى. يخفف المجتمع من الضغط الناجم عن التركيز الكبير على زيادة التكنولوجيا الحديثة، ويتجه نحو تخصيص المزيد من الموارد لتحسين الرفاه العام وتعزيز الضمان الاجتماعي.

ويتم توضيح المراحل التي صاغها روستو في هذا السياق من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2): نظرية المراحل الخمسة للنمو لـــ Rostow

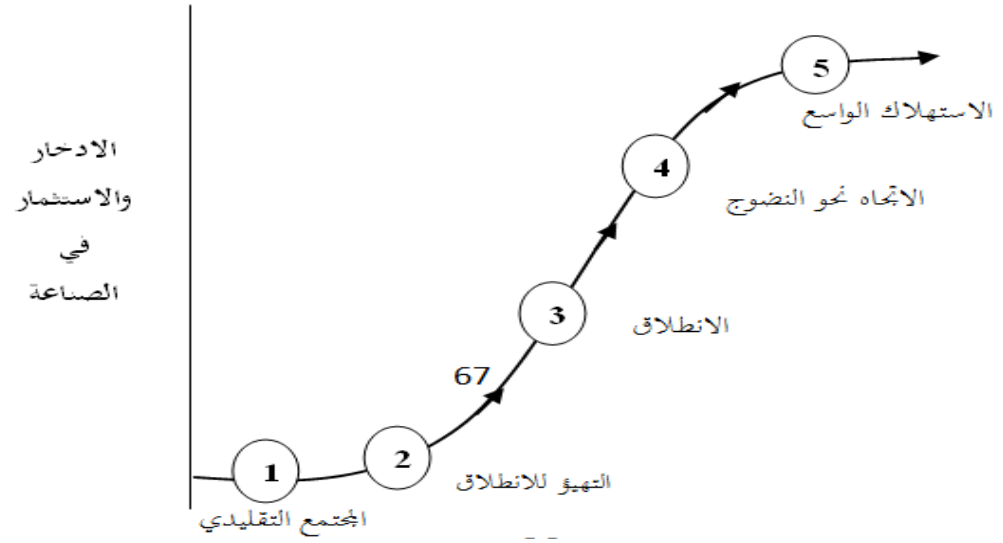

Source: GOW John et MALLICK Oliver Basu, **development theory Rostow'S five-stage model of development**, essay school of social science, faculty of education and arts, the university of Newcastle, 2005, p 6.

الفرع الثاني: نظرية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن

يهدف هذا الجزء إلى فهم الخصائص والتأثيرات المترتبة على الاقتصاد نتيجة لتبني نمو متوازن أو غير متوازن. سنستكشف تأثيرات هاتين النّظريتين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وكيف يمكن لكلٍّ منهما أن يلعب دوراً حاسماً في تشكيل مسار التنمية الاقتصادية.

1- نظرية النمو المتوازن:

يُفسَّر مفهوم النمو المتوازن في وجهات نظر مختلفة، حيث يعتبره البعض الاستثمار في القطاعات الراكدة لدفعها إلى الأمام، في حين يراه آخرون يتعلق بالاستثمار الواسع والمتزامن في جميع القطاعات والصناعات. بينما يفهم آخرون تطويرًا متوازنًا بين الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي. وفي هذا السياق، يتطلب مفهوم التنمية المتوازنة تناغمًا في التقدم بين مختلف القطاعات داخل الاقتصاد الوطني، حتى تنمو هذه القطاعات بشكل متناغم.

رودينشتاين رودين، في مقالة كتبها عام 1943 حول التصنيع في أوروبا الشرقية، هو أول الباحثين الذين استعرضوا نظرية النمو المتوازن. وقد أشار إلى ضرورة خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول، حيث يجب أن يتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد وفقًا لتوجهاتها الاجتماعية. يرى أن هذا النهج يؤدي إلى معدل نمو أعلى للاقتصاد الوطني، نظرًا لتناغم المصالح الاقتصادية والاجتماعية، وذلك يعود إلى أن المنظم الفردي يهتم بالناتج الحدي الخاص فقط[1].

يُقدم رودين مثالًا عن مصنع الأحذية الذي يشغل عمالًا كانوا في حالة بطالة. يظهر أن استمرار إنتاج المصنع يتوقف على قدرة العمال على شراء الأحذية باستخدام أجورهم. ولضمان استمرار هذا التبادل التجاري، يرى أنه يجب إقامة صناعات استهلاكية أخرى في نفس المنطقة، مما يضمن توفير طلب متبادل ويقلل من مخاطر التخزين الزائد، وبالتالي يعزز نجاح عمليات التصنيع.

وفي نفس السياق، يتفق "نيركش (Nerksh)" مع هذه الفلسفة، حيث يشدد على ضرورة إحداث تغييرات في الهيكل الاقتصادي لزيادة الإنتاجية وقوة الشراء. يُفسر أن عمال مصنع الأحذية، على سبيل المثال، لا ينفقون كل دخلهم على الأحذية، وبالتالي، وكذلك الحال فإن الأفراد العاطلين لن يشترون أحذية إلا إذا حققوا احتياجاتهم الأساسية للبقاء، يجب تحفيز الصناعات الجديدة لتلبية احتياجات متنوعة حتى تجد أسواقًا تستجيب لها. يعتبر أن إدخال صناعات جديدة تحتاج إلى سوق نشط يساهم في تعزيز الاقتصاد وتحقيق نمو متوازن.

وفقًا لهذه النظرية، يعتبر أن برامج التنمية يجب أن تسعى إلى تحقيق نمو متوازن في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. يهدف ذلك إلى تحقيق توازن مناسب بين القطاعات المختلفة، سواء كان ذلك بين الصناعة والزراعة أو بين الإنتاج للسوق المحلية والإنتاج للتصدير. من خلال هذا التوجه، يرى أن تحقيق التوازن في التنمية يسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد وتحسين مستوى الحياة[2].

[1] عبد الحكيم سعيج، مرجع سابق، ص38.

[2] نفس المرجع، ص ص 38-39.

2- نظرية النمو غير المتوازن:

يعتبر "هيرشمان" من أنصار فكرة النمو غير المتوازن، وذلك نظراً لرؤيته أن النمو المتوازن يتطلب استثمارات هائلة للدول النامية، ويُعتبر صالح لمعالجة تحديات الدول المتقدمة فقط. تتمثل فكرة النمو غير المتوازن في توجيه الاستثمارات نحو قطاعات محددة بدلاً من توزيعها بشكل متزامن على جميع القطاعات. ونتيجة لذلك، يتم توجيه رأس المال المتاح نحو قطاعات محدودة لتحفيز تقدمها على حساب القطاعات الأخرى.

ووفقًا لهذه النظرية، يعتبر اختيار صناعات استراتيجية في قطاعات معينة مفتاحًا لإيجاد فرص استثمار جديدة وبالتالي تعزيز التنمية، حيث ينتقل النمو من القطاعات الرائدة إلى القطاعات الفرعية والتابعة. ويُعد إحداث اختلال متعمد في الاقتصاد، عبر تنفيذ استراتيجية محددة، هي الطريقة الأمثل، وفقًا لهيرشمان، لتحقيق النمو. يتم ذلك من خلال تحفيز عدة صناعات وقطاعات استراتيجية في وقت واحد، حيث تكون هذه الاستثمارات الاستراتيجية قادرة على تحقيق عوائد خارجية أكبر من الربحية الفورية، ويدعم هيرشمان رأيه بالإشارة إلى تاريخ الدول المتقدمة الذي يظهر أن التنمية فيها لم تكن متوازنة، بل بدأت من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية التي سحبت معها الأنشطة الأخرى[1].

المطلب الرابع: النظريات الجديدة للنمو الاقتصادي

في منتصف سنة 1980، أصبح واضحًا وبشكل متزايد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي لم يكن مرضيًا من الناحية النظرية لاستكشاف عوامل النمو الاقتصادي على المدى الطويل. في هذا السياق، كانت هناك نقاط تعثر رئيسية في النموذج النيوكلاسيكي، حيث تم إغفال التغير التكنولوجي وتناوله كعنصر خارجي في عملية النمو الاقتصادي، مما لا يتناسب مع الواقع الاقتصادي، وأن الاقتصاد في نهاية المطاف يصل إلى حالة مستقرة مع صفر لنصيب الفرد من النمو. والسبب الأساسي في هذا هو تناقص الغلة للرأسمال.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 39-40.

تمثل أحد السيناريوهات التي قدمت كحلا لهذه المشكلة، توسيع مفهوم الرأسمال ليشمل العنصر البشري، وذلك لتجاوز التقليل المتوقع في الغلة الرأسمالية على المدى البعيد. وفي هذا السياق، أظهرت أبحاث اقتصاديين مثل رومر (1986، 1990) ولوكاس (1988) أهمية التقدم التكنولوجي كسبيل رئيسي لتجاوز هذه التحديات، حيث أُعطيت الأولوية للتكنولوجيا كمتغير داخلي محدد للنمو الاقتصادي، متناقضة بذلك مع منظور النمو النيوكلاسيكي. ونتيجة لذلك، أدت هذه المساهمات الحديثة إلى التركيز على العوامل الداخلية كمحددات رئيسية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، مما جعلها تعرف باسم "نظريات النمو الداخلي"[1].

على الرغم من أن النماذج النيوكلاسيكية ونظريات النمو الداخلي واجهت انتقادات بخصوص تطبيقها العملي في الدول النامية، إذ غالبًا ما تفتقر هذه الدول إلى البنية التحتية المناسبة، والتي تُعتبر أحد الجوانب الرئيسية لجذب تراكم رأس المال الاقتصادي وتؤثر بشكل واضح على رأس المال البشري. قد اهتمت العديد من النماذج الاقتصادية بدور البنية التحتية في شرح النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث تُعتبر البنية التحتية نوعًا من أنواع رأس المال المجتمعي، والذي يلعب دورًا مباشرًا وغير مباشر في تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال التأثير على كلا من رأس المال المادي والبشري[2].

أوضح "روبرت بارو" في تحليله عام 1990 أن البنية التحتية، من خلال تسهيل نشاط القطاع الخاص، تُعد عاملًا هامًا في عملية النمو الاقتصادي. وقد أكدت العديد من الدراسات التجريبية هذا التأثير الإيجابي لتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال استثماراتها في البنية التحتية. تعتبر دراسة "ديفيد آشاور" عام 1989 من بين الدراسات الرئيسية في هذا السياق، حيث أبرزت تأثير ارتفاع رأس المال العام في الو.م.أ بنسبة 1% يؤدي إلى تحسين إنتاجية القطاع الخاص بنسبة 0.4%[3] خلال الفترة من 1949 إلى 1985. وقد استمرت الدراسات

---

[1] BAROO Robert.j et SALA-I-MARTIN Xavier, **economic growth**, the MIT press, 2nd Edition, London, 2004, p61.

[2] عبد الله رمضان توفيق، **المفهوم الشامل لرأس المال والنمو الاقتصادي**، مطبوعة جامعية، جامعة حلوان، مصر، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، دار المنظومة، المملكة العربية السعودية، ص160.

[3] كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي الجزائري 2001-2009**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر ،2010، ص121.

في هذا المجال، مثل تلك التي أجراها "كانينج ديفيد وبيدروني بيتر" في عام 2004 و"ستيفان ستورب" في عام 2008، في اعتبار البنية التحتية كمتغير مفسر للنمو الاقتصادي[1]. سنحاول توضيح هذا الجانب بشكل أكبر في الأجزاء القادمة.

خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل، قد استعرضنا ثلاث مباحث تضمنت مفاهيم مختلفة تتعلق بالنمو الاقتصادي وأساسياته، مع عرض لمختلف النظريات التي تشرح هذا النمو. وقد توصلنا إلى عدة نتائج رئيسية:

أولاً: لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعتبر مؤشرا للقدرة الاقتصادية للبلد، حيث يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي السائد ويُعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية المرتبطة به.

ثانياً: يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي جملة من العوامل، تركز بشكل أساسي على نمو كمية وإنتاجية عناصر الإنتاج، مثل العمل ورأس المال والتكنولوجيا، مع وجود عوامل أخرى تؤثر على حجم الإنتاج وبالتالي على عملية النمو الاقتصادي. ومع ذلك، هناك تضحيات يتحملها المجتمع في سبيل تحقيق معدلات عالية من النمو، مما يجعل عملية النمو رهينة لقدرة البلد على التكيف مع التحديات الصحية والبيئية.

ثالثاً: شهدت النظريات المفسرة للنمو تطورات عديدة، حيث ركز الكلاسيكيون في بداية التحليل على العمل والسكان والزراعة. ولكن بعد ذلك، ظهر مفكرون أضافوا عناصر أخرى لشرح النمو الاقتصادي، مثل أهمية الاستثمار في رأسمال البشري. ورغم ذلك، تظهر تلك الأفكار في الكثير من الأحيان غير واقعية في سياق الدول النامية بسبب وجود العديد من العقبات وضعف البنية التحتية، مما يبرز دور البنية التحتية كمحدد أساسي للنمو في هذه الدول، ويزيد من أهمية دور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق على البنية التحتية.

[1] عبد الله رمضان توفيق، مرجع سابق، ص ص 166-167.

الفصل الثاني

الاستثمار في البنى التحتية،
وإشكالية تمويلها

تمهيد:

يعتبر الاستثمار في البنى التحتية جزءًا حيويًا من أي اقتصاد، حيث يمثل الأساس الذي يستند عليه التطور الاقتصادي والاجتماعي. فبعد أن تطرقنا في الفصل الأول من الدراسة إلى الإطار النظري للنمو الاقتصادي، وهو المتغير التابع في دراستنا هاته، سنعرض في هذا الفصل المفاهيم العامة حول الاستثمار في البنى التحتية، ونلقي الضوء على إشكالية تمويل هذه المشاريع عن طريق القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث سنعرض في المبحث الأول، عموميات حول الاستثمار وأهميته كعنصر حيوي في تطوير الاقتصاد والمجتمع، وكذلك كوسيلة حاسمة للمجتمعات النامية لمضاعفة جهودها واللحاق بركب التقدم. وفي المبحث الثاني نستعرض مفهوم البنية التحتية مع تسليط الضوء على مقاييسها وتصنيفاتها وسنفصل في فهم كيفية بناء البنية التحتية وكيف تلعب دورًا حيويًا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما المبحث الثالث، سيتناول إشكالية تمويل مشاريع البنية التحتية عن طريق القطاعين العام والخاص. سنقوم بتسليط الضوء على التحديات والفرص التي تعترض تمويل هذه المشاريع، وكيف يمكن تحقيق توازن فعّال بين دور الحكومة وتداخل القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية بشكل فعّال.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار

يُشكِّل الاستثمار جزءاً أساسياً من النمو الاقتصادي وتقدم المجتمعات. في المجتمعات المتقدمة، ساهم الاستثمار في تحقيق التقدم، بينما يظل للمجتمعات النامية الاهتمام بالاستثمار كوسيلة رئيسية للحاق بركب التقدم. ويُعَدُّ أيضا أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذا سنقوم في هذا المبحث بتوضيح أكثر لمفهومه، وتقديم أهم خصائصه وأنواعه وكذا أهميته.

المطلب الأول: تعاريف الاستثمار ومفاهيمه

في البداية يجب تقديم بعض التعاريف والمفاهيم المهمة لفهم أبعاد الاستثمار الأساسية.

الفرع الأول: تعاريف الاستثمار

تطوّر مصطلح الاستثمار في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث انبثقت عدة تعاريف من قبل علماء الاقتصاد والمال. يمكن تلخيص بعض هذه التعاريف كما يلي[1]:

1- حسب بيار درني (Pierre Derna):

الاستثمار يمثّل النفقات التي تؤدي إلى تحقيق أرباح في المستقبل. يعكس هذا التعريف التركيز على الجانب المرتبط بالعائد المالي المتوقع من الاستثمار.

2- حسب بيار ماس (Pierre Masse):

الاستثمار يُشير إلى عملية في حد ذاتها. وهو "تلك الأموال التي تُخصص حاليًا مع توقع الحصول على أرباح مستقبلية". يبرز هذا التعريف الجانب المالي للعلاقة بين التكلفة الحالية والعائد المستقبل.

3- حسب كينز (Joannes Maynard Keynes):

يُعرّف الاستثمار عند "كينز" ارتفاع في التجهيزات لرأس المال الثابت أو المتداول. يعتمد الاستثمار على التخلي عن الاستهلاك الحالي بغية تحقيق إشباع أكبر في المستقبل. يُشير إلى أن الاستثمار يمكن أن يكون عبارة عن أصول ملموسة أو غير ملموسة يتم تكوينها أو امتلاكها لأغراض البيع أو التحويل، وتُستخدم كأدوات إنتاج.

بعض الأفراد يُفسِّر الاستثمار على أنه "عملية التضحية بالمنفعة الحالية التي يمكن تحقيقها من خلال الاستهلاك الفوري، من أجل الحصول على منفعة مستقبلية قد تكون أفضل من خلال استهلاك مستقبلي أكثر

[1] د.دريد محمد أحمد، **الاستثمار قراءة في المفهوم الأنماط والمحددات**، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2016، ص ص 9-10.

تحسينًا". بينما يرى البعض الآخر "الاستثمار كتخلي عن استخدام أموال في الوقت الحالي، لفترة زمنية محددة، من أجل تحقيق مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل". تلك التدفقات تُعتبر تعويضًا عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك تُعوِّض عن التراجع المتوقع في قوة الشراء للأموال المستثمرة بسبب التضخم، مع إمكانية تحقيق عائد معقول مقابل تحمل المخاطر المرتبطة بالاستثمار[1].

الفرع الثاني: مفاهيم الاستثمار

1- المفهوم المحاسبي:

مفهوم الاستثمار وفق المخطط المحاسبي هو عبارة عن "الأصول المادية وغير المادية، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، التي تمتلكها المؤسسة وتستخدمها لفترة طويلة، حيث يتم تسجيلها في الصنف الثاني من المخطط". يُميز المخطط بين العقارات المستخدمة في الاستغلال، والتي تكون مكتسبة أو منتجة لأغراض الاستخدام الداخلي داخل المؤسسة كالعتاد مثلا، وبين العقارات الخارجة عن الاستخدام، والتي تكون مستخدمة لاكتساب عقارات أخرى، مثل شراء الأراضي[2].

2- المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

أما المفهوم الاقتصادي للاستثمار، فيتصل بثلاث مفاهيم اقتصادية هي التضحية، والحرمان، والانتظار. وبناءً على ذلك، يعني الاستثمار بشكل عام التضحية من خلال التخلي عن إنفاق مالي في الوقت الحالي، مقابل توقعات بالحصول على عائد مستقبل. يُمثل هذا العائد المتوقع ثمنًا للتضحية والحرمان والانتظار[3].

---

[1] كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013، ص ص 18-19.

[2] المخطط الوطني للمحاسبة 1975.

[3] نبيل شاكر، **إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة**، مكتبة عين شمس، ط2، القاهرة، مصر، 1998، ص385.

ويُصوِّر الاستثمار أيضًا على أنه "تأجيل أو إرجاء الاستهلاك إلى المستقبل، متبوعًا بتوجيه هذه الأموال نحو فرص استثمارية بدلاً من الاكتناز"[1].

وقد قام بعض الكتّاب المعاصرين بتحديد الاستثمار على أنه "الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية أو الرأسمال إلى رأس مال الدولة المتاحة". هناك أيضًا مفهوم ينص على أن الاستثمار هو "التوظيف الإنتاجي لرأس المال، أو توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع احتياجات اقتصادية"[2].

وفي ضوء هذه المفاهيم، يظهر أن الاستثمار بنظر الاقتصاديين يمثل التخلي عن جزء من الموارد في الوقت الحالي، بهدف الحصول على موارد مستقبلية. بمعنى آخر، تُجسد عملية الاستثمار التزام المؤسسة في توجيه مواردها في الوقت الحالي، وذلك بآمال في تحقيق فوائد تعود عليها في المستقبل.

3- المفهوم المالي للاستثمار:

الاستثمار يُعتبر "إنفاقًا يُدِرّ إيرادات على فترة زمنية طويلة، حيث يتطلب توفير رؤوس أموال دائمة لتمويله". يتمثل الاستثمار في جدول زمني يشمل إيراداته وتدفقات أمواله، مما يعني أن المختص في المجال المالي يُعنى بتوجيه الموارد واستخدامها عبر مدى الزمن[3].

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار وأهدافه

يعد الاستثمار عمودًا أساسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في أيّ اقتصاد. وفي هذا السياق، يتعين فهم أهمية الاستثمار والأهداف التي يسعى لتحقيقها.

---

[1] عبد الغفار حنفي، **الاستثمار في الأوراق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص17.

[2] قطب مصطفى سانو، **الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي**، دار النفائس، الأردن، 2000، ص20.

[3] د.دريد محمد أحمد، مرجع سابق، ص10.

الفرع الأول: أهمية الاستثمار

للاستثمار أهمية كبيرة في السياق الاقتصادي والاجتماعي، ويعتبر من بين العديد من المواضيع الاقتصادية التي حَظِيَت باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين، ويتجلّى ذلك من خلال قيام الدول بإصدار القوانين والتشريعات المشجّعة للاستثمار، ويَظَل ذلك واضحا من خلال قيام تلك الدول بتسهيل كافة الإجراءات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال إلى دولٍ أخرى، ويتحقق تأثيره الإيجابي في عدة جوانب منها[1]:

- الاستثمار يوفر فرص عمل، مما يؤدي إلى زيادة مستويات الاستهلاك وتحقيق الرفاهية الاجتماعية؛
- يسهم الاستثمار في تلبية الحاجيات الأساسية لكافة السكان؛
- تعتبر الاستثمارات مؤشراً للنمو والتقدم الوطني، وتمثل صورة لمدى تحقيق رفاهية ومستوى معيشة أفضل. تُعتبر هذه الاستثمارات أيضًا وسيلة أساسية يمكن استخدامها من قبل الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي وتطوير المنشآت؛
- يُسهم الاستثمار في توفير العملات الأجنبية من خلال إنتاج منتجات يتم الاعتماد على تصديرها.

وامتدت هذه النواحي لتشمل الجوانب النوعية، مثل:

- زيادة وتحسين إنتاجية رأس المال، مع التركيز على تحسينها بشكل مستمر.
- تحقيق استخدام وتوزيع فعّال لرأس المال المتاح بين فرص الاستثمار المتنوعة.

انعكست الاهتمامات المستمرة للدول المتقدمة في مجال الاستثمار بشكل ملحوظ على زيادة التراكمات الرأسمالية. تلك التراكمات كانت الأساس لتحقيق تقدم هذه الدول في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والتقنية.

[1] كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص19.

على الجانب الآخر، رغم أهمية موضوع الاستثمار في الدول النامية، إلا أن هذه الدول تواجه تحديات كبيرة نتيجة لنقص رأس المال، والذي يشكل العقبة الرئيسية أمام جهود التنمية. ورغم هذا النقص الحاد، إلا أن هناك اهتماماً غير كافٍ بالموضوع، ويُلاحَظ في معظم الدول النامية سوء استخدام للموارد المالية المتاحة، بالإضافة إلى عدم توزيعها بشكل فعّال بين الاستخدامات المختلفة.

تكمن ندرة رأس المال في الدول النامية في عدة أسباب، منها[1]:

- انخفاض معدلات نمو الدخل الوطني والفردي، مما ينجم عنه تقليل معدلات الادخار وبالتالي الاستثمار؛
- ارتفاع معدلات النمو السكاني؛
- زيادة معدلات الاستهلاك نتيجة لتزايد النزعة الاستهلاكية؛
- عدم وجود استقرار اقتصادي وسياسي، مما يترتب عدم توفر بيئة ومناخ ملائمين للاستثمار؛
- ضعف الوعي بأهمية الادخار والاستثمار في أوساط شعوب تلك الدول؛
- استخدام غير فعّال للرأس المال المتاح، حيث يتم توجيه معظم الموارد المالية إلى قطاعات هامشية، مثل التداول في العقارات والأسواق المالية، والتي لا تسهم في تعزيز عمليات التنمية.

وبناءً على هذه النقاط، يمكن القول إن الدول النامية ستواجه تحديات أكثر تعقيداً في المستقبل، خاصةً في ظل الهيمنة والسيطرة على الاقتصاد العالمي، مما قد يتعارض مع مصالحها ويعيق تحقيق برامجها التنموية.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال الاستثمار، بهدف الحفاظ على مكانته وتعزيز علاقته مع أفراد آخرين في المجال الاقتصادي. وتتمثل أهم هاته الأهداف فيما يلي[2]:

[1] نفس المرجع السابق، ص21.

[2] د.دريد محمد أحمد، مرجع سابق، ص12.

- الهدف الرئيسي للمستثمر هو "تحقيق العائد أو الربح أو الدخل"، بغض النظر عن نوع الاستثمار. يعد تحقيق العائد أو الربح هدفًا أساسيًا يدفع الفرد إلى الاستثمار لاستغلال أمواله بشكل فعال.
- تكوين الثروة وتنميتها يمثل هدفًا آخرا، حيث يضحي الفرد بالاستهلاك الحالي لتحقيق الثروة في المستقبل وتطويرها.
- تأمين الحاجات المستقبلية وتوفير السيولة لمواجهة تلك الاحتياجات يعكس اهتمام المستثمر بتحقيق دخل مستدام لتلبية احتياجاته المستقبلية.
- المحافظة على قيمة المنتجات يأتي كهدف آخر، حيث يسعى المستثمر إلى تنويع محفظته الاستثمارية لضمان عدم تراجع قيمة أصوله مع مرور الوقت نتيجة لعوامل مثل ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق.

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار وأنواعه

الاستثمار هو قرار توظيف رؤوس الأموال ويتميز بعدّة خصائص وتصنيفات سنذكرها في هذا الجزء.

الفرع الأول: خصائص الاستثمار

للاستثمار عدة خصائص وهي: مصاريف الاستثمار، التدفقات النقدية، مدة حياة الاستثمار[1].

1- **مصاريف الاستثمار:** تتمثل في إنفاق مبلغ مالي بهدف الحصول على استثمار، وتشمل التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل، التي ترتبط بالتحضير للمشروعات الاستثمارية.

أ- **تكاليف استثمارية:** وتتمثل في التكاليف الضرورية لإقامة الاستثمار وهي كالتالي:

- تكاليف خاصة لإعداد الاصول الثابتة كالنقل؛
- تكاليف إجراء التجارب؛
- تكاليف خاصة بالأصول الثابتة كالأراضي؛

[1] كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص23.

- تكاليف متعلقة بالتصميمات والرسومات الهندسية للاستثمار.

ب- **تكاليف التشغيل:** تلك التكاليف ضرورية لاستغلال الإمكانيات الإنتاجية للاستثمار بعد دخوله في مرحلة التشغيل، وتشمل أموراً كتكاليف المواد اللازمة للإنتاج والنفقات المرتبطة بها، مثل تكاليف النقل وأجور العمال.

2- **التدفقات النقدية:** تُعبّر عن الفارق بين المدخلات والمخرجات النقدية، سواءً كان ذلك نتيجة للتجهيز أو عمليات الإنشاء وصولاً إلى نهاية العمر المتوقع للاستثمار. يتم حساب هذه التكاليف باستخدام العلاقات التالية:

- إجمالي التدفق النقدي = نفقات الاستثمار – مداخيل الاستثمار؛
- التدفق النقدي الصافي = إجمالي التدفق النقدي (شاملًا الضرائب + مستحقات الغير)؛
- التدفق النقدي الصافي = المبلغ المتوقع بعد خصم جميع التزامات الدفع من الاستثمار.

3- **مدة حياة الاستثمار:** تُعرف فترة حياة الاستثمار بأنها الفترة التي يحقق فيها الاستثمار عائدات صافية، أي الفترة التي يُتوقع فيها وجود تدفقات نقدية إيجابية. ونميز في هذه الفترة بين "عمر اقتصادي" الذي يشير إلى الفترة التي يكون فيها تشغيل الاستثمار اقتصاديًا، حيث يتحقق أدنى تكلفة مع تحقيق عائد، وعمر إنتاجي الذي يمثل الفترة التي يُتوقع خلالها أن يكون الاستثمار صالحًا للإنتاج.

4- **القيمة الباقية:** وهي تمثل الجزء الذي لم يُستهلَك من التكلفة الأولية للاستثمار.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمارات

تتنوع الاستثمارات وفقًا للنظرة المعتمدة عليها، سواء من حيث طبيعتها، أو الجهة المنفذة لها، أو التعدد في أنواع الأنشطة الاستثمارية، أو جنسيته، ويمكن تلخيصها كما يلي[1]:

[1] د.دريد محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص 15-18.

1- **حسب طبيعة الاستثمار:** قد يتسلل إلى الفهم العام أن الاستثمار يتعلق فقط باستخدام الأموال لاقتناء أصول ملموسة مثل المباني والعقارات والآلات. ولذلك، يُعرَّف هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار المادي، ولا يُمثِّل جميع أشكال الاستثمار. فهناك جانب آخر يُعرَّف بالاستثمار المالي، الذي يتضمن الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات. إذا كان الاستثمار المادي يركز على الحصول على أصول ملموسة، فإن هناك ارتباطًا وثيقًا بين كل منهما. يمكن مشاهدة هذا الارتباط في قائمة المركز المالي لأي منشأة، حيث يُمثل الجانب الأيمن من هذه القائمة الاستثمار المادي، في حين يُمثل الجانب الأيسر الاستثمار المالي.

2- **القائم بالاستثمار:** قد يُفسَّر الاستثمار من منظور آخر، حيث يُعتبر التفريق بين الأفراد الطبيعيين والكيانات القانونية مثل الشركات أو المؤسسات. وبناءً على ذلك، يتم تقسيم هذا الاستثمار إلى:

أ- **استثمار شخصي (فردي):** يقوم به فرد واحد بالاستفادة من الموارد أو الأموال المتاحة لديه للقيام بعمليات استثمار مالية، مثل شراء الأسهم أو السندات، ويمكن أيضًا توجيه تلك الموارد إلى استثمارات مادية، كمثال شراء العقارات.

ب-**استثمار مؤسسي:** يُعرف هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار التنظيمي، حيث تقوم المؤسسة، سواء كانت شركة أو هيئة، بتنفيذ عمليات الاستثمار. ورغم أن هناك تشابهًا في جوهر الاستثمار بين المؤسسات والأفراد، إلا أن الاختلاف يكمن في الشخص القائم بالاستثمار. ومع ذلك، قد يترتب على هذا الفارق تأثيرات في الاستثمار نفسه، خاصةً عندما تتوفر المؤسسة على موارد مالية تتجاوز قدرة الشخص الفردي.

3- **تعدد الاستثمارات:** التقسيم هنا يشمل:

أ- **الاستثمار الفردي:** هو تنفيذ عملية استثمار واحدة فقط، حيث يقوم الفرد (سواء كان طبيعيًا أو اعتباريًا) بشراء أصل مادي أو مالي. يجدر بالذكر أنه بغض النظر عن عدد وتكرار الوحدات التي قد تمت شراؤها من هذا الأصل، يظل الاستثمار فرديًا.

ب-**الاستثمار المتعدد (المحفظة):** المحفظة، على سبيل التعريف، هي مجموعة من الاستثمارات التي تتضمن أصولًا ذات طبيعة مختلفة، مما يجعلها تحتوي على استثمارات متعددة. يتميز هذا التحديد عن الاستثمار الفردي الذي تم الإشارة إليه سابقًا. وبالتالي، قد تحتوي المحفظة على مجموعة متنوعة من الاستثمارات المالية أو المادية

في نفس الوقت. على سبيل المثال، عندما يقوم المستثمر بشراء عدة أنواع من الأوراق المالية في شركات مختلفة، يكون قد أنشأ محفظة أوراق مالية.

وعليه، يتضح أن الاستثمار قد يكون فرديًا حتى مع تعدد وحداته طالما أنها من نفس النوع، بينما يُعتبر متعددًا أو "محفظة" حتى وإن ضم استثمارين فقط، ولكنهما ليسا من نفس النوع.

4- **الاستثمار الخاص والاستثمار العام:** قد يقوم بالاستثمار فرد أو جماعة من الأفراد تحت أي هيئة قانونية، كشركة خاصة، بينما قد تكون هناك شركات تابعة للحكومة أو تشارك في القطاع العام تقوم بنفس العمل. يُستخدم معيار التفرقة بين النوعين بناءً على الهدف النهائي الذي يسعى المستثمرون لتحقيقه، سواء كانوا مستثمرين خاصين أو عامين. يمكن أن يكون هدف الاستثمار الخاص تحقيق الربح، في حين أن الاستثمار العام قد يكون له أهداف اجتماعية تعود بالنفع على المجتمع (أي لصالح المجتمع).

5- **جنسية الاستثمار:** يمكن تصنيف الاستثمار بناءً على جنسيته إلى استثمار محلي (وطني) أو دولي. يُعرف الاستثمار الوطني بأنه الذي يُقام من قبل أفراد أو كيانات وطنية. بالمقابل، يُعرف الاستثمار الدولي بأنه يتم من قبل شركات أو هيئات أجنبية، ويمكن أن يتم ذلك بمشاركة مع الجانب الوطني أو بدونه.

المبحث الثاني: مفهوم البنية التحتية، مقاييسها وتصنيفاتها

تم استخدام مصطلح "البنية التحتية"* لأول مرة في فرنسا عام 1927 للإشارة إلى الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية وما إلى ذلك. حيث اختلفت الآراء والتعاريف في هذا المجال حسب طبيعتها والغرض منها والهدف الذي يراد تحقيقه. وقد تكون اقتصادية أو اجتماعية، أو مزيجا من الاثنين معا، أو حسب الجهة المعنية بالتعريف.

- نشير في هذا الصدد أن للبنية التحتية مصطلحات أخرى أهمها: البنية الأساسية، البنية الارتكازية، الهياكل القاعدية، ...إلخ، فاختلاف المفاهيم حسب الأدبيات الاقتصادية يثير جدلا كبيرا في تحديد الكثير من الأنشطة التي تدخل في نطاق البنية التحتية وكذا نطاق الأنشطة الإنتاجية – للمزيد أنظر: فاروق عبد الحليم محمد شقوير، **كفاءة الإنفاق العام على الاستثمارات الهيكلية – دراسة تحليلية لاستثمارات البنية الأساسية في مجال النقل في جمهورية مصر العربية مع إشارة خاصة للفترة : 1952-1965** –، أطروحة دكتوراه، القاهرة، مصر، 1981، ص7.

سنحاول في هذا الجزء "تناول مفهوم البنية التحتية اصطلاحا من وجهة نظر باحثي التنمية الاقتصادية وباحثي المالية العامة، وسنواصل العمل على تحديد خصائص البنى التحتية وفقا لأعمال الباحثين في التنمية الاقتصادية والمالية العامة، كما سنحدد مفهوم البنية التحتية في علم القانون ومن ثم العمل على تحديد خصائص البنى التحتية بناء على ما يراه علماء القانون". كما سنوضح أيضا "أهم تصنيفاتها ومقاييسها".

المطلب الأول: البنية التحتية لدى علماء التنمية الاقتصادية

يَعتبر المتخصصون في التنمية الاقتصادية أن البنية التحتية "عامل مهم وحيوي في التنمية الاقتصادية". سعت الدولة منذ نشأتها وتأسيسها إلى خلق إطار عام لمهامها بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وتعتبر البنية التحتية من اهتماماتها الرئيسية، فيما يتعلق الأمر بالقضايا المتعلقة بالتمويل والتأسيس وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال هذا الجزء سنحاول دراسة تعريف البنية التحتية وأهميتها في الاقتصاد والتعرف على خصائصها وفقا لما توصل إليه الباحثون في مجال التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: التعريفات الرئيسية للبنية التحتية لدى باحثو التنمية الاقتصادية:

قدم باحثو التنمية الاقتصادية تعريفات عديدة أهمها:

1- **حسب معجم أكسفورد:** هي "المواد الأساسية والهياكل التنظيمية (مثل المباني والطرق والمعدات الكهربائية) اللازمة لدعم أو تشغيل مشروع أو مجتمع"[1]؛

2- **حسب كوتنر (Cotner):** يُقصد بالبنية التحتية "كل ما يقع ضمن نطاق أنشطة رأس المال الاجتماعي الثابت"، وهي[2]:

[1] http://www.askoxford.com, consulté le 30 janvier 2024.

[2] فاروق عبد الحليم محمد شقوير، **كفاءة الإنفاق العام على الاستثمارات الهيكلية – دراسة تحليلية لاستثمارات البنية الأساسية في مجال النقل في جمهورية مصر العربية مع إشارة خاصة للفترة: 1952-1965** –، مرجع سبق ذكره، ص 02.

- يجب أن تشمل الصناعات التي تقدم الخدمات الأساسية وتعتبر شرطاً أساسياً لتحفيز النمو الصناعي؛

- تتميز الخدمات المنتجة ببطء التدفقات والتحويلات، ولذلك فإن الطاقة المنتجة من هذه الخدمات يجب أن يتم إنتاجها في الدولة نفسها؛

- تتميز الطاقة المُنتجة لهذه الخدمات ببعض الخصائص مثل وفورات النطاق واستغراقها فترات طويلة في التجهيز.

3- **حسب البنك الدولي:** تمثل هذه المشاريع "مجموعة من الهياكل والشبكات والخدمات التي يجب أن تتوافر في المدن والمناطق الحضرية، والتي بدون وجودها يستحيل القيام بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بفعالية"، وتمثل منتجاتها السلع والخدمات وفي بعض الحالات تكون احتكارية بطبيعتها وتقدمها الحكومة[1]؛

4- **المفهوم الواسع للبنية التحتية:** هي "مجموع الخدمات التي تتعهد الدولة بتوفيرها والهياكل التي تنشئها وتديرها، بالإضافة إلى الخدمات كثيفة العمالة مثل جمع النفايات وتوفير الخدمات العامة وخدمات النقل". وتتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ وخطوط السكك الحديدية ومحطات مياه الشرب والشبكات المرتبطة بها، ومحطات وشبكات إنتاج الكهرباء والغاز الطبيعي، وشبكات الصرف الصحي والاتصالات والأنظمة المرتبطة بها، والخدمات الصحية[2].

ويعتبر هذا المفهوم حاليا أكثر مفاهيم البنية التحتية انتشارا، حيث يشمل تكنولوجيا المعلومات، وقنوات الاتصال الرسمية وغير الرسمية، وبرامج التنمية، والشبكات السياسية والاجتماعية.

من التعريفات السابقة يمكننا أن نستنتج أن هناك نوعين من البنية التحتية[3]:

---

[1] رشدي صالح عبد الفتاح صالح، **التمويل المصرفي للمشروعات**، مطبعة العشرى، ط1، مصر، 2006، ص10.

[2] محمود محمد داغر، علي محمد علي، **الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا – منهج السببية –**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، العراق، 2010، ص115.

[3] علي محيي الدين قرة داغي، **التعريف بالبنية التحتية**، تاريخ الإطلاع: 08 / 08/ 2023، من على الموقع: www.qaradaghi.com .

- **البنية التحتية الصلبة:** تشمل المرافق الأساسية، المعدات الأساسية، المباني والطرق، الأنظمة الكهربائية، المرافق الصحية، المطارات والموانئ، السكك الحديدية، مرافق الاتصالات والإنترنت والفاكس والخدمات البريدية، الصرف الصحي وإمدادات مياه الشرب والري في المناطق الحضرية والأراضي الزراعية وغيرها؛
- **البنية التحتية المرنة:** تشمل الخدمات، والأنظمة الأساسية وتكنولوجيا المعلومات، وبرامج التنمية، والتدريب، والتوعية والتعليم الأساسي، والشبكات السياسية والاجتماعية، والقوانين واللوائح المتعلقة بالمسائل النقدية والاستثمارات، وقوانين العقوبات، لأن كل ذلك جزء من الشبكة مما يساهم في إنشاء البنية التحتية المطلوبة وبالتالي تعزيز الاستثمار في التنمية.

الفرع الثاني: خصائص البنية التحتية وفق علماء التنمية

البنية التحتية وفقًا للباحثين التنمويين تتميز بخصائص هيكلية مختلفة، وتختلف مفاهيم الصناعة في قطاع الأعمال والاقتصاد. في قطاع الأعمال، تشمل الصناعة مجموعة من المصانع التي تنتج نفس السلع والخدمات، بينما في المفهوم الاقتصادي، تتضمن مشاريع تنتج منتجات متجانسة اقتصاديًا. ولتجانسها الاقتصادي يجب توافر عدد من الشروط الضرورية هي[1]:

- أن تكون مرونة الإحلال بين المنتجات كبيرة جدا*؛
- تشابه شروط العرض بين المنتجات والمشاريع في نفس الصناعة؛
- المنتجات المصنعة تخدم سوقا واحدة وليس عدة أسواق منفصلة، وسيطرة السعر على المنتجات في السوق الواحد.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **قراءات في اقتصاديات الخدمات المشروعات العامة –دراسات نظرية، تطبيقية–**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 66-67.

- يتم الحصول على خدمات النقل من عدة أشكال، وحتى يمكن القول أن صناعة النقل متجانسة يجب أن يكون هناك درجة عالية من الإحلال بين مختلف أشكاله، أي السفر على متن طائرة أو على متن سفينة أو قطار أو السيارات يكون نفس الشيء، في هذه الحالة يطلق على الأشكال السفينة بالصناعة الواحدة، أما إذا كانت مرونة الإحلال بين مختلف أنواع النقل ضعيفة فيطلق على كل شكل صناعة.

إذا توفرت الشروط المذكورة أعلاه فإن مشاريع البنية التحتية تتميز بعدة خصائص نعرضها فيما يلي:

- **كثافة رأس المال العالية:** وتُقاس بتقسيم النفقات الثابتة على إجمالي تكاليف الإنتاج[1]، وتعكس استخدام كميات كبيرة من رؤوس الأموال النقدية في صناعة المنتجات العامة. هذه الصناعة تتميز بعوائد تستغرق وقتًا طويلاً لتحقيقها، مما يرفع مستوى المخاطر[2]. زيادة كثافة رأس المال تؤدي إلى انخفاض معدل دوران رأس المال*، وزيادة فترة الاسترداد، أي الوقت المطلوب لاستعادة القيمة الرأسمالية للأصول الثابتة من الإيرادات الصافية السنوية[3]؛

- **ظاهرة تزايد غلة الحجم:** مشاريع البنية التحتية تتميز بظاهرة "تزايد غلة الحجم" أو انخفاض التكاليف، حيث تنشأ الوفورات الداخلية والخارجية[4]، وذلك نتيجة لزيادة معدلات الإنتاج والاستثمار في المشاريع[5]. يحدث التوسع في بناء وتطوير البنية التحتية في المراحل الأولى، مما يؤدي إلى وفورات داخلية تساهم في تقليل التكاليف. يمكن استخدام هذه الوفورات لتخفيض أجور أو أسعار خدمات البنية التحتية، مع رفع مستوى الخدمات في الوقت نفسه. هذا التأثير يساهم في خفض تكاليف الإنتاج في الصناعات التي تعتمد على خدمات البنية التحتية بشكل أساسي؛

- **ظاهرة الاحتكار الطبيعي:** يعرف المحتكر على أنه المنتج الوحيد للسلعة أو الخدمة والتي لا يوجد لها بدائل، ويقترح الاقتصاديون لقياس قوة المحتكر[6]:

---

[1] المرسي السيد حجازي، **اقتصاديات المشروعات العامة-النظرية والتطبيق**-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص54.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص68.

- يقاس معدل دوران رأس المال بالعلاقة: **معدل دوران رأس المال = الإيراد الكلي السنوي / قيمة رأس المال الثابت.**

[3] المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 54.

[4] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص71.

[5] المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص54.

[6] نفس المرجع، ص58.

$$\delta = \frac{Cmg - P}{P} \times 100$$

حيث أن: δ: قوة المحتكر

P: السعر –التكلفة المتوسطة–

Cmg: التكلفة الحدية.

الاحتكار الطبيعي ينشأ نتيجة لظروف الصناعة ذاتها دون تدخل حكومي، ويُعزز في مشاريع البنية التحتية بفعل التقنيات المتقدمة والكثافة العالية لرأس المال التي تجعلها غير قابلة للتجزئة[1]؛

- **عدم قابلية مشروعات البنية التحتية للتجزئة:** بحسب علماء التنمية الاقتصادية، وتماشياً مع استراتيجية الدفعة القوية وعلى رأسهم "روزنشتين" و"رودان" فإن مشروعات البنية التحتية تكون مشروعاتها غير قابلة للتجزئة وذلك راجع إلى ضخامة الحد الأدنى لحجم مشروعاتها وحاجتها إلى مبالغ مالية كبيرة[2]. ولذلك يرى رواد هذا النهج التنموي أنه من الضروري أن يكون هناك برنامج استثماري شامل يغطي كافة مجالات الإنتاج، تستفيد منه المشاريع التنموية للاقتصادات الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى بما يؤثر على تقليل تكاليف إنجاز هذه المشاريع؛

- **البنية التحتية أداة للتغيير الهيكلي:** وترتبط هنا بدور البنية التحتية في عمليات الإنتاج حيث تقدم خدمات على شكل سلع وسيطية تعتمد عليها عدة صناعات أخرى، على سبيل المثال توفير شبكة طرق جيدة، والسكك الحديدية والموانئ والمطارات التي من شأنها أن تسهل نقل المواد الخام بين مراكز الإنتاج ونقل المنتجات النهائية بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك. وفي هذه الحالة، ساعدت البنية التحتية لقطاع

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص76 .

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق–النظريات–الإستراتيجيات–التمويل**، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص167.

النقل على خفض التكاليف وبالتالي زيادة الأرباح. مما سيؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات وتمكين المنافسة في الاقتصادات التي يحكمها نظام الأسعار؛

- **قدرة الاقتصادات على توفير الموارد المالية اللازمة للإنجاز:** تتميز مشاريع البنية التحتية بحجمها الكبير وضخامة حجم الاستثمارات المطلوبة لتنفيذها. ويرى "روزنشتين" و"رودان" أن المشكلة الأهم في مشاريع التنمية الكبيرة مثل مشاريع البنية التحتية هي توافر التمويل الكافي والضروري[1]، ولهذا السبب يجب أن تكون أكثر إنتاجية وكفاءة. ويمثل ذلك عائقاً كبيراً أمام تنفيذ هذه المشاريع من قبل البلدان النامية بسبب عدم كفاية الموارد المالية. ونظراً لعدم قدرة هذه الاقتصادات على تعبئة المدخرات الكافية[2]، وهذا هو جوهر نيركس الذي يشير إليه بالحلقة المفرغة التي يصعب على الدول النامية الإفلات منها[3]؛

- **البنية التحتية ذات نفع عام:** أي أنها "لا تخضع لمبدأ الإقصاء"، يعني أنها تخدم المنفعة الجماعية ولا يمكن استبعاد أحد من استخدامها، وبالتالي فإن "السوق لا يجعلها متاحة ويجب أن تشارك الدولة في إنشائها وتقديم الخدمات"؛

- **مدة الإنشاء والاستغلال الطويلة:** تتميز مشاريع البنية التحتية بأنها مشاريع كبيرة الحجم لأن تنفيذها يتطلب مبالغ مالية كبيرة من جهة ويستغرق وقتاً طويلاً، من جهة أخرى تتميز بطول مدة التشغيل والإنتاج (مدة الاستغلال)، وبالتالي العائد على الاستثمار لهذه المشاريع منخفض، وفترة استرداد رأس المال طويلة[4]، مما لا يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في مثل هذه المشاريع ويتطلب تدخلاً حكومياً من خلال الاستثمار فيها وتقديم خدماتها.

---

[1] نفس المرجع، ص168.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي اللطفي، مرجع سابق، ص113.

[3] نفس المرجع، ص110.

[4] محمد بن جواد الخرس، **مشروعات البنية التحتية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ص ص 38-39.

الفرع الثالث: أهمية البنية التحتية لدى علماء التنمية الاقتصادية

يشمل مفهوم البنية التحتية عدة قطاعات متنوعة، ويُطلق عليها الباحثون في مجال التنمية الاقتصادية وصف "رأس المال الاجتماعي". تم ربط التنمية الاقتصادية برأس المال الاجتماعي من خلال خطط تنموية تعتبر رأس المال عاملاً هاماً في عملية التنمية. اقتصاديات التنمية تسعى إلى تحسين المجتمع عبر تطوير أساليب جديدة للإنتاج وزيادة مستوى الإنتاج عبر تعزيز المهارات والقدرات البشرية، وإقامة تنظيمات فعّالة، وتعزيز تراكم رأس المال في المجتمع على مر الزمن[1].

وقد حققت الدول المتقدمة اقتصاديا تقدما كبيرا في هذا الصدد، على عكس الدول المتخلفة التي لا تزال تعاني من مشاكل التخلف. ولذلك فإن التنمية الاقتصادية تقوم على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والهيكلية. وهي "إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تمثل تطوير هيكل وبنية الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ومستدامة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على مدى فترة طويلة من الزمن من أجل جعله لصالح الغالبية العظمى للأفراد[2].

ولذلك نستنتج أن التنمية الاقتصادية تشمل:

- تغيير في بنية الاقتصادات الوطنية؛
- زيادة الدخل الوطني الحقيقي أو الإنتاج الوطني الحقيقي؛
- زيادة الدخل الوطني الحقيقي للفرد؛
- زيادة الدخل الوطني تعزز الادخار، الذي بدوره يدعم ويقوي الاستثمار، مما يؤدي إلى تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي. وهذا بدوره يعزز الإنتاج والدخل. وفي سياق آخر، يؤدي التقدم الاقتصادي إلى

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص07.

[2] على لطفي، **محاضرات في التنمية الاقتصادية**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2003، ص44.

تحسين مهارات وكفاءات العمال، وتنظيم أفضل لعمليات الإنتاج، وتطوير وسائل النقل والمواصلات والمؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر في المجتمع وتحسين مستويات الصحة والتعليم ومعدلات الحياة، ... إلخ[1].

المطلب الثاني: مفهوم البنية التحتية لدى باحثي المالية العامة

السّلع والخدمات العامة مرادفة لمشاريع البنية التحتية للباحثين في مجال المالية العامة. تحظى المشاريع والسلع والخدمات العامة أو الاجتماعية باهتمام كبير في علم المالية العامة. فعلم المالية العامة "يهتم بفهم ضرورة تلبية الاحتياجات العامة"، والتي ينبغي إشباعها وقد أصبحت تمثل المحور الأساسي للأنشطة المالية والاقتصادية للدولة.

الفرع الأول: مفهوم المشروعات العامة

هناك تعريفات عديدة للمشروعات العامة برزت في ثلاث اتجاهات يمكن تمييزها على النحو التالي:

1- **حسب طبيعة الملكية:** المشروع العام هو "مجموع المنشآت التي تمتلكها وتديرها الدولة بشكل مباشر ووظيفتها إنتاج السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات المحددة للفرد"[2]؛

2- **وفقا لطريقة الإدارة:** المشروع العام هو "مشروع تملكه وتديره حكومة أو هيئة عامة، بمفردها أو بالاشتراك مع آخرين"[3]؛

3- **وفقا لطريقة الرقابة:** المشروع العام هو "كيان اقتصادي تابع للدولة كليا أو جزئيا ومستقل عن الجهاز الإداري للدولة، ويتولى إنتاج سلع وخدمات من نوع معين ويعمل في مجال الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تريد الدولة تحقيقها"[4].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص08.

[2] المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص25.

[3] نفس المرجع، ص 25.

[4] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص33.

ومن التعاريف السابقة للمشروع العام يتضح بأنه:

- ملكية كلية أو جزئية للدولة بهدف التأثير على إدارة المشروع بحيث يكون اتجاه السياسة الاقتصادية ممكنا. متسقة مع أهداف الحكومة؛

- يتمتع المشروع العام بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي عن باقي الوحدات الإدارية للدولة ويدار على أسس اقتصادية، أهمها تحقيق الأرباح، أي أن يكون النشاط تجاريا أو صناعيا أو زراعيا ... إلخ؛

- المشروع العام هو وحدة اقتصادية إنتاجية يتم إنشاؤه لتوفير مجموعة من السلع أو الخدمات، على سبيل المثال، أي نوع من وسائل النقل وغيرها من الخدمات.

الفرع الثاني: مفهوم المنتجات العامة (السلع والخدمات)

هناك العديد من التعريفات للسلع والخدمات العامة وفقًا لمعايير مختلفة. وسنحاول تغطية بعض هذه التعريفات، مع التركيز على التعريفات التي تتعلق بتقديم الخدمات وليس بإنتاج السلع بهدف الربح، وذلك على النحو التالي:

1- **وفق "ساموليسون (Paul Samuelson)":** هي "الخدمات التي تتميز بحدوث آثار جانبية في الاستهلاك أو بظاهرة تزايد غلة الحجم في الإنتاج، أو التي تتميز بحدوث الظاهرتين معا"[1]؛

2- **كما عرفها أيضًا:** أنها "الخدمات التي يمكن تقاسم فوائدها بين أفراد المجتمع، سواء رغب الأفراد في شرائها أم لا"، والتي يمكن إتاحتها للجميع بنفس السهولة التي يمكن إتاحتها لشخص واحد[2]؛

3- **يقول "رولاند ماكين (Roland Mckeen)":** هي "الخدمات التي يمكن استخدامها من قبل عدة أشخاص في نفس الوقت دون تكاليف إضافية"[3]؛

---

[1] المرسي السيد حجازي، **محاضرات في اقتصاديات الخدمات العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986، ص31.

[2] ساموليسون وآخرون، **الاقتصاد**، ترجمة: هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص381.

[3] William H. Anderson, Financing, 1973, P20.

4- **ويرى "زيتومل وبيتنر (Zeitoml and Bitner)"**: أنها عبارة عن "أنشطة اقتصادية منتجاتها أو مخرجاتها ليست منتجات مادية. وعادة ما يتم استهلاكها مباشرة بعد الإنتاج وتوفر قيمة مضافة"، على سبيل المثال في الرعاية الصحية وغيرها من المجالات، وعادة ما تكون غير ملموسة بالنسبة للمشتري الأول[1]؛

5- **ويعرفها القانون الإداري الفرنسي بأنها:** خدمة تقنية تقدمها هيئة عمومية استجابة لحاجة عامة، ويتطلب توفيرها من المسؤولين عن الإدارة احترام مبادئ المساواة والاستمرارية والتكيف بغرض احترام الصالح العام[2].

يتم إنتاج السلع والخدمات العامة لتلبية الحاجات العامة، والتي تخضع بدورها لمعيار نظام السوق الحر فيما يتعلق بالإشباع الكامل أو الجزئي وتنقسم إلى مجموعتين:

أ- **المجموعة الأولى:** من أهم خصائصها أن نظام السوق قادر على إشباعها دون الحاجة إلى تدخل حكومي. وتسمى هذه المجموعة السلع الخاصة[3]؛

ب-**المجموعة الثانية:** وهي مجموعة السلع والخدمات التي لا يوفرها نظام السوق كلياً أو جزئياً. الإجماع بين الباحثين في مجال المالية العامة هو تسميتها بالمنتجات العامة[4]. تهدف هذه المنتجات لتلبية احتياجات محددة لأفراد المجتمع تسمى الاحتياجات العامة. واستنادا إلى منطق السوق لإنتاج وإشباع المنتجات الاجتماعية العامة، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

- **المنتجات العامة الاجتماعية:** أو "المنتجات العامة الصافية" كما يُطلَق عليها عمومًا في الفكر المالي. وتختلف هذه الأخيرة عن المنافع العامة الأخرى في سمتها الأساسية، وهي استحالة الاستبعاد[5]؛

---

[1] هاني حامد، **تسويق الخدمات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص18.

[2] المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص30.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص39.

[4] نفس المرجع، ص 39.

[5] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة –مدخل تحليلي معاصر–**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 33.

- **المنتجات شبه العامة:** أو "منتجات تستحق الاشباع". وهي "المنتجات التي يرغب المجتمع في تشجيع استهلاكها"[1]. وعلى عكس المنتجات العامة الصافية، فهي تتميز بتأثيرها الخارجي وتخضع لمبدأ الاستبعاد. ولذلك يمكن لنظام السوق توفيرها، ولكن بكميات أكبر أو أقل من الاحتياجات الحقيقية التي تتماشى مع اعتبارات الكفاءة في استخدام الموارد[2].

الفرع الثالث: خصائص البنية التحتية لدى علماء المالية العامة

تختلف المنتجات العامة عن المنتجات الخاصة في العديد من الخصائص، ويتفق الباحثون في مجال المالية العامة في الفكر المالي على أن المنتجات العامة تتميز بالخصائص التالية:

- **وجود الآثار الخارجية في جانبي الإنتاج والاستهلاك:** نقول أن هناك أثراً خارجياً عندما يدخل متغير يسيطر عليه عنصر اقتصادي معين في دالة منفعة عنصر اقتصادي آخر[3]، فمثلا نفترض أن دالة المنفعة لشخص A ممثلة بالعلاقة التالية:

$$U = f(x_1; x_2; x_3; \dots; x_n; z)$$

تعتمد هذه الدالة على الأنشطة $(x_1; x_2; x_3; \dots; x_n; z)$ والتي تكون تحت سيطرت الشخصA ، ولكنها تعتمد على النشاط (z) والذي يعتمد بدوره على الشخص B، ونفس الأمر ينطبق في حالة الإنتاج؛

- **عدم القدرة على الاستبعاد (الراكب بالمجان):** ومن سمات السلع الخاصة "القدرة على الاستبعاد"، وهو ما يعني أنه في حالة السلع الخاصة، يوفر المنتج كمية معينة من المنتج بسبب قوى السوق، وبالتالي فإن

---

[1] ريتشارد موسوجريف، بيجى موسوجريف، **المالية العامة في النظرية والتطبيق**، ترجمة محمد حمدي السباخي، كامل سلمان العاني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر، ص95.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة – دراسة نظرية، تطبيقية** –، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص40.

[3] دي بليو بيرس، س إيه ناش، **التقويم الاجتماعي للمشروعات –مرجع في تحليل الجدوى**–، تعريب: محمد حمدي السباخي، محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1994، ص204.

المستفيد منها يدفع لذلك في المقابل، مما يعني أن استهلاك شخص واحد له نسبة التأثير على الاستهلاك أو الطلب على المجموعة من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن استفادة شخص واحد يسمح باستبعاد استفادة شخص آخر لم يدفع مقابل لتلك المنتجات الخاصة.

إلا أن بعض المنتجات العامة، وخاصة الاجتماعية منها، تتميز بأنه لا يمكن استبعاد أي فرد من استهلاكها، مما يعني أنه "عندما يتم إنتاج المنتجات العامة التي تتميز بهذه الميزة وتقديمها إلى أحد أفراد المجتمع، يستفيد منها آخرون". دون أن تكون قادرة على استبعادهم من استخدامها وبعد ذلك يفشل نظام السوق بالكامل على توفير الموارد اللازمة لتلبية هذه المنتجات[1]؛

- **عدم التنافس في الاستهلاك (الاستهلاك المشترك أو العرض المرتبط):** تُعتبَر المنتجات العامة –السلع والخدمات الاجتماعية– منتجات يكون استهلاكها غير تنافسي، أي أن استهلاك الفرد في المجتمع لهذا المنتج والاستفادة منه لا يقلل من استهلاك أفراد آخرين ولا يقلل من المنافع الناتجة عنه[2]. وبالتالي فإن المنافع التي يتم الحصول عليها من هذه السلع غير قابلة للتجزئة ومشتركة بين جميع أفراد المجتمع.

لكن هل المنتجات العامة التي تتصف بخاصية "عدم التنافس" في الاستهلاك منتجات عامة صافية أم منتجات شبه عامة؟، نفترض أن هناك منتج عام ويتصف بخاصية "عدم التنافس" في الاستهلاك، وفي ظل فرضية وجود خاصية الاستبعاد في المنتجات العامة يؤدي إلى التقليل من رفاهية المجتمع والابتعاد عن التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية نظرا لانعدام التكلفة الحدية في الأجل القصير، وعليه فإن المنتجات العامة الصافية مثل خدمات الدفاع والأمن وغيرها، والمنتجات شبه العامة مثل بعض الخدمات كالبث التليفزيوني والإذاعي وغيرها، وهذا يعني أن "خاصية الاستهلاك غير التنافسي لا تضع حدا بين المجموعتين من المنتجات العامة الصافية وشبه العامة".

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص57.

[2] ريتشارد موسوجريف، بيجى موسوجريف، مرجع سابق، ص55.

لقد أظهرنا حتى الآن سببين وراء فشل نظام السوق في توفير المنتجات العامة، وهما "خاصية عدم الاستبعاد" و"خاصية الاستهلاك غير التنافسي"، وهذا يعني أنها لا تتوافق بالضرورة مع بعضها البعض. على سبيل المثال، يمكن لدولة ما أن تقيم خطاً دفاعياً على حدودها، مما يعني أنها توفر الأمن لأفرادها، وعليه سوف يتمتع جميع الأفراد بفوائد الأمن. وهنا لا يمكننا استبعاد أي فرد في المجتمع، كما أن المنفعة التي يجنيها شخص واحد من الخدمة لا تقلل من فائدة الآخرين. وهنا لا يمكن أن نستبعد والاستهلاك غير تنافسي، وهذا ما يبرر الفشل المشترك لنظام السوق نتيجة التداخل بين الخاصيتين.

المطلب الثالث: مفهوم وخصائص البنية التحتية لدى علماء القانون

ظهرت الخدمات العامة في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لكن دون الاهتمام الكبير الذي نشهده اليوم، ويرجع ذلك إلى عدم وضوح وظائف الدولة وارتباط الخدمات العامة بسيادة الدولة. تطورت وظائف الدولة مما أدى إلى ظهور تحديات تتعلق بهذه المرافق.

الفرع الأول: تعريف المرفق العام

وفقًا للقانون الإداري، فإن هناك معنيين أو مدلولين للمرافق العامة: المدلول الشكلي والمدلول الموضوعي، وعليه:

1- **المدلول الشكلي:** يقصد به "منظمة أو هيئة تقوم بالأنشطة العامة وتكون تابعة للدولة"[1]، وعليه فإن المرافق العامة هي:

- الهيئات والمشروعات التي تعمل باطراد وانتظام تحت إدارة الدولة (أو أحد الأشخاص الإدارية الأخرى) المباشرة أو تحت إدارتها العليا لسد حاجات الجمهور والقيام بأداء الخدمات العامة[2]؛

[1] محمد بن جواد الخرس، مرجع سابق، ص52.

[2] أحمد سلامة بدر، **العقود الإدارية أو عقود BOT**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص15.

- **حسب "هوريو (Hauriou)":** هي "منظمة عامة تملك من السلطات والاختصاصات ما يكفل القيام بخدمة معينة تسديها للجمهور على نحو منتظم"[1].

2- **المدلول الموضوعي:** ويقصد به "النشاط الذي يشبع حاجات عامة ويؤدي إلى تحقيق منافع عامة"[2]، وحسب أتباع هذا المدلول فإن المرافق العامة هي:

- كل مشروع يلبي احتياجات المصلحة العامة التي لا تستطيع المشاريع الفردية تلبيتها بشكل مرض. ولهذا السبب، تتولى الإدارة العمومية إدارتها مباشرة أو تعهد بها إلى أشخاص يديرونها تحت إشرافها[3]؛

- **حسب محمد المتولي:** "مشروع يسعى بشكل منتظم وممنهج لتحقيق الصالح العام ويخضع لرقابة الحكومة"[4].

من التعاريف السابقة وما ورد في الأدبيات القانونية فإننا نستنتج أن:

- **المرافق العامة يمكن إدارتها من قبل القطاع الخاص:** ففكرة تحقيق المصلحة العامة لا تقتصر على الإدارة العامة، إذ يمكن أن يقوم بها أفراد[5]، ويحدث ذلك على خلفية ضوابط وقيود وضوابط محددة تحافظ على الهدف من إنشاء وقيام المرفق العام، إذ كون تحقيق الأرباح ممكنًا من تشغيل المرفق العام من قبل القطاع الخاص، دون الإخلال بالهدف الأساسي للمرافق العمومية؛

---

[1] هاني الطهراوي، **القانون الإداري**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص261.

[2] محمد بن جواد الخرس، مرجع سابق، ص52.

[3] أحمد سلامة بدر، مرجع سابق، ص15.

[4] محمد المتولي، **الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص09.

[5] أسامة مدلول، خريص أبو هلية المطيري، **خوصصة المرافق العمومية بنظام البناء والتشغيل والتحويل**BOT، مطبعة وزارة الإعلام، الكويت، 2006، ص14.

- تكمن أهداف المرافق العامة في تلبية الاحتياجات العامة، ولا تتأثر هذه الأهداف بأساليب التمويل والإدارة المستخدمة. وبمعنى آخر، المرافق العامة تبقى مكرسة لتحقيق المصلحة العامة بغض النظر عن كيفية تمويلها أو إدارتها؛

- **المرفق العام ليس كيانا ماديا:** مما يعني انه "لا تتولد عنه حقوق والتزامات"، وبالتالي لا يتمتع بشخصية معنوية مستقلة.

الفرع الثاني: خصائص المرافق العامة

مما سبق حول تعريف المرافق العامة ووفقا لأدبيات علم القانون، تلخص الخصائص الأساسية للمرافق العامة كما يلي:

- **رقابة الدولة:** المرافق العامة تخضع لرقابة الدولة، وهذا يعني أن الحكومة أو السلطات العامة لها السيطرة والإشراف على تنفيذها وإدارتها وإلغائها[1]. هذا يساهم في ضمان تلبية الاحتياجات العامة وضمان استخدام الموارد بفعالية.

- **استهداف النفع العام بانتظام واضطراد:** هدف المرافق العامة الرئيسي هو تحقيق النفع العام للمجتمع بأسره. يمكن أن تكون خدمات المرفق العام "مجانية" أو تقدم بتكلفة رمزية أو حتى على أساس التكلفة، ولكن الهدف الرئيسي هو تلبية الاحتياجات الجماعية بدون تحقيق أرباح للمرفق. يتم تنظيم هذه الخدمات وتقديمها بما يتناسب مع متطلبات السياسة العامة للبلد ولضمان توزيع الأعباء والفوائد بشكل عادل على المجتمع[2].

[1] أحمد سلامة بدر، مرجع سابق، ص19.
[2] نفس المرجع، ص18.

هذه الخصائص تميز المرافق العامة عن الأنشطة الخاصة التي تستهدف تحقيق الربح الشخصي أو الاقتصادي. المرافق العامة تأتي بغرض تحقيق المصلحة العامة وتلبية الاحتياجات الجماعية دون تحقيق ربح لأصحابها، وهي تعتبر جزءًا أساسيًا من دور الحكومة في تقديم الخدمات العامة والمحافظة على مصالح المجتمع ككل.

المطلب الرابع: مقاييس البنية التحتية وتصنيفاتها

يُعَدُّ قياس وتصنيف البنية التحتية خطوة أساسية نحو تحسين أدائها وضمان تلبية متطلبات المجتمع بفعالية، بما في ذلك توفير إمدادات مياه نظيفة، وضمان حركة سلسة للسلع والأفراد، وإدارة فعّالة للنفايات، وتقديم خدمات تسهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي لضمان حياة مستدامة عالية الجودة.

الفرع الأول: مقاييس البنية التحتية

الهدف الأساسي من قياس البنية التحتية يمكن تلخيصه في نقطتين رئيستين، الأولى هي تحديد وتوثيق البنية التحتية القائمة لإدراجها في النظام الإحصائي الوطني، النقطة الثانية هي قياس البنية التحتية بهدف تحليل تأثيرها على العوامل والمتغيرات الاقتصادية، مثل التنافسية وتطوير البلد[1].

يمكن استخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات والأساليب لتقدير تقدم أو تخلف البنية التحتية، والتي يمكن أن تذكر منها[2]:

- تقييم توافر خدمات البنية التحتية في المنطقة الحضرية يعكس مستوى تقدمها. في حالة عدم توفر الخدمات، يُعتبر المستوى صفرًا، مما يستدعي السعي لتوفيرها إذا كان هناك طلب كافٍ. أما إذا كانت الخدمة متاحة، يجب مراعاة توافقها مع احتياجات ورغبات السكان، وتصنيفها بوصفها ممتازة أو متوسطة أو ضعيفة. عند

[1] GIANPIERO Torrisi, **public infrastructure: definition, classification and measurement issues**, Munich Personal RePEc Archive paper n° 12990, Germany, 2009, p20.

[2] عنود محمد شهابي، **دور البنية التحتية الإنتاجية في التطور الاقتصادي في محافظة مدينة دمشق**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الجغرافيا، تخصص جغرافية بشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص ص 29-30.

دراسة مستوى الخدمات، يتعين أخذ قدرة البنية التحتية على استيعاب الطلب وتقديم الخدمات في الوقت المناسب بعين الاعتبار، وليس فقط التركيز على إنتاجها.

- **المسافات:** من المؤشرات في المراكز العمرانية المسافات، حيث يحسب متوسط بعد الخدمة التي تقدمها البنى التحتية عن المستهلكين كما يلي:

  - متوسط بعد الخدمة = مساحة المكان (كم^2) ÷ عدد المراكز التي تقدم هذه الخدمة.

ولفهم مدى تطور استهلاك الخدمات في المراكز العمرانية المختلفة ومقارنتها، يمكننا استخدام الصيغة التالية:

- مستوى استهلاك الخدمة = عدد زبائن هذه الخدمة خلال العام ÷ عدد سكان المركز العمراني

- **الأرقام التي تقابل كل مواطن:** والتي تتعلّق بعدد السكان وتقدير الخدمات لكل 100 مواطن أو 1000 مواطن أو أكثر، مما يشمل مختلف جوانب الخدمات التي يحتاجها الأفراد.

- **مؤشرات الطرق:**

  - الرقم القياسي = (السنة المدروسة ÷ سنة الأساس) × 100؛
  - الكثافة الطرقية المساحية: عبارة عن مؤشر يرصد تطور أطوال الطرق منسوبة إلى المساحة؛
  - الكثافة الطرقية المساحية = مجموع أطوال الطرق ÷ المساحة؛
  - الكثافة السكانية الطرقية: وهي مؤشر يرصد تطور عدد السكان منسوبا إلى أطوال الطرق، أو تطور الطرق مقارنة بعدد السكان الذين يخدمهم؛
  - الكثافة السكانية الطرقية = مجموع عدد السكان ÷ مجموع أطوال الطرق.

- **مؤشرات الطاقة الكهربائية:**

- مجموع الإنارة = مجموع الاستهلاك المترلي + التجاري + الإنارة العامة + الدوائر الرسمية + المعابد دوائر المؤسسة العامة للكهرباء؛
- الطاقة المعدة للاستهلاك في الشركة = الطاقة المعدة للاستهلاك في الشركة – الطاقة المباعة على التوتر (66 ك.و)؛
- نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية = الطاقة المعدة للاستهلاك ÷ عدد السكان؛
- نسبة السكان المستفيدين من الكهرباء = (عدد السكان المستفيدين من الكهرباء ÷ عدد السكان)×100؛

وعلى سبيل المثال[1]: وفي قطاع آخر للبنية التحتية نسبة الربط بشبكة الماء الشروب 93% سنة 2010 في الجزائر؛

- الاستهلاك المتوقع = الاستهلاك الفعلي x (نسبة النمو السنوي -1)؛
- نسبة النمو السنوي = مجموع الاستهلاك في سنوات معينة ÷ عدد السنوات.

- بالإضافة إلى المؤشّرات السابقة، فهناك مؤشرات أخرى لقياس جودة وكفاءة البنية التحتية التي تستخدمها العديد من الدول والمنظمات في مختلف القطاعات.

الفرع الثاني: تصنيفات البنية التحتية

في هذا الجزء، سنستعرض أبرز التصنيفات للبنية التحتية، وذلك بدءا بتصنيف ما جرى به العرف بين الاقتصاديين، ثم بالاعتماد على القطاع الذي تنتمي إليه، ثم بالاعتماد على الخدمات التي تقدمها، وأخيرا تصنيف البنية التحتية حسب ما جاء به المشرع الجزائري.

[1] ملحق بيان السياسة العامة للحكومة، مصالح الوزير الأول، الجزائر، 2010، ص88.

1- لقد تم تصنيف البنية التحتية من قبل الاقتصاديين إلى نوعين رئيسيين هما[1]:

- **مرافق عامة غير اقتصادية (إدارية وتنظيمية):** غالبية منتجاتها اجتماعية.
- **مرافق عامة اقتصادية:** تتصل مباشرة برفاهية أفراد المجتمع، مثل الكهرباء المياه، التعليم الصحة.

2- وهناك من يصنف البنية التحتية بالاعتماد على القطاع الذي تنتمي إليه[2]:

- **قطاع النقل:** طرق، مطارات موانئ المستودعات، سكك حديدية، القنوات وخطوط الأنابيب، محطات الحافلات، الجسور والأنفاق، السدود والأحواض ... الخ.
- **قطاع الطاقة:** وتتمثل في خطوط نقل الطاقة الكهربائية، أنابيب نقل الغاز، المنشآت اللازمة لاستكشاف وتطوير وإنتاج الطاقة، محطات توليد الطاقة وتخزينها، مولدات احتياطية ومحطات التوزيع ... إلخ.
- **قطاع الاتصالات:** شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، مكاتب البريد، مراكز البث المحلي، مواقع الإرسال، مراكز معالجة البيانات ومراكز عمليات إدارة الشبكة.
- **قطاع المياه:** محطات الضخ، قنوات مياه الصرف، أنابيب التوزيع، محطات المراقبة والرصد وأنفاق المياه ... إلخ.

3- ومن جهة أخرى، هناك من يقوم بتصنيف البنية التحتية استناداً إلى الخدمات التي تقدمها إلى[3]:

أ- **تصنيف مبسط:** حيث تصنف البنية التحتية وفق هذا الأسلوب إلى:

---

[1] عنود محمد شهابي، مرجع سابق، ص17.

[2] FULMER and JEFFREY, **What in the world is infrastructure ?** PEl Infrastructure Investor, 2009, p p 31-32, consulté le : 18/10/2023.
https://corenergy.reit/wp-content/uploads/2018/03/what-in-the-world-is-infrastructure.pdf

[3] عنود محمد شهابي، مرجع سابق، ص ص 17-18.

- حسب نوع السوق أو حسب الزبون: بنى تحتية تقدم:

  - **خدمات استهلاكية:** تقدم لإشباع حاجات شخصية صرفة، كخدمات النقل والاتصالات؛
  - **خدمات منشآت:** تقدم لإشباع حاجات منشآت الأعمال، كما هو الحال في الاستشارات. الإدارية، صيانة المباني والمعدات.

- حسب درجة الاتصال بالمستفيد: بنى تحتية تقدم:

  - خدمات ذات اتصال شخصي عالي كالنقل الجوي والسكن؛
  - خدمات ذات اتصال شخصي منخفض، مثل الصراف الآلي والخدمات البريدية.

- حسب درجة كثافة قوة العمل: بنى تحتية تقدم:

  - خدمات تعتمد على قوة عمل كثيفة مثل التعليم والصحة؛
  - خدمات تعتمد على المستلزمات المادية، كالاتصالات السلكية واللاسلكية.

- حسب الخبرة المطلوبة في أداء الخدمات: بنى تحتية تقدم:

  - خدمات مهنية مثل خدمات الأطباء والمستشارين الإداريين؛
  - خدمات غير مهنية، مثل خدمات فلاحة الحدائق.

ب-تصنيف متعمق: على النحو التالي:

- بنى تحتية تقدم خدمات قابلة للتسويق كالطرق، أو غير قابلة للتسويق كالخدمات الاجتماعية (رعاية الطفولة)؛
- بنى تحتية تقدم خدمات مقدمة للمستفيد النهائي أو للمشتري الصناعي؛
- بنى تحتية تصنف حسب نمط تقديمها للخدمة على أساس مستمر أو بشكل عرضي؛

- بنى تحتية تصنف حسب درجة عدم التجانس (تماثل الخدمات التي تقدمها)؛
- حسب نمط الطلب تصنف إلى: بنى تحتية تقدم خدمات الطلب عليها (ثابت/ متذبذب/ أسبوعي/موسمي/ دوري/غير متوقع).

4- تصنيف البنية التحتية حسب المشرع الجزائري: وفقًا للمشرع الجزائري، تم تقسيم الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية إلى أربعة أنواع على النحو التالي[1]:

- **البنى التحتية الإدارية:** يشمل هذا النوع من البنى التحتية الاستثمارات غير المنقولة، مثل تلك التي تتم في أعمال ودراسات بعض الهيئات المدنية الوطنية والمحلية، مثل: الإدارة المركزية، والدفاع الوطني، والقضاء، والحماية المدنية .... إلخ؛

- **البنية التحتية الاقتصادية:** تعد الجزء الأكبر والأساسي للبنية التحتية. يُفترض أنها تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي. وفقًا للنظريات الحديثة للنمو الاقتصادي، يتم ربط هذا النوع من الاستثمارات بشكل مباشر بمعدلات النمو في اقتصاد البلد. ولهذا السبب، يتم استخدام مفهوم "رأس المال العام" لوصف هذا النوع من البنية التحتية، حيث يُعتبر جزءًا من عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال وله دور في العملية الإنتاجية، غير أن الحقائق التجريبية (العملية) ليست دوما مطابقة لما تقرره الإسهامات النظرية. في الجزائر، تُصنف الاستثمارات العامة في البنية التحتية الاقتصادية في مجموعة واسعة من القطاعات بما في ذلك السكك الحديدية، والدراسات العامة للاتصالات، والطرق، وما إلى ذلك؛

- **البنية التحتية التعليمية:** يشمل هذا التصنيف جميع الاستثمارات العامة المتعلقة بالتعليم والتدريب، بما في ذلك المباني والمعدات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي والتربية والتكوين المهني؛

[1] عبد القادر قديد، وعبد القادر بن يحيى، **دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي للجزائر على المدى البعيد**، الملتقى الدولي الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية مسارات الدولة والاقتصاد والمجتمع، (8-19 ديسمبر 2012)، الجزائر.

- **البنية التحتية الاجتماعية والثقافية:** يشكل هذا النوع من البنية التحتية إطاراً عاماً يمكن أن يساهم بشكل غير مباشر في النشاط الاقتصادي. على الرغم من أنها قد تبدو بعيدة عن الجانب الاقتصادي النقدي البحت، إلا أنها تلعب دوراً مهماً. تشمل هذه البنية التحتية الاستثمارات في مجالات البحوث والدراسات العامة للصحة العامة، والبنية الصحية بما في ذلك المستشفيات، والاستثمارات الموجهة نحو الأنشطة الشبابية والرياضية.

المبحث الثالث: إشكالية تمويل مشاريع البنى التحتية عن طريق القطاعين العام والخاص

بعد استعراض المفاهيم العامة للاستثمار في البنى التحتية في المبحث الأول، سنتناول في هذا المبحث "إشكالية تمويل مشاريع البنى التحتية عن طريق القطاعين العام والخاص"، وذلك بعد التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بهما، بهدف تعزيز دورها في الحياة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي. فهناك عدة طرق لتمويل البنية التحتية، تتراوح بين التمويل العام من خلال الميزانية (التمويل التقليدي)، والذي يتم جمعه عبر الضرائب والرسوم، وصولاً إلى التمويل الخاص (صافي) مع حق تحصيل الرسوم. فهناك جهود مستمرة في العديد من البلدان لتطوير أشكال جديدة لتمويل البنية التحتية خارج إطار الميزانية العامة. يتم ذلك في سياق التعاون المتجدد والمتنوع بين الوكالات الحكومية والشركات العامة والخاصة، من أجل إنشاء وتطوير والحفاظ على شبكات البنية التحتية[1].

المطلب الأول: مفاهيم القطاع العام والقطاع الخاص

من خلال هذا المقال، سنتناول "تعريف القطاع العام" وارتباطه الوثيق بالدولة ككيان حاكم وإشرافي. سنستعرض دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وكيف يؤثر في التنمية الاقتصادية، كما سنوضح أيضا "مفهوم القطاع الخاص" ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] Comité technique 9, **Financement et Evaluation économique de l'AIPCR, financement des infrastructures routières guide sur les méthodes de financement et partenariat public / privé**, France, 1999, p10.

الفرع الأول: القطاع العام

القطاع العام يمثل الركيزة الأساسية في البنية الاقتصادية لأي دولة، حيث يسهم في تقديم الخدمات الأساسية وتوفير البنى التحتية الضرورية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

1- تعريف القطاع العام:

تعريفات كثيرة تشير إلى القطاع العام، وتطورت من عصر إلى آخر، حيث أصبح اليوم هناك نوع من الاستقرار في مفهومه وذلك بسبب تطور مفهوم الدولة وتطور تدخلها في الأنشطة الاقتصادية، ويمكن الإشارة إلى بعض أهم التعريفات الواردة في مفهوم القطاع العام:

- القطاع العام هو عبارة عن "مجموعة من المؤسسات أو وحدات قطاع الأعمال التي تديرها وتسيرها الحكومة"، وليس الغرض من هذه المؤسسات العامة بالضرورة الحصول على أقصى قدر من الأرباح من خلال إنتاج السلع والخدمات، بل توفير هذه السلع والخدمات للأفراد في المجتمع لتلبية احتياجاتهم بأفضل الأسعار المحددة من قبل الدولة، حيث يؤدي النشاط الحكومي لإدارة هذه المؤسسات إلى تفضيل آليات السوق وتسوية المنظومة السعرية[1]؛
- القطاع العام "ظاهرة اجتماعية واقتصادية جزئية وموضوعية نشأت مع نشوء الدولة وتبقى مستمرة معها"[2]؛
- القطاع العام هو "الجزء من الاقتصاد الذي يُعنى بصفقات الحكومة". تعتمد الحكومة في هذا القطاع على الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب ومصادر أخرى، وتؤثر على أوضاع الاقتصاد من خلال قراراتها فيما يتعلق بالإنفاق والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الحكومة سلطة كبيرة في توجيه الاقتصاد عبر تنفيذ

---

[1] ضياء مجيد، مرجع سابق، ص09.

[2] عارف دليلة، **القطاع العام في سورية: من الحماية إلى المنافسة**، من على الموقع: www.mafhoum.com، تاريخ التحميل: 2024/01/30.

السياسات المالية والضريبية والتي تؤثر بشكل مباشر على قرارات الإنفاق والاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني[1].

مما سبق نستنتج:

- القطاع العام "يمثل جزءًا أساسيًا من هيكل الدولة ونشاطاتها وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الدولة".
- هو وسيلة حكومية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها وتنفيذ صفقاتها بمختلف مجالات الاقتصاد والمجتمع.
- هدف وجود القطاع العام هو "تحقيق تغييرات في الهيكل الاقتصادي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".
- يتعامل القطاع العام بفاعلية مع الاقتصاد الوطني ويسهم في توجيه السياسات والبرامج التي تسهم في تحسين أوضاع المجتمع وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

2- مكونات القطاع العام:

يتكون القطاع العام من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام.

أ- قطاع الحكومة: يشمل الجهاز الإداري الحكومي والإدارة المحلية، بالإضافة إلى الهيئات العامة الخدمية والسيادية التي تشكل جزءًا من الموازنة العامة للدولة. هذا القطاع يعتبر عموداً فقرياً لوظائف الحكومة والإدارة العامة في البلاد.

ب- قطاع الأعمال العام: يتضمن مجموعة متنوعة من الكيانات الاقتصادية التي تخضع للرقابة والتنظيم من قبل الحكومة. يتألف هذا القطاع من الشركات القابضة والشركات التابعة، بالإضافة إلى الشركات العامة الأخرى التي تديرها الحكومة بموجب قوانين أو قراراتٍ خاصة. كما يتضمن هذا القطاع أيضا الهيئات

[1] عمر الأيوبي، **معجم الاقتصاد**، المعاجم الأكاديمية المتخصصة، أكاديميا انترناشونال، ط1، 1995، ص342.

الاقتصادية العامة التي تلعب دورًا مهمًا في تنظيم وتشجيع النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف اقتصادية تعود بالنفع على المجتمع بشكل عام.

والشكل التالي يوضح مكونات القطاع العام:

الشكل رقم (2-1): مكونات القطاع العام

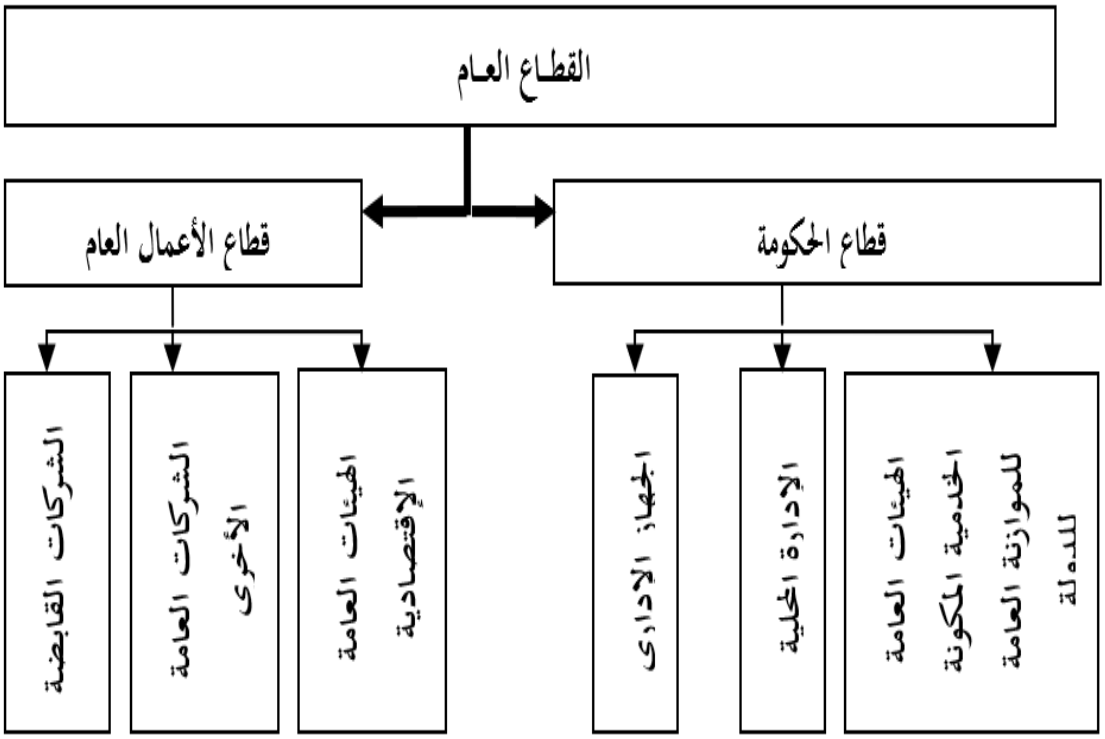

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الطرح النظري

الفرع الثاني: مفهوم القطاع الخاص ودوره التنموي

يعتبر القطاع الخاص القوة الدافعة الرئيسية لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي، حيث يتميز بقدرته على إنتاج الثروة وخلق فرص العمل بشكل يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل. تُشدد مدارس الفكر الاقتصادي، بالرغم من اختلاف توجهاتها، على أهمية القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، إذ يعتبر

وبشرط توفر البيئة المناسبة، المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال. حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السّائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية التنمية الاقتصادية.

1- تعريف القطاع الخاص

من أهم تعريفات القطاع الخاص نذكر:

- هو عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي، يمتلك الملكية الخاصة ويستند إلى نظام السوق والمنافسة. في هذا القطاع، تتسم العمليات بالمبادرة الخاصة وتتحمل المخاطر، وتُتخذ القرارات وتنفذ الأنشطة الاقتصادية بشكل مستقل[1]؛
- يُشدد على أن هدف القطاع الخاص الرئيسي هو تحقيق الربح على مستوى المشروع، وأن مصلحة الربح غالبًا تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها أحيانًا القطاع العام[2]؛
- يطلق عليه أيضا مصطلح الاقتصاد الحر يشير إلى النموذج الاقتصادي الذي يستند إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والذي يرتكز على المنافسة الشديدة ويهدف إلى تحقيق أقصى مستوى من الأرباح.

من أهم تعريفات القطاع الخاص:

من هذه التعريفات نستنتج أن:

- يسعى القطاع الخاص بالدرجة الأولى لتحقيق الأرباح؛

---

[1] OECD; **accelerating pre-poor growth through support private sector development**, 2004, p17 . http://www.oecd.org/dataoecd/53/21/34055384.pdf

[2] ضياء مجيد، مرجع سابق، ص18.

- تمثل المنافسة التامة بيئة جيدة لعمل القطاع الخاص لتحقيق أقصى الأرباح.

2- دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية

تُظهر العديد من الدراسات أهمية تطوير القطاع الخاص في تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام على المدى الطويل. وقد انعكس هذا التوجه في العديد من الدول منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي من خلال "عمليات خصخصة المؤسسات العامة وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي". تتضمن هذه العمليات إعادة توجيه الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل يزيد من مكانته في النشاط الاقتصادي. وهذا التحول ينتقل من الأهداف السياسية التي يعكسها القطاع العام إلى الأهداف الاقتصادية التي يعكسها القطاع الخاص. يأتي ذلك نتيجة للمزايا العديدة التي يتمتع بها القطاع الخاص مقارنةً بالقطاع العام، وذلك كما يلي[1]:

- يتميز القطاع الخاص بتركيزه على تحقيق الربح، بينما يكون القطاع العام غالبًا متسلطًا على الأهداف الاجتماعية بدلاً من الاقتصادية في نشاطاته؛

- يظهر القطاع الخاص كفاءة أكبر في إدارة الموارد، حيث يستغلها بشكل أفضل مقارنة بالقطاع العام الذي يميل إلى التبذير وعدم الحكمة في استخدام الموارد؛

- يمتلك القطاع الخاص القدرة على توفير الحوافز للعمالة، مما يعزز من الإنتاجية والأداء؛

- يدير القطاع الخاص نشاطه بشكل كفء، حيث يستهدف توظيف موظفين مؤهلين وماهرين؛

- يتميز القطاع الخاص بالمبادرة والإبداع والابتكار والتجديد في نشاطه الاقتصادي، مما يمكّنه من المنافسة والبقاء في السوق بفعالية بشكل مختلف عن القطاع العام.

---

[1]- بودخدخ كريم ، بودخدخ مسعود، **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول:"**دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول**"، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، ص4.

في دراسة أجراها البنك الدولي وشملت خمسين دولة نامية للمقارنة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): المقارنة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

	عالي	متوسط	منخفض
إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	24.6	19.9	18.3
الاستثمار الخاص	15.1	11.9	9.9
الاستثمار العام	9.5	8.0	8.4
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنويا)	أكبر من 5.0	ما بين 5.0 و 3.0	أقل من 3.0

المصدر: عدي قصيور، **الآثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية: دور الأسواق المالية والقطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 2002، ص101.

نلاحظ من الجدول السابق:

- وجود علاقة إيجابية ومباشرة بين حجم الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كلما تراجع حجم الاستثمار الخاص؛
- على الرغم من الارتفاع النسبي في الاستثمار العام واستقراره، يتراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. هذا يشير إلى أن الاستثمار الخاص يتميز بكفاءة أعلى مقارنة بالاستثمار العام؛
- إن ما يمكن استنتاجه من هذه الملاحظات هو أن الاستثمار الخاص يظهر كفاءة نسبية أعلى مما يعزز من معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالاستثمار العام.

3- الآثار السلبية للقطاع الخاص في الاقتصادي

على الرغم من الأهمية التي يحملها القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنه يترتب عليه العديد من المساوئ التي يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

- يُلاحظ تشاؤمًا مفرطًا بشأن قدرة القطاع الخاص على تحقيق تقدم رائد في التنمية وتحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية؛
- هناك مخاوف من أن السيطرة الاقتصادية، بمعنى سيطرة رؤوس الأموال الخاصة، قد تؤدي إلى سيطرة على السلطة السياسية؛
- ينتج تراكم الثروة في أيدي القلة عن انتشار الفقر والبؤس بين العديد من المواطنين، مما يشكل قضية اجتماعية مثيرة للقلق؛
- يمكن أن تسفر السيطرة على رأس المال الخاص عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعل اقتصادات الدول النامية تعتمد بشكل كبير على الهيمنة والتبعية الخارجية، مما يزيد من معاناة الأفراد ويؤدي إلى فقدان استقلالهم الاقتصادي والسياسي؛
- القطاع الخاص قد يؤدي إلى "التأثير على المجتمعات النامية من خلال فتحها للثقافات والعادات والقيم الغربية والتأثير بشكل سلبي على الثقافة والهوية المحلية".

المطلب الثاني: أساليب تمويل البنية التحتية

تاريخيًا، كان بناء البنية التحتية يُعتبر مسؤولية اقتصادية حكومية، حيث تشمل هذه المسؤولية إقامة مشروعات جديدة، إعادة بناء المشروعات القائمة، وصيانة المشروعات الحالية بطريقة مناسبة. ولتنفيذ هذه

[1]- موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر–**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص 244-245.

العمليات، كان من الضروري توفير تمويل كبير ورؤوس أموال ضخمة[1]. نلخص فيما يلي الأساليب الأكثر استخداماً في تمويل البنية التحتية[2]:

1- الميزانية (المدفوعات التحويلية):

تقوم الدولة بتحويل مخصصات مالية إلى الولايات والبلديات لتغطية تكاليف التزامات الخدمة العامة، وتشمل هذه التحويلات المنح والمساهمات واتفاقات التمويل. تُقدم هذه التحويلات بدون شروط محددة وغير مقيدة، ولا تتطلب استرداداً مالياً. على سبيل المثال، في اتفاقيات المساهمة، يتم تحديد حد أقصى للمبلغ وكيفية استخدامه لتعزيز أهداف البرنامج. يسمح هذا بزيادة سيطرة الدولة وتحقيق أهداف البرامج والسياسات، ولكن يمكن أن يؤدي إلى فقدان السيطرة من قبل البلديات والولايات في إدارة الأموال. آلية التمويل من الميزانية تستخدم على نطاق واسع لتمويل البنية التحتية، وتختلف عن آليات الديون بعدم شمولها لتكاليف مستقبلية. ومع ذلك، قد لا تعزز الإنصاف لأنها تعتمد أساساً على الضرائب، مما يمكن بعض الأفراد من تكبد تكاليف البنية التحتية دون أن يحققوا منافع مباشرة منها.

2- القروض:

تعتمد الدولة على القروض، الكفالات، وبرامج الوصول إلى رؤوس الأموال لتمويل البنية التحتية. برامج الوصول إلى رؤوس الأموال تعتبر ضماناً للقروض، حيث يكون المقرض مؤسسة خاصة، والمقترض يمثله البلديات و/أو الولايات. يدفع المقترض والدولة مبلغاً كاحتياط في حالة عدم استرداد القرض، مما يقلل من مخاطر القرض للمؤسسة الخاصة ويتيح توفير قروض ذات مخاطر كبيرة. ومع ذلك، هناك قيود على استخدام هذه الآلية، وقد تجد بعض الولايات الأصغر والنائية أو الريفية صعوبة في الحصول على قروض.

---

[1] طارق الله خان، **قضايا وحالات تطبيقية في التمويل الخاص لمشروعات البنية الأساسية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي**، بحث مقدم لندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 11-13 أكتوبر 1999، ص219.

[2] Infrastructure Canada, **financement des infrastructures: une analyse de la documentation sur les mécanismes de financement**, Canada, 2004, p p 3-11.

3- السندات:

تعتبر السندات نوعًا من القروض، حيث يلتزم المقترض بسداد رأس المال والفوائد إلى تاريخ معين. يحق للحكومة إصدار وبيع سندات لتمويل مشاريع البنية التحتية. تتميز السندات بتوفير تمويل فوري وقد تكون معفاة من الضرائب لجذب الاستثمار الخاص، كما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أن المجتمعات الصغيرة (البلديات والولايات) التي ليس لها تصنيف ائتماني جيد، لا تكون قادرة على استعمال هاته الآلية بالإضافة إلى وجود تكاليف إدارية وقانونية لإصدار السندات.

4- الصندوق الاستئماني:

تُمكّن ضريبة التخصيص من تخصيص نسبة معينة من الإيرادات الضريبية للصندوق الاستئماني، يُخصص لتمويل مشاريع البنية التحتية بمجال معين. في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، تُخصص صناديق الطرق جزءًا كبيرًا من الإيرادات لصيانة وتطوير الطرق ووسائل النقل. توفّر هذه الصناديق نهجًا فعّالًا وعادلاً لتمويل تحسين البنية التحتية، حيث لا تفرض تكاليف طويلة المدى على المدى الزمني، بخلاف السندات، لأن دخلها من مستخدمي البنية التحتية، على سبيل المثال يمكن أن تستخدم ضريبة البنزين لتمويل صندوق الطرق.

5- صناديق القروض المتجددة (بنوك الدولة للبنية التحتية):

الصندوق المتجدد يُعد آلية رئيسية في هيكل الحكومة، حيث يوفر مصدرًا دائمًا لرؤوس الأموال، مُخصصًا لتقديم قروض بفائدة أقل من السوق. يُوجه تمويله نحو مشاريع البنية التحتية الحيوية، وفي الولايات المتحدة يُعرف باسم "بنوك الدولة للبنية التحتية". على سبيل المثال، الصندوق المتجدد الذي تديره وكالة حماية البيئة لتمويل مشاريع البنية التحتية المتعلقة بتوفير المياه الصالحة للشرب.

6- حقوق التنمية:

البلديات غالبًا ما تعتمد على حقوق التنمية بدلاً من رفع ضريبة العقارات لتمويل المشاريع البنية التحتية الجديدة. تخصص حقوق التنمية للسكان الجدد الذين يستفيدون أكثر من هذه المشاريع. على الرغم من أن هذه الآلية قد استُخدمت في البلديات الكندية لأكثر من 20 عامًا، إلا أنها ليست دائمًا فعالة، حيث قد تفشل في مواكبة الزيادة الكبيرة في تكاليف صيانة وتشغيل البنية التحتية. بالتالي، تتعين على البلديات البحث عن مصادر إضافية لتمويل المشاريع الجديدة وتحسين الأنظمة القائمة.

7- تمويل المناطق الخاصة:

هو نهج آخر لتمويل بنية تحتية جديدة يعود بالنفع على سكان المنطقة، ويتم ذلك من خلال إنشاء منطقة حضرية تعرف عادة بمنطقة الخدمة المحلية، عبر فرض رسوم وضرائب تُخصص لتمويل مشاريع بنية تحتية إضافية. تستخدم هذه الآلية على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة في ولاية كاليفورنيا.

8- الشراكة بين القطاع العام والخاص

تزايد الطلب على خدمات البنية التحتية وقلة الموارد العامة أدت إلى دعوة حكومات كثير من الدول للقطاع الخاص للمشاركة في تقديم هذه الخدمات من خلال شراكات طويلة الأجل. تعتبر شراكة القطاعين العام والخاص اتفاقًا تعاقديًا بين السلطة العامة وكيان من القطاع الخاص، تستمر لفترات متفاوتة، بهدف تحقيق أقصى قدر من العائد مع تحمل المخاطر المشتركة[1]. سيتم التعمق في هذا الموضوع من خلال المطلب القادم.

[1] شادي عدنان علي، **تحليل انتشار شراكات القطاعين العام والخاص في تنمية البنية التحتية، جغرافيا وقطاعيا وأهم محدداتها**، مقال بالمجلة العلمية الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ص ص 973-977.

9- التسعير:

وذلك بوجود شركة عامة حكومية تضمن خدمات البنية التحتية اللازمة، من خلال فرض رسوم على المستخدمين. وتهدف بذلك إلى تطوير الخدمة العامة لوجود تمويل ذاتي لها، وكذا ضمان الاستثمارات اللازمة لاستمرار هذه الخدمة في المستقبل[1].

10- التأجير:

من خلال تأجير شركة خاصة الخدمة العامة لبنيتها التحتية لطرف آخر، على سبيل المثال، امتلاكها سكك حديدية وتأجير المحطات والطرق. وبذلك تحصل على الإيجار الذي يعوض تكاليف الاستثمار والصيانة ويسمح بربح معقول[2].

المطلب الثالث: مشاركة القطاع الخاص كبديل تمويلي

مع ارتفاع مستوى المعيشة، تزداد الضغوط على الحكومات لتحسين البنية التحتية وتقديم خدمات متقدمة للمواطنين. في الماضي، كانت الحكومات تعتمد على تخصيصات مالية ضخمة في ميزانياتها لتنفيذ هذه المشاريع، مما يؤدي إلى ارتفاع الضرائب والاقتراض. ولتجنب هذا الأمر، بدأت الحكومات في استكشاف وسائل أخرى لتمويل المشاريع الكبيرة، مثل تشجيع دور القطاع الخاص في إقامة وتمويل مشاريع البنية التحتية، مما يقلل من عبء الحكومة ويمنع تحميل الأجيال القادمة تكاليف هذه المشاريع[3].

---

[1] JOUBERT Gills, **Le renouvellement et le développement des infrastructures et des services de transport: les mécanismes de financement à revoir**, Article lors du 17éme forum pour " le partenariat avec l'Afrique (FPA)", 8077, Addis-Abeba, Éthiopie, p6.

[2] نفس المرجع، ص5.

[3] أمل نجاح البشبيشي، **نظام البناء-التشغيل-التحويل BOT، هل هناك حاجة لبديل؟** مقال بمجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 28، 2002، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، ص80.

شجع البنك الدولي على مشاركة القطاع الخاص في تنمية البنية التحتية من خلال مؤسساته المختلفة مثل البنك الدولي لإعادة الإنشاء والتنمية IBRD، وبنك التصدير والاستيراد EXIM، والبنك الأوربي للإنشاء والتنمية EBRD، وكذا صندوق النقد الدولي IMF. كما قام بتيسير هذه الشراكة مؤسسات مالية دولية أخرى منها: بنوك تجارية، ووكالات حكومية مثل OECF وODA، من خلال تقديم قروض لدعم دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع البنية التحتية في الدول الآسيوية[1]. الأمر الذي ساهم في تقديم خدمات البنية التحتية في الدول النامية، التي تعاني من سوء إدارة وضعف أداء قطاع البنية التحتية، من خلال توفير التمويل الضروري.

تعتمد مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات مشاريع البنية التحتية على مدى نقل ملكية الأصول والإدارة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتترافق مع تحويل ملموس للمخاطر المالية والفنية. يظهر نظام البناء-التشغيل-التحويل BOT كأحد الأساليب الرئيسية لمشاركة القطاع الخاص[*].

الفرع الأول: تعريف عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية

يعتبر عقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية BOT من الأساليب الجديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، فماذا يقصد به؟

مصطلح البوت[2][**] B.O.T ليس اصطلاحا قانونيا، وليس له تعريف قانوني متفق عليه[3]، ولكن بالرغم

---

[1] عبد الرحيم الساعاتي، **خصخصة إدارة وبناء وتشغيل البنية التحتية في المملكة العربية السعودية**، بحث مقدم في ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيزة، جدة، السعودية، 11-13 أكتوبر 1999، ص180.

[*] أنظر للتفصيل: أمل نجاح البشبيشي نظام البناء-التشغيل-التحويل BOT هل هناك حاجة لبديل؟ مقال بمجلة "بحوث اقتصادية عربية"، العدد 28، 2002، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، ص81.

[**] مصطلح BOT أو BOOT يعبران عن الأمر ذاته، حيث أن هناك من الفقهاء من يضيف حرفا آخرا، وهو الحرف الأول من كلمة Own والتي تعني التملك، وقد وقع خلاف بين الفقهاء في عبارة "نقل الملكية" حيث وجد الغالبية أنها غير دقيقة على اعتبار أن الدولة هي صاحبة الملكية، وما ينتقل للقطاع الخاص هو الحيازة فقط، للمزيد أنظر: "صبوع صهيب النظام القانوني لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T وتطبيقاته في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، ص ص 4-7.

[3] شماشمة هاجر، **عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) وتطبيقاته في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص8.

من ذلك قد اكتسب قبولا دوليا وصارت له دلالة محددة ومنضبطة في العمل الدولي[1]. وهو اختصار لثلاثة مصطلحات انجليزية تعني على التوالي:

- Build : وتعني بناء وإقامة المشروع؛
- Operate : وتعني تشغيل واستغلال المشروع؛
- Transfer : وتعني نقل وتسليم ملكية المشروع إلى الإدارة التي طلبت إنشاء هذا المشروع.

استخدم هذا الاصطلاح باللغة الإنجليزية (B.O.T) Build-Operate-Transfer لأول مرة رئيس الوزراء التركي الراحل "Turgut Ozal"، وذلك في بداية الثمانينات من القرن الماضي.

يشير نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية إلى المشروعات التي يتعهد فيها القطاع العام بإنشاء مرفق عام عبر شركة المشروع، سواء كانت شركة وطنية أو أجنبية. يتم تنفيذ المشروع وتشغيله لفترة زمنية محددة قبل نقل ملكيته إلى الدولة. وفقًا لتعريف لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (أونسترال)، يُعتبر هذا النظام شكلًا من أشكال تمويل المشاريع، حيث تُمنح شركة المشروع الاتحاد المالي لبناء وتشغيل المشروع، وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحًا من تشغيله، ثم يتم نقل ملكيته إلى القطاع العام في نهاية المدة المتفق عليها[2].

تفصيلاً في تشريعاتها لجذب الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية، قامت بعض الدول بإصدار قوانين تنظم التعاقد على أساس صيغة (بوت). على سبيل المثال، قانون تركيا رقم 3996 لسنة 1994 يتناول عقد البوت، حيث يُعرف كنموذج تمويلي خاص يتطلب تكنولوجيا عالية ورأس مال مستثمر عال. يتيح هذا العقد للمتعهد استعادة قيمة استثماراته من خلال إلزام المانح أو المستفيدين بشراء الخدمات أو المنتجات خلال فترة إدارته[3].

---

[1] خالد ممدوح إبراهيم، **الإطار التعاقدي لعقود الاستثمار**، بحث مقدم لندوة (عقود المشاركة وآثارها (PPP)، القاهرة، مصر، أوت 2007، ص330.

[2] خالد ممدوح إبراهيم، نفس المرجع، ص330.

[3] علي صباح خضير الجنابي، **الطبيعة القانونية لعقد البوت B.O.T**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مجلد1، عدد 36، النجف، العراق، 2015، ص551.

كما تُعرف أيضا عقود البوت أنها صيغ جديدة ومستحدثة من العقود الإدارية، حيث تستخدم لتنفيذ مشاريع ضخمة يتعهد بها الحكومة لشركة وطنية أو أجنبية. تقوم الشركة ببناء المشروع وتشغيله لصالحها لفترة محددة، ملتزمة بنقل ملكيته إلى الدولة أو إلى هيئاتها العامة بعد انتهاء المدة المتفق عليها[1].

موقف القانون الجزائري من عقود BOT غير معروف باسم BOT في التشريعات الجزائرية. ومع ذلك، يمكن الرجوع إلى قانون المياه لفهم صيغة مشابهة لهذا النوع من العقود. وذلك من خلال نص المادة 17 الذي يشير إلى مكونات الأملاك العمومية الاصطناعية للمياه، حيث يُحدد أن هذه المكونات تخضع للدولة بعد انقضاء عقد الامتياز أو التفويض المبرم مع شخص طبيعي أو معنوي، والذي يخضع للقانون العام أو الخاص. يظهر هذا النص توفر جميع العمليات المشمولة في عقود BOT، بما في ذلك الإنجاز أو البناء والاستغلال، مع إعادة المنشآت إلى ملكية الدولة بعد انقضاء فترة الامتياز أو التفويض[2].

ويحمل مصطلح "الامتياز" المنصوص عليه في القانون المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، نفس المعنى، إذ جاء في نص المادة 2 أنه: "... الامتياز حق تمنحه الدولة المتعامل يستغل بموجبه شبكة ويطورها فوق إقليم محدد ولمدة محددة، بهدف بيع الكهرباء أو الغاز الموزع بواسطة القنوات"، وأضافت المادة 7 أنه: "ينجز المنشآت الجديدة لإنتاج الكهرباء ويستغلها كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص أو العام حائز لرخصة الاستغلال"[3].

ومنه يمكن تعريف عقد البوت كاتفاق تتعهد بموجبه الدولة أو جهة معنوية عامة بإنشاء مشروع على نفقته، وذلك لتلبية احتياجات العامة للأفراد، ويُكلَّف الإدارة لشخص معنوي خاص، سواء كان وطنيًا أو أجنبيًا أو

---

[1] بولقواس سناء، **أهمية التحكيم كأسلوب لحل منازعات عقود البوت في إنشاء وتسيير المرافق العامة ومخاطره على الدول المضيفة**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ص139.

[2] سميرة حصايم، **عقود BOT: إطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون التعاون الدولي، مدرسة الدكتوراه للعلوم القانونية والسياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص11.

[3] نفس المرجع، ص12.

مشتركًا، لفترة زمنية معينة وبشروط محددة، وتحت إشراف ورقابة الدولة. في نهاية المدة، يتم تحويل المشروع بحالة جيدة إلى ملكية الدولة[1].

الفرع الثاني: صيغ نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية

من بين الصيغ التعاقدية لنظام البوت ما ينصب على مشاريع جديدة، ومنها تتعلق بمشاريع قائمة بحاجة إلى تحديث أو تجديد.

1- الصيغ التعاقدية المنصبة على مشاريع جديدة:

تتم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإقامة مشاريع تنموية جديدة عبر عدة صيغ وأشكال، ومن بين هذه الصيغ:

- **نظام البناء والإيجار ونقل الملكية (B.T):** حيث تقوم شركة المشروع ببناء المشروع ثم تؤجره لشركة أخرى لإدارته وتشغيله، أو قد تؤجره للدولة مع حق انتفاع وعائد[2].

- **نظام البناء والتملك والتشغيل (B.O.O):** يشمل هذا النظام "مشروعات يستثمر فيها القطاع الخاص دون وجود أجل نهائي"، حيث يمتلك المشروع القطاع الخاص وينتهي تلقائيًا بانتهاء فترة الامتياز. ومن أمثلته أن تمنح الحكومة مستثمر معين حق التنقيب عن البترول، فيتطلب تنفيذ هذا الامتياز إنشاء طرق معينة أو جسور، لتسهيل عمليات الانتقال، وعندما ينتهي الامتياز الأصلي تنتهي أهمية هذه المشروعات بالتبعية[3].

---

[1] يوسف محمود عدنان العربيد، **نظام البناء والتشغيل والتحويل BOT**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 30، العدد 3، اللاذقية، سوريا، 2008، ص180.

[2] بولقواس سناء، مرجع سابق، ص140.

[3] محمود مصطفى الزعارير، **سياسة التخاصية دراسة قانونية اقتصادية تطبيقية لخصخصة المشروعات العامة في الأردن ومصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص180.

- **عقد التصميم البناء، التمويل والتشغيل (D.B.F.O):** حيث يبادر المقاول الذكي بالمبادرة لاكتشاف فرص إقامة مشروع جديد ويقوم بتصميمه وبنائه وتمويله وتشغيله[1].

2- **الأشكال التعاقدية المنصبة على مشاريع قائمة:**

- **عقد التحديث التملك، التشغيل والتحويل (M.O.O.T):** يتعلق بتحديث المشروع تكنولوجيا وتشغيله لفترة محددة، ثم يُحول ملكيته إلى القطاع العام[2].

- **مشروعات تأهيل تملك تشغيل (R.O.O):** يتضمن إصلاح وتطوير المشروعات التي أصبحت غير اقتصادية بسبب التآكل، حيث يقوم القطاع الخاص بتملكها وتشغيلها[3].

- **مشروعات البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT):** يمنح حق التملك لصاحب الامتياز، ولكن بشكل مؤقت حيث تعود الملكية للدولة بعد انتهاء الفترة[4].

- **مشروعات البناء والامتلاك المرحلي والتأجير التمويلي والتحويل (BOLT):** تناسب المشروعات التي تحتاج إلى آلات رأسمالية، حيث يتم تأجيرها لشركة أخرى للتشغيل خلال فترة الامتياز، أو قد تقوم الحكومة بتأجير المشروع مقابل حق انتفاع وعائد تحصل عليه[5].

- **مشروعات البناء والتشغيل وتجديد عقد الامتياز (BOR):** يتيح للطرفين التفاوض المستمر لتجديد عقد الامتياز بناءً على التقنيات المستخدمة أو اكتشاف موارد جديدة[6].

---

[1] نفس المرجع، ص182.

[2] سميرة حصايم، مرجع سابق، ص21.

[3] محمود مصطفى الزعارير، مرجع سابق، ص182.

[4] أمل نجاح البشبيشي، "نظام البناء والتشغيل والتحويل"، مقال بمجلة جسر التنمية، العدد 35، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص6.

[5] نفس المرجع، ص7.

[6] نفس المرجع، ص7.

إضافة إلى هذه الصيغ، يوجد صيغ وأشكال أخرى نذكر منها*:

- عقد التأجير والتدريب والتحويل (LTT)؛
- عقد التصميم والبناء والتشغيل والتحويل (DBOT)؛
- عقد البناء والتحويل والتشغيل (BTO)؛
- عقد التحديث والتشغيل والتحويل (ROT)؛
- عقد البناء والتأجير ونقل الملكية (BRT OF BLT)؛
- عقد الإيجار والتجديد والتشغيل ونقل الملكية (LROT)؛
- عقد البناء والتمويل ونقل الملكية (BFT)؛
- عقد البناء التملك والتشغيل والدعم والتحويل (BOOST)؛
- عقد التجهيز والتشغيل والتحويل (FOT).

الفرع الثالث: خصائص نظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية

ويمكن ذكر أهم خصائص أسلوب (BOT) فيما يلي[1]:

- الشركة المستثمرة هي شركة قطاع خاص تحصل على امتياز من الحكومة لإقامة مشروع بنية تحتية، وتتولى جميع مراحله من التصميم إلى التشغيل، وتستفيد من "عوائده" لفترة معينة؛

- بعد انتهاء فترة الامتياز، تنقل الشركة ملكية المشروع للحكومة، وتهدف فترة الامتياز إلى "تحقيق عوائد تكفي لتغطية رأس المال المستثمر وتحقيق أرباح للشركة"؛

* للمزيد من التوضيح انظر: صبوع صهيب، النظام القانوني لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T وتطبيقاته في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع الإدارة العامة، القانون وتسيير الإقليم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2013، ص ص 18-28.

[1] أحمد بن حسن بن أحمد الحسني، **دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة BOT**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى، مكة، السعودية، 2005، ص13.

- الاستثمار بهذا الأسلوب يقلل من العبء المالي على الحكومات، خاصة في البلدان النامية التي تواجه زيادة مستمرة في الإنفاق الحكومي؛

- يؤدي الاستثمار بهذا الأسلوب إلى "زيادة كفاءة استخدام موارد المجتمع"، حيث يتمتع القطاع الخاص بفعالية أكبر في الإنتاج والتسويق مقارنةً بالقطاع العام؛

- الاستثمار في مشاريع البنية التحتية بنظام البوت يحقق أرباحاً مرتفعة للقطاع الخاص، حيث تشير دراسات تطبيقية إلى إمكانية تحقيق عوائد تصل في بعض الحالات إلى 96%.

كما يمكن إضافة مميزات وخصائص أخرى لنظام البوت في النقاط التالية[1]:

- عقود البوت تتم بين طرفين، الأول من القطاع العام والثاني من القطاع الخاص، سواءا كان وطنيا أو أجنبيا؛

- هدف هذه العقود هو إنشاء مشاريع بنية تحتية أو مرافق اقتصادية عامة؛

- تستمر ملكية الجهة الإدارية المتعاقدة للمرفق العام طوال فترة العقد، مما يمنحها حق الرقابة والإشراف على شركة المشروع خلال فترة العقد؛

- يتحمل المستثمر تمويل إنشاء وتشغيل المشروع بصورة كلية وأحادية، وقد يشمل العقد مشاركة جزئية للمستثمر بنسب محددة؛

- المستثمر ملزم بإعادة المشروع للجهة الإدارية في نهاية فترة العقد بدون مقابل، مع تأهيله وتجهيزه للتشغيل.

[1] صبوع صهيب، **النظام القانوني لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T وتطبيقاته في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع الإدارة العامة، القانون وتسيير الإقليم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2013، ص ص 15-18.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم مناقشته في هذا الفصل، قمنا بتوضيح المفاهيم الأساسية للاستثمار، كما تم التركيز أساسًا على تحديد خصائص مشروعات البنية التحتية ومفهومها، وتبيان ما إذا كان القطاع الخاص قادرًا على الاستثمار في هذا المجال من خلال عمليات البناء والتشغيل والصيانة والإدارة، أو إذا كان هناك حاجة للدولة لتقديم هذه الخدمات والحفاظ على دورها. وفي النهاية، تم التأكيد على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر واحدة من الاستراتيجيات المهمة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر أساسية لتحقيق تنمية مستدامة وتوفير خدمات ذات جودة عالية للمواطنين. يتيح هذا التعاون الاستفادة من مزايا كل قطاع بشكل فعّال، حيث يتمكن القطاع العام من تحديد الأولويات الاستراتيجية والسياسات العامة، بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الخبرات التقنية والكفاءات الإدارية والتمويل اللازم.

في سياق توفير البنية التحتية، يمكن للقطاع العام أن يلعب دورًا رئيسيًا في توفير التمويل الضروري لمشاريع البنية التحتية الكبيرة والمكلفة، بينما يمكن للقطاع الخاص تقديم التكنولوجيا والتخطيط الفعّال لتنفيذ هذه المشاريع. على سبيل المثال، في مجال الطاقة، يمكن للحكومة تمويل مشروعات البنية التحتية الطاقية الكبيرة، في حين تقوم الشركات الخاصة بتصميم وتنفيذ الأنظمة والمعدات.

تعزز الشراكة بين القطاعين أيضًا من مستوى التكامل في تقديم الخدمات. يمكن للقطاع الخاص تقديم حلول مبتكرة وفعّالة من حيث التكلفة، بينما يمكن للقطاع العام ضمان توفير هذه الخدمات للجمهور بشكل شامل وعادل. على سبيل المثال، في مجال الصحة، يمكن للشركات الخاصة تقديم خدمات طبية متقدمة، بينما يلعب القطاع العام دورًا في توسيع نطاق هذه الخدمات لتشمل جميع شرائح المجتمع.

هذا النهج يسمح للدولة بالتركيز على تحديد الأهداف الإستراتيجية ومتابعة تنفيذ السياسات العامة، مع الحفاظ على دورها الأساسي في حماية حقوق المواطنين وضمان العدالة الاجتماعية. بالتالي، يمكن القول إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل إستراتيجية فعّالة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المجتمع بشكل عام.

الفصل الثالث

النمو الاقتصادي والبنى التحتية في ظل الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

اعتمدت الجزائر برامجا وخططًا متنوعة لإصلاح وتنمية اقتصادها بعد استقلالها السياسي. متبعة برامج ونماذج اقتصادية مختلفة لتصحيح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها. واستندت في ذلك إلى إمكانياتها الذاتية. وفي نهاية الثمانينات، ومع تزايد الاختلالات وتحديات التمويل، لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية للحصول على موارد خارجية.

تطلب هذه المؤسسات إجراء إصلاحات اقتصادية كشرط للتمويل، وبالتالي اعتمدت الجزائر العديد من البرامج الإصلاحية المدعومة من تلك المؤسسات حتى عام 1998. في بداية الألفية الثالثة، استفادت الجزائر من الظروف الداخلية والخارجية الملائمة لتنفيذ برامج تنموية ضخمة، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي. أثرت هذه التطورات على مؤشرات الأداء والنمو الاقتصادي، وتم وضع وتنفيذ برامج متنوعة للإنفاق العام.

هذا الفصل هو عبارة عن عرض لمختلف التطورات وجوانب الإصلاح التي شهدها الاقتصاد الجزائري، مع ابراز العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار في البنى التحتية.

فبعد أن استعرضنا في الفصلين السابقين مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والاستثمار في البنى التحتية وكذا إشكالية تمويلها، سنحاول في هذا الفصل تحديد العلاقة بينهما في واقع الاقتصاد من خلال المبحث الأول. وفي المبحث الثاني نتطرق إلى مخططات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر. أما المبحث الثالث سيتناول ملاحظات عن هاته الإصلاحات وخصائص النمو في الجزائر.

المبحث الأول: علاقة الإنفاق العام على البنية التحتية بالنمو الاقتصادي

في ظل الأزمات الاقتصادية والنمو المنخفض، يعود استثمار الحكومات في البنية التحتية إلى الصدارة. يشير منطق الكيترية إلى أن هذا الاستثمار قد يكون له تأثير توسعي على الطلب الكلي، مما يؤثر بشكل كبير على أساسيات الاقتصاد مثل الاستهلاك والاستثمار. من جهة أخرى، يمكن للاستثمار في البنية التحتية على المدى الطويل تحسين هيكل الاقتصاد، وزيادة الربحية، وتعزيز سوق العمل، مما يؤثر إيجاباً على الإنتاجية وقدرة الدولة على المنافسة في الأسواق الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للاستثمار في البنية التحتية تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي[1]. سنناقش في هذا المبحث العلاقة التي تجمع الانفاق على البنية التحتية بالنمو الاقتصادي، بتوضيح مختلف آليات تأثير البنية التحتية في النمو الاقتصادي، وهو مضمون هذا البحث.

المطلب الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق على البنى التحتية والنمو الاقتصادي

تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية من دور الحارس إلى دور المتدخل، أدى إلى زيادة تعدد مهامها ونفقاتها. يُعتبر الإنفاق الحكومي أحد الأدوات الرئيسية للسياسة المالية. وتوجد جدليات حول علاقته بالنمو الاقتصادي بناءً على قوانين مختلفة منها قانون "فاجنر" وفرضية "كينز".

[1] BAYOUDH Mohamed, "investissement en infrastructure publique et croissance en Tunisie: une analyse en équilibre général calculable", Thèse présentée pour l'obtention de doctorat en science économique, département d 'économie, université Laval, Québec, Canada, 2012, p10.

الفرع الأول: قانون فاجنر (Wagner's law)

يشير قانون "فاجنر" إلى العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي. وفقًا لهذا القانون، يؤدي النمو إلى زيادة الأنشطة والوظائف الحكومية[1]، وعليه يكون اتجاه السببية من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي، حيث يؤدي النمو إلى توسع نشاط الدولة على المدى الطويل[2].مما يعزز الإنفاق الحكومي ويزيد الموارد المتاحة للحكومة. يركز "فاجنر" على تزايد الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات النمو[3]، مما يستدعي زيادة الإنفاق الحكومي لتلبية الاحتياجات المتزايدة، ويتوقع "زيادة الإنفاق في القطاعات التعليمية والصحية والاجتماعية". هذا التفضيل للنمو الاقتصادي يُعتبر دافعًا لزيادة التدخل الحكومي في تمويل وإدارة الاحتكارات الطبيعية[4].

الفرع الثاني: فرضية "كينز (Keynes hypothesis)":

تبرز المدرسة الكينزية ضرورة التدخل الحكومي في مواجهة أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، مع اعتبارها أن الاقتصاد غير مستقر ولا يصحح ذاتياً كما يراه الكلاسيكيون. يفترض كينز أن الأزمة هي نتيجة لنقص الطلب، ويشدد على أهمية الطلب الفعال لتحقيق التشغيل الكامل. ويُظهر أن التدخل الحكومي لا يقتصر على السياسة المالية والنقدية فقط، بل يشمل أيضًا القيام بأعمال عامة وإنشاء المرافق.

---

[1] Roosemarina, Rambe and Retno, EKaputri, Wagner's Law Vs Keynes' Hypothesis: Empirical Evidence from Java and Sumatra Indonesia, International Journal of Economics, Business and Management Research, Vol5, No7, 2021, p23.

[2] Julian, Inchauspe, et al, Wagner's Law and the Dynamics of Government Spending in Indonesia, Bulletin of Indonesian Economic Studies, Taylor & Francis & ANU Indonesia Project, 2020, p3.

[3] خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الاستثماري في مصر، مجلة بحوث الشرق الأوسط والدراسات الاقتصادية العدد الرابع والأربعون جامعة عين شمس، 2018، ص258.

[4] سالم عبد الله محمد باسويد، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 17، العدد 16، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية اليمن 2017، ص231.

يعتقد كينز أن الإنفاق الحكومي سيعزز الطلب الفعّال، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار وبالتالي زيادة معدلات التشغيل. يُفسر نمو الدخل الوطني في رؤية كينز عبر تأثير المضاعف على إجمالي الطلب، وبالتالي تحقيق مستوى إنتاج أعلى. يعتبر كينز الإنفاق الحكومي محركًا للنمو الاقتصادي[1]، حيث تتجه السببية من الإنفاق الحكومي نحو الناتج المحلي الإجمالي، ويفسر هذا بوساطة التوازن الكلي عندما يتساوى الناتج مع الطلب الكلي[2].

تنطلق النظرية الكينزية من فكرة أن الإنفاق الحكومي يمارس تأثيرًا إيجابيًا على نمو الاقتصاد، حيث يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة لتبني سياسة مالية توسعية. وليس فقط هذا، بل يُشجع الإنفاق الحكومي أيضًا على زيادة الاستثمارات الخاصة. وفقًا لمبادئ النظرية الكينزية، يُعتبر الإنفاق الحكومي متغيرًا خارجيًا يمارس تأثيرًا على الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن للسياسة المالية الاعتماد عليه كوسيلة للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي[3].

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على البنية التحتية في النمو الاقتصادي

يركز النقاش الدولي الحالي على إيجاد وسائل لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الحياة في الدول النامية ذات الدخل المنخفض. يتناول هذا النقاش أهمية زيادة الاستثمارات العامة، خاصة في مجال البنية التحتية الأساسية، كوسيلة لتعزيز التنمية، وتمويلها بزيادة المساعدات وتخفيف عبء الديون.

تشدد الحجج المشتركة على أهمية "الدفعة الكبرى" في الاستثمار العام في البنية التحتية، حيث يُعتبر أن خدمات البنية التحتية تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي. يُؤكد النقاش على تأثير البنية التحتية في تحسين إنتاجية

[1] Roosemarina, Rambe and Retno, EKaputri, Wagner's Law Vs Keynes' Hypothesis: Empirical Evidence from Java and Sumatra Indonesia, International Journal of Economics, Business and Management Research, Vol5, No7, 2021, p23.

[2] أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 1980-2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

[3] Magazzino, Cosimo, Wagner Versus Keynes: Public Spending and National Income in Italy, Journal of Policy Modeling. Elsevier, Vol 34, No 6. 2012, p890.

المدخلات ومعدل العائد على رأس المال، خاصة عندما تكون هناك انخفاض في أرصدة البنية التحتية في المرحلة الأولى (قنوات تقليدية). كما يشير إلى التأثير المتداخل بين الصحة والتعليم كقنوات حديثة تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي[1].

الفرع الأول: قنوات تقليدية

عادة هناك ثلاث قنوات "تقليدية"، من خلالها تؤثر البنية التحتية على النمو الاقتصادي تأثيرا مباشرا على إنتاجية المدخلات الخاصة للإنتاج، الأثر التكاملي على الاستثمار الخاص، أثر المزاحمة على الإنفاق الخاص من خلال النظام المالي كما يلي[2]:

1- التأثير على إنتاجية المدخلات الخاصة:

يُعد التأثير المباشر للبنية التحتية على الإنتاجية واحدًا من الجوانب الرئيسية التي تبرز أهمية نمو رأسمال العام. في ظل تكامل عوامل الإنتاج في الاقتصاد، يؤدي ارتفاع رأس المال العام في البنية التحتية إلى تحسين إنتاجية المدخلات الأخرى، مثل العمل ورأسمال القطاع الخاص، مما ينتج عنه تقليل في تكاليف إنتاج الوحدة. يتمثل الأثر الإيجابي لهذا التحسين للإنتاجية في تحفيز النمو الاقتصادي. في الاقتصادات المتقدمة، قد تكون تلك الآثار محدودة، لكن في الدول ذات الدخل المنخفض، يمكن أن تكون هذه التحسينات ذات أهمية كبيرة. وبالمقابل، يمكن أن تسهم زيادة في إنتاجية رأسمال القطاع الخاص في تعزيز معدلات الاستثمار الخاص وتحفيز عملية النمو الاقتصادي.

[1] AGENOR Pierre-Richard and DODSON Blanca Moreno, Public Infrastructure and Growth: New Channels and Policy Implications, World Bank Policy Research Working Paper n°4064, 2006, p3.

[2] AGENOR Pierre-Richard and DODSON Blanca Moreno, Public Infrastructure and Growth: New Channels and Policy Implications, World Bank Policy Research Working Paper n°4064, 2006, pp 6-11.

ولتوضيح هذا التأثير نفترض على سبيل المثال أن وظيفة الإنتاج للقطاع الخاص تأخذ شكل دالة الانتاج "كوب دوغلاس" كما يلي:

$$Y = (ki)^{\alpha} L^{\beta} (kp)^{1-\alpha-\beta}$$

حيث: Y تمثل المخرجات (الإنتاج)؛ ki رأسمال العام في البنية التحتية؛ L العمل؛ kp رأسمال الخاص؛ $\alpha, \beta \in [0,1]$ مع ثبات عوائد الحجم.

الناتج الحدي لرأسمال الخلاص يعطى بـــ:

$$(1-\alpha-\beta)(\frac{ki}{kp})^{\alpha}(\frac{L}{kp})^{\beta}$$

في حين أن الناتج الحدي للعمل هو:

$$\beta(\frac{ki}{kp})^{\alpha}(\frac{kp}{L})^{1-\beta}$$

وهكذا فإن ارتفاع رأسمال العام (نسبة إلى رأسمال الخاص)، يزيد من الناتج الحدي لكل المدخلات على الرغم من أنه بمعدل متناقص بالنظر إلى أن $\alpha < 1$

2- التأثير التكاملي على الاستثمار الخاص:

القناة الأخرى التي يمكن لرأس المال العام في البنية التحتية أن يؤثر من خلالها على النمو هي تكوين رأس المال القطاع الخاص. كما ذكرنا سابقًا، تعزز البنية التحتية العامة إنتاجية المدخلات الخاصة، مما يرتفع عندها معدل العائد. يتيح ذلك زيادة الطلب على رأس المال المادي من قبل القطاع الخاص. على سبيل المثال، يكون معدل العائد على استثمار بناء مصنع أعلى إذا كانت البنية التحتية قائمة بالفعل في توليد الطاقة وتوفير وسائل النقل والاتصالات.

لقد أظهرت الدراسات، مثل دراسة "Reinikka" و"Svenson" (2002) في أوغندا، أن البنية التحتية تؤثر على تكوين رأس مال القطاع الخاص في الدول النامية. تحليل مسح لـــ 243 شركة تصنيع في أوغندا، تعاني من نقص في إمدادات الكهرباء، أظهر أن عدم كفاية البنية التحتية لها تأثير سلبي على الاستثمار الخاص. على سبيل المثال، زيادة في فترات انقطاع الكهرباء بمقدار يوم واحد يمكن أن تقلل من الاستثمار بنسبة 0.45%.

3- آثار المزاحمة:

في الأجل القصير، قد يكون لزيادة رأس المال العام في البنية التحتية تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي، حيث يمكن أن يؤدي إلى تزاحُم أو تنافس مع الاستثمار الخاص. هذا التأثير في المدى القصير قد يُترجم إلى "تأثير سلبي على معدلات النمو"، خاصة إذا كان هناك انخفاض في تكوين رأس مال القطاع الخاص على مر الوقت.

تتنوع آثار المزاحمة في شكلها، على سبيل المثال، إذا كان التوسع في رأسمال العام يتم عبر زيادة الضرائب، فإن ذلك قد يُقلِّل من صافي معدل العائد المتوقع على رأس مال القطاع الخاص، مما يمكن أن يقلل من ميلهم للقيام بالاستثمارات. وهناك تأثير مماثل، أو حتى أكثر ضرراً، إذا تم تمويل زيادة في البنية التحتية عبر الاقتراض من الأسواق المالية المحلية، مما يثير المخاوف بشأن استدامة الدّين العام على المدى الطويل ويزيد التوقعات بزيادة في التضخم المستقبلي أو فرض زيادات ضريبية.

الفرع الثاني: قنوات حديثة

لقد كشفت الأبحاث الحديثة عن العديد من القنوات الإضافية التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال البنية التحتية. يتضمن هذا عدة جوانب، من بينها التأثير غير المباشر على إنتاجية العمل وتأثيرها على

تكاليف التعديل المرتبطة بالاستثمار الخاص. كما يشمل ذلك التأثير على متانة رأس المال الخاص، بالإضافة إلى تأثير على مخرجات التعليم والصحة، كما يلي[1]:

1- التأثير غير المباشر على إنتاجية العمل:

بما يتجاوز تأثير البنية التحتية على الإنتاجية المباشرة لعوامل الإنتاج، يمكن للبنية التحتية أن تلعب دوراً إيجابياً غير مباشر في تعزيز إنتاجية العمل. هذه الفكرة قد اقترحت لأول مرة عام 1999 من قبل Ferreira، ثم تم تفصيلها بعده من قبل "Agénor" و "Neanidis" (2006)، يظهر ذلك من خلال توفير وسائل النقل العامة المحسّنة، مثل السكك الحديدية، التي تجعل العمال قادرين على الوصول إلى مواقع عملهم بشكل أسهل وبسرعة أكبر. يقلل هذا من الوقت المستغرق في التنقل ويقلل من الإجهاد المرتبط بوسائل النقل، مما يؤدي إلى تحسين تركيز العمال في العمل. بالإضافة إلى ذلك، يتيح توفر الكهرباء ووسائل الاتصالات تنفيذ المهام بفاعلية أكبر، مما يعزز إنتاجية العمل ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

2- التأثير على تكاليف التعديل:

تتسم علاقة البنية التحتية بالاستثمارات الخاصة بالتأثير الإيجابي، حيث يُشير رأس المال العام إلى القدرة على تقليل تكاليف التعديل المتعلقة بتغييرات في تكوين رأسمال القطاع الخاص. قد أوضح الباحثون، مثل "Turovsky" (1996) ثم "Agénor" و"Aizenman" (2006)، طبيعة هذه التكاليف والآليات التي تُمكن البنية التحتية من التأثير عليها.

تكاليف التعديل عادةً ما تكون عوائق تمنع الشركات من تعديل رأسمالها بشكل فوري في حالات صدمة الطلب، أو تغيير أسعار رأس المال النسبية، أو زيادة في الإنتاجية. وأصبح من الواضح أكثر فأكثر أن ضعف البنية التحتية،

[1] AGENOR Pierre-Richard and DODSON Blanca Moreno, Public Infrastructure and Growth: New Channels and Policy Implications, World Bank Policy Research Working Paper n°4064, 2006, pp 11-21.

خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، يُعتبر أحد أهم العوامل التي تسهم في هذه العقبات. على سبيل المثال، يمكن لتوسيع شبكة الطرق أن يقلل ليس فقط من الازدحام ويسهل شحن البضائع، ولكنه أيضًا يُقلل من التكاليف المرتبطة ببناء مصنع جديد أو نقل المعدات الثقيلة، مما يعزز فعالية تكوين رأسمال القطاع الخاص.

3- التأثير على متانة رأس المال الخاص:

قد تحمل البنية التحتية الجيدة تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي عبر تعزيز متانة رأس المال الخاص، ويتجلى هذا التأثير في انعكاسات هامة على الإنفاق المخصص لصيانة وتحسين جودة رأس المال العام. يشكل قلة الإنفاق على صيانة البنية التحتية تحديًا متكررًا في البلدان النامية. وفقًا لتقرير البنك الدولي (1999)، فإن عدم الكفاءة التقنية في الطرق، وسائل النقل مثل السكك الحديدية، وقطاعات الطاقة والمياه تتسبب في خسائر تعادل ربع الاستثمارات السنوية في البنية التحتية لهذه الدول في عام 1994. ويُسبب نقص الصيانة في هذه القطاعات أعطالًا في نظام السكك الحديدية وتدهورًا في الطرق المعبدة، مما يؤدي إلى تقليل الموثوقية وتكبد المستخدمين خسائرًا حادة وفادحة. وتشير تقديرات البنك الدولي في عام 1999 إلى أن تحسين مؤشر خشونة الطريق يمكن أن يقلل من تكاليف تشغيل المركبات بنسبة تتراوح بين 12% و22%، وبالتالي، قد يكون لتحسين جودة ومتانة رأس المال الخاص تأثيرًا كبيرًا على النمو الاقتصادي.

4- التأثير على الصحة والتغذية:

ليس من المنطق أن يُنكر الآن تأثير البنية التحتية على الصحة في البلدان النامية، حيث يظهر ذلك بشكل واضح في نتائج العديد من الدراسات، بما في ذلك دراسات "Behrman" و"Wolfe" (1987)، "Rosenzweig" و"Pitt" (1997)، و"Claeson" و"Wagstaff" (2004)، وكذلك دراسة "Brenneman" و"Kerf" (2002). فقد أشارت هذه الدراسات إلى أن توفير مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي يسهم في تحسين الحالة الصحية، خاصةً بين الأطفال. وتظهر عمليات المسح الأخيرة في بعض المدن الإفريقية أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يكون حوالي مرتين أكثر في الأحياء الفقيرة التي تفتقر إلى خدمات المياه والصرف الصحي.

توضح الأبحاث التجريبية والتحليلية أن الصحة الجيدة للسكان تلعب دوراً حاسمًا في تحسين إنتاجية العمال، مما يعزز النمو الاقتصادي. حيث تشير دراسة "Canning Bloom" و"Sevilla" (2004)، باستخدام عينة تضم الدول النامية والصناعية، إلى أن زيادة عام واحد في متوسط العمر المتوقع للسكان تسهم في زيادة معدل النمو على المدى الطويل بنسبة 4%[1].

5- التأثير على التعليم:

تظهر الدراسات أن تحسين نظام النقل، خاصة في المناطق الريفية، يساهم في رفع نسبة الحضور المدرسي. وعلى سبيل المثال، في الفلبين، زادت نسبة الالتحاق بالمدارس بنسبة تقدر بحوالي 10% بعد بناء الطرق الريفية، وانخفضت معدلات التسرب بنسبة تصل إلى 55%. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأبحاث أن تحسين الوصول إلى المياه النظيفة ونظام الصرف الصحي في المدارس يرتبط بزيادة معدلات الحضور، خاصة بالنسبة للإناث. وفي العديد من البلدان النامية، تؤثر الكهرباء بشكل إيجابي على تحسين عمليات التعلم من خلال توفير فرص لاستخدام المعدات الإلكترونية وأجهزة الكمبيوتر. من جهة أخرى، يسهم الوصول إلى مستويات أعلى من التعليم في زيادة الوعي العام وقدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الصحية. وفي هذا السياق، تعزز الصحة الجيدة استخداماً فعالًا للمعارف والمهارات المكتسبة.

كما يمكن أن يكون للاستثمار في البنية التحتية أيضًا آثارا أخرى غير مباشرة على النمو الاقتصادي، ونذكر منها[2]:

[1] AGENOR Pierre-Richard and DODSON Blanca Moreno, Public Infrastructure and Growth: New Channels and Policy Implications, World Bank Policy Research Working Paper n°4064, 2006, p43.

[2] محمد أحمد مطر، بحث مقدم في مجلة "كلية الاقتصاد والعلوم السياسية"، المجلد 23، العدد 4 – الرقم المسلسل للعدد 93، أكتوبر 2022، ص ص 99-120.

6- دور البنية التحتية في الحد من الفقر:

يؤدي انعدام الوصول إلى الخدمات الأساسية إلى تقويض مستويات معيشة الفقراء ويُحدّ من قدرتهم على تحقيق إمكانياتهم بشكل كامل. تعمل البنية التحتية على ربط الأفراد والمناطق ذات الفقر المتراكم بالأنشطة الاقتصادية الأساسية، مما يمنحهم فرصًا إضافية لتحقيق إنتاجية أكبر. كما يُساهم تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة في تقليل تكاليف الإنتاج وتسهيل العمليات التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر البنية التحتية عاملًا أساسيًا ومحددًا رئيسيًا لتقليل الفجوة في الدخل بين المناطق المتفاوتة، حسبما أظهرت دراسة لـــ (Estache and Fay, 1995). وفي سياق مماثل، أفادت دراسة لـــ (Seneviratne and Sun, 2013) بأن البنية التحتية الفعّالة تُعتبر عاملًا أساسيًا في عمليات النمو الاقتصادي والتنمية، وأن تحسين البنية التحتية، بأشكالها وأنواعها المختلفة، يُعزّز المساواة في التوزيع الدخلي.

7- دور البنية التحتية في جذب الاستثمارات الأجنبية:

إذا كان الاستثمار في البنية التحتية دون المستوى المثالي، يمكن أن ينعكس سلباً على الاستثمارات الأخرى، مما يحد من النمو الاقتصادي (Newbery، 2012).

أظهرت دراسة لـــ (Reinnika وSvenson، 2002) أن ضعف البنية التحتية يؤثر سلبًا على الاستثمار الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يُعَد توفر بنية تحتية مناسبة شرطًا ضروريًا للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يحمل أهمية حيوية في بلدان العالم النامي. وفقًا لـــ (Chavula، 2013)، فإن عدم توفر حد مناسب من البنية التحتية يُعَد عائقًا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار في البلاد. وكشفت دراسة لـــ (Eden وKraay، 2014) أن كل دولار إضافي من الاستثمار العام يُمكن من زيادة الاستثمار الخاص بمقدار حوالي دولارين والإنتاج بمقدار 1.5 دولار.

8- دور البنية التحتية في التنمية الإقليمية:

تحسين البنية التحتية لا يساهم فقط في النمو عبر خفض تكاليف الإنتاج وتحسين الإنتاجية، بل يلعب دورًا حيويًا في تحول الحدود الإنتاجية وإعادة تشكيل الاقتصاد. يشير (Martinkus وLukasevicius ، 2008) إلى أن البنية التحتية يمكن أن تؤثر على مناخ الاستثمار المحلي وتعزز جاذبية المنطقة. وفي نفس السياق، يعتبر (Yu، 2012) البنية التحتية أحد أدوات تنمية القطاعات الإقليمية، حيث تشكل البنية التحتية شرطًا أساسيًا لسياسات التنمية الإقليمية.

ووفقًا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum، 2014)، تقوم البنية التحتية المتقدمة بتقليل المسافات بين المناطق وتعزز أيضًا التكامل الاقتصادي والتواصل بين الأسواق الوطنية والعالمية. يعزز قرب الصناعات والشركات التعاون، ويسهم في تقليل التكاليف وتحسين الإنتاجية، مما يمكّن تشكيل تحالفات الشركات (Fujita و Thisse ، 2002). وفي نفس السياق، يشير (Holmgren و Merkel ، 2017) إلى أن الاستثمار في البنية التحتية يُعتبر جزءًا أساسيًا من السياسات الاقتصادية، ويُقدم كحلاً للتحديات المتعددة مثل البطالة وهجرة السكان من المناطق الريفية وتحفيز الأنشطة الاقتصادية.

والجدير بالذكر أن العلاقة بين الإنفاق على البنية التحتية والنمو الاقتصادي ذات طابع تبادلي. فبجانب تأثير الإنفاق على البنية التحتية على النمو الاقتصادي، يمتلك النمو الاقتصادي أيضًا تأثيرًا على الإنفاق على البنية التحتية، كما أشرنا إليه سابقًا في قانون "فاجنر" والتوجه الكيتزي. إذ يُحفز الإنفاق على البنية التحتية الطلب على السلع والخدمات، وعندما يكون الجهاز الإنتاجي مرنا وقادرًا على تلبية هذا الطلب، فإن العرض الكلي يتزايد، مما يدفع بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي.

تجسد هذه العملية تأثير قانون "فاجنر" للنمو الاقتصادي، الذي يفترض أن زيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة في الإنفاق العام، ويُظهر بصفة عامة أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام هي علاقة تبادلية. وبموجب سياسة التوجه الكيتزي، يُعتبر النمو الاقتصادي محفزًا لزيادة الطلب الكلي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى الإنفاق الحكومي من خلال الموارد الإضافية الناتجة عن النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تقسم التطورات والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى ثلاث مراحل رئيسية:

- **مرحلة التخطيط الاقتصادي (1967-1989):** خلال هذه المرحلة، اتبعت الجزائر نهجًا اشتراكيًا لتنمية اقتصادها، حيث قامت ببرمجة مخططات تنموية قصيرة ومتوسطة الأجل. في هذه الفترة، استندت البلاد إلى إمكانياتها الذاتية لإصلاح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها بعد الحصول على الاستقلال السياسي.
- **مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بدعم من المؤسسات المالية الدولية (ابتداءً من 1989):** في هذه المرحلة، لجأت الحكومة الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للحصول على تمويل خارجي. تم خلالها تنفيذ إصلاحات هيكلية تأثرت بها مختلف جوانب الاقتصاد الوطني.
- **مرحلة برامج الإنعاش ودعم النمو (مطلع الألفية الثالثة):** انطلقت هذه المرحلة بتسطير برامج تنموية هائلة، تستهدف بشكل رئيسي تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري العام.

وستتم تحليل التطورات والإصلاحات في الاقتصاد الجزائري خلال هذه المراحل في الفقرات القادمة.

المطلب الأول: المخططات التنموية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967-1989)

بدأت الجزائر تنفيذ سلسلة من مخططات التنمية، حيث بدأت بالمخطط الثلاثي (1967-1969)، وتلاه المخططان الرباعيان الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977). بعد ذلك، تم التحول إلى المخططين الخماسيين الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989). يتمحور التحليل اللاحق على استعراض وتحليل الاستثمارات والتوجهات السائدة في كل مخطط، مع التركيز الخاص على المخططين الأخيرين في إطار الفترة المدروسة.

الفرع الأول: المخطط الثلاثي (1967-1969)

هذا المخطط الاستراتيجي "يعد البادئ بالخروج من أثر الفترة الاستعمارية"، حاولت الجزائر من خلاله تقديم نظرية جديدة للتنمية. تركزت استراتيجية المخطط على القطاع الصناعي، حيث ركزت على "تطوير الهياكل القاعدية الصناعية والأنشطة المتعلقة بالمحروقات بدلاً من القطاعات التقليدية" مثل المناجم والزراعة. الهدف كان بناء اقتصاد قائم على الاستدامة والنمو[1].

تم توجيه الاستثمارات الفعلية في هذا المخطط نحو ثلاث مجموعات متجانسة، حيث تم منح الأولوية للقطاع الصناعي الذي حصل على نسبة 53.6٪ من إجمالي الاستثمارات المقدرة بقيمة 9.16 مليار دينار جزائري. تأتي هذه التوجيهات استجابةً لرغبة الحكومة في تطوير الجهاز الإنتاجي، الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بالاستثمار بنسبة أقل أهمية في القطاعات شبه المنتجة مثل السياحة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية، حيث تعتبر هذه القطاعات نشاطات داعمة تخدم القطاع الصناعي وتسهم في تطويره[2].

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

يُعتبر هذا المخطط الثاني للتنمية في عهد الجزائر المستقلة، ويتمثل في مخطط متوسط المدى الذي تم إعداده لتحقيق عدة أهداف أساسية نذكر منها[3]:

- تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ 9٪ في الناتج المحلي الإجمالي؛
- تعزيز الاستقلال الاقتصادي من خلال تعزيز الصناعة؛

---

[1] Tahar ben houria, (1980), l'économie de l'Algérie, François Maspero, Paris, P 256.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 169-170.

[3] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية الطبعة الأولى مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 210.

- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عبر دعم أسعار المواد الاستهلاكية وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

تم تخصيص مبلغ قدره 27.75 مليار دينار جزائري لتنفيذ هذا المخطط، ما يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف الاستثمارات المُخصصة للمخطط الثلاثي السابق. أُعطي هذا المخطط الأولوية للقطاع الصناعي، حيث شكلت تكاليف برامجه الاستثمارية أكثر من 54٪ من إجمالي تكاليف البرامج المعتمدة. بلغت تكاليف البرامج المخصصة لقطاع الزراعة 9.49 مليار دينار جزائري، مما يُعكِس الجهود المبذولة في تعزيز وتطوير القطاع الزراعي.

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

يُعَدُّ هذا المخطط الثالث في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث خُصصت له مبلغٌ قدره 110 مليار دج لبرامج استثمارية عمومية[1]، وهو ما يعادل 12 مرة من حجم الاستثمارات المقدرة للمخطط الثلاثي السابق و4 مرات للمخطط الرباعي الأول. تتمثل أهم اتجاهات وأهداف هذا المخطط في الآتي:

- تعزيز الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي من خلال زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية على مستوى الوطن؛
- رفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة تفوق 46% بحلول الآجال الزمنية الحقيقية، مع معدل نمو سنوي يصل إلى 10%.

تركّز الجهود في المخطط الرباعي الثاني بشكل قوي على مجال التصنيع، حيث يُميز هذا النشاط الاستثماري بسرعة التنفيذ أكثر من غيره. كما ركز المخطط بشكل كبير على الصناعات الثقيلة ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية في إطار نظام اللامركزية الذي أُكد على تنفيذه. ورغم ذلك، تأخرت عمليات

[1] المادة 7 من الأمر رقم 74 - 68 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1394 الموافق 24 جوان سنة 1974، المتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52، الصادرة بتاريخ 28 جوان 1974.

الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، مما أثر على تقدم العملية الاستثمارية[1]. وشكلت الفترة (1978-1979) مرحلة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني، حيث تم إنجاز البرامج الاستثمارية المتبقية خلالها.

الفرع الرابع: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

في عام 1980، قامت الجزائر بخطوة مهمة في سياق التخطيط، حيث اعتمدت نهج اللامركزية للهيئات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع، بهدف تسهيل مراقبة تقدم المشاريع وتجنب التأخير في تنفيذها. تم برمجة المخطط الخماسي الأول الذي يمتد للفترة (1980-1984)، والذي يهدف إلى[2]:

- تعزيز بناء الاقتصاد الاشتراكي وفقاً لتوجيهات الميثاق الوطني؛
- ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين والأمة بشكل رئيسي في آفاق سنة 1990 من خلال الاعتماد على الإنتاج الوطني؛
- تعزيز الطاقات والمهارات الوطنية؛
- ضمان دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد، والتحكم في التوازنات والنسب العامة للاقتصاد، وتنمية النشاطات الاقتصادية المتكاملة، ونشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء البلاد.

وقد أولى "المخطط الخماسي الأول" أهمية خاصة للقطاع المنتج، نظرًا لكونه الأساس المادي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. تم تخصيص 53٪ من الاستثمارات لهذا القطاع، بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع شبه المنتج الذي يقدم الخدمات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي. خصص له أكثر من 8٪ من إجمالي تكاليف البرامج الاستثمارية. أما قطاع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، فقد حظي بنصيب وافر حيث تم تخصيص حوالي 39٪ من استثمارات المخطط له، وهي النسبة الأعلى التي تم تخصيصها في المقارنة مع المخططات السابقة. يهدف ذلك إلى تحقيق التهيئة الإقليمية والتوازن الجهوي بين المناطق.

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الأول، مرجع سابق، ص 333.

[2] المادة 5 من القانون رقم 80-11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980، المتضمن المخطط الخماسي الأول 1980-1984، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 51 الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 1980.

وفي نهاية عام 1984، أظهرت نتائج تنفيذ المخطط الخماسي الأول أن حجم الانجاز بلغ حوالي 345 مليار دينار جزائري، مما يمثل نسبة إنجاز تقدر بنحو 86%. هذه النسبة تعكس تحقيق الهدف التقديري المحدد[1].

الفرع الخامس: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

يُغطي المخطط الخماسي الثاني الفترة (1985-1989)، حيث بلغت تكاليف هذا البرنامج حوالي 828 مليار دينار جزائري، وقد وضع بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، من بينها[2]:

- التحكم في التوازنات المالية الداخلية والخارجية؛
- تحسين فعالية الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال تقليل تكاليف التسيير والاستثمار؛
- توسيع القاعدة المادية للاقتصاد؛
- مواصلة تنفيذ السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية من خلال دعم اللامركزية الإقليمية؛
- مكافحة أشكال التبذير واعتماد سياسات تقشفية، مع الالتفات إلى استراتيجية التنمية والإمكانيات الاقتصادية والمالية للبلاد، وضمان تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية.

لم يكتمل المخطط الخماسي الثاني بسبب تفاقم الأوضاع الاقتصادية في الجزائر نتيجة للأزمة النفطية في عام 1986 والأحداث السياسية في عام 1988. وقد أدت هذه الأحداث إلى دخول البلاد في حالة من الركود في جميع القطاعات، وتراجع في الإيرادات المالية، مما أدى إلى عدم تحقيق المستوى المتوقع من النمو، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة وتزايد المديونية.

في أعقاب هذه الظروف الصعبة، توجهت السلطات الجزائرية ابتداءً من عام 1989 إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية، بغية الحصول على قروض جديدة وإعادة هيكلة المديونية الخارجية.

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص106.

[2] المادة 6 من القانون رقم 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 المتضمن المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 2 جانفي 1985.

المطلب الثاني: برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية

مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، ومع تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية التي تأثر بها الاقتصاد الجزائري، وفشل السياسات الإصلاحية الذاتية المتبعة، لجأت السلطات الجزائرية إلى تبني إصلاحات اقتصادية بدعم من المؤسسات المالية والنقدية الدولية بهدف إحياء الاقتصاد الوطني. تم تنفيذ هذه الإصلاحات في مرحلتين متفاوتتين، حيث امتدت المرحلة الأولى من عام 1989 إلى عام 1993، فيما امتدت المرحلة الثانية من عام 1994 إلى عام 1998. وقد تميزت هاتين الفترتين بتغييرات جوهرية في هياكل الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: البرنامجين الأوليين للاستقرار (1989، 1991)

برنامجا "إعادة الاستقرار الاقتصادي الأول والثاني"، اللذان تم تنفيذهما بدعم من صندوق النقد الدولي، كانا محط توقيع اتفاقيتي الاستعداد الائتماني الأولى في عام 1989 والثانية في عام 1991. تميز هذان البرنامجان عن غيرهما من الاتفاقيات التي تلتهما بسرية تامة، وذلك نظرًا للوضع السياسي الحساس الذي شهدته الجزائر، وبناءًا على عدم رغبة الشعب في التعاون مع صندوق النقد الدولي[1].

أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (31 ماي 1989-30 ماي 1990)

في 30 مايو 1989، وقعت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث حصلت على قرض بقيمة 300 مليون دولار في إطار برامج التثبيت أو الاستقرار. استمر هذا الاتفاق لمدة سنة وتعهدت فيه الجزائر باتخاذ إجراءات أكثر صرامة في مجال السياسة النقدية، والعمل على القضاء على عجز الميزانية المسجل، ومتابعة تخفيض قيمة الدينار، مع فتح المجال للمرونة في نظام الأسعار[2].

[1] عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص167.

[2] Hocine Benisaad. (1999). L'ajustement structurel L'expérience du Maghreb, O.P.U. Algérie. P 59.

قامت الحكومة الجزائرية بتحمل المسؤولية والالتزام بتلك الشروط من خلال اعتماد سلسلة من التدابير، حيث عملت على التحكم في حجم الكتلة النقدية، وقامت بتقليل الإنفاق الحكومي وكذلك حجم الواردات، بهدف التصدي لعجز ميزان المدفوعات وإدخال نوع من المرونة في الأسعار المحلية، التي كانت محددة إداريًا حتى عام 1989.

تم إجراء تغييرات على مستوى المنظومة التشريعية لتتناسب مع التوجهات الجديدة لسياسة الإصلاحات الاقتصادية، وقد بدأ هذا التحول بإصدار القانون رقم 1899 في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار. يمكن اعتبار هذا القانون خطوة أولية نحو إرساء قواعد نظام السوق، حيث تم تحرير الأسعار جزئيًا واعتماد مقاييس لحساب تكاليف الإنتاج وحالة العرض والطلب والمنافسة الاقتصادية[1]. ومن خلال هذا القانون، تم اعتماد نوعين من الأسعار، حيث استمرت الدولة في دعم بعض السلع والخدمات الأساسية وتحديد أسعارها بشكل إداري، بينما تم تحرير الأسعار الأخرى على أساس التكاليف الحقيقية والربحية. أدى هذا الإجراء إلى تغيير جذري في نظام الأسعار، حيث تم تحرير جميع الأسعار ابتداءً من جوان 1991، باستثناء 50 منتجًا تخضع لنظام أسعار محددة بواسطة الدولة، و22 منتجًا يتم دعمها من قبل الدولة لحماية الطبقات الفقيرة[2].

بهدف إصلاح النظام المالي والبنكي، تم إصدار القانون رقم 90-10 في 14 أفريل 1990، الذي يتعلق بالنقد والقرض. وبموجب هذا القانون، أصبح البنك المركزي يُسمى "بنك الجزائر"، وأصبحت مؤسسة مستقلة عن الدولة، متخذة على عاتقها وضع ومتابعة السياسة النقدية ومراقبة النظام المصرفي. ومن خلال هذا القانون، تم الفصل في التداخل الذي كان موجودًا بين الخزينة والبنك المركزي، مما ألزم الدولة التخلي عن التمويل المباشر للمؤسسات العمومية عبر الخزينة[3].

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص166.

[2] Hocine Benisaad, (1993), Algerie restructuration et réformes économique (1979-1993), OPU, Algérie, P154.

[3] CNES. (1998). Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux des programmes d'ajustement structurel, Alger. P186.

ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (03 جوان 1991-31 مارس 1992)

لجأت الجزائر مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي بهدف تعميق الإصلاحات في المجال الاقتصادي. تم التوقيع على اتفاق ثانٍ في 3 جوان 1991، بمدة عشرة أشهر. تضمن الاتفاق الأهداف العامة التي أعلنت السلطات الجزائرية عن نيتها تحقيقها، ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتعزيز نمو المؤسسات العمومية والخاصة؛
- ترشيد الاستهلاك والاستثمارات والتخلص من الاختلالات والتشوهات الناتجة عن الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وسعر الصرف.

وفي إطار هذا الاتفاق، حصلت الجزائر على قرض بقيمة 350 مليون دولار. وتم اعتماد سياسات مالية تقشفية صارمة للنفقات العامة بهدف تقليل حدة التضخم وتقليص عجز الميزانية العامة. واستمر انزلاق الدينار الجزائري حتى سبتمبر 1991، حيث تم تخفيض قيمته بنسبة 50٪، وارتفع سعر صرف الدولار بالدينار من 9 دنانير للدولار في عام 1990 إلى 18.5 دينار للدولار في عام 1991[2]. وفي نهاية شهر جوان 1992، تم تحرير شبه كامل للأسعار، حيث رُفع الدعم عن 18 منتجًا أساسيًا، وبقيت أربع منتجات فقط تخضع لهذه العملية[3].

من ناحية أخرى، ومن أجل تحقيق إيرادات إضافية للتصدي للعجز وتخفيف عبء المديونية وتفادي مشكلات إعادة الجدولة، قامت الحكومة بتعديل قانون المحروقات رقم 86-14 في 19 أوت 1986، من خلال القانون رقم 91-21 الصادر في 4 ديسمبر 1991. ومن خلال هذا التعديل، سُمِح للشركات الأجنبية باستغلال

---

[1] Hocine Benisaad. (1993). Algérie restructuration et réformes économique (1979-1993), op-cit, P 142.

[2] حميد بوزيدة (2005) النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004) أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص106.

[3] Hocine Benisaad, (1993), Algerie restructuration et réformes économique (1979-1993), OPU, Algérie, P155.

باطن الأرض بمشاركة تصل إلى 49% مع شركة سوناطراك 51%، بهدف زيادة الإنتاج. وقد تم اتاحة الفرصة للشركات الأجنبية ذات التكنولوجيا المتقدمة والقدرة المالية الكافية للاستثمار، مما أتاح لها الدخول في عمليات البحث والتنقيب بمشاركة رأسمالية كبيرة، الأمر الذي كانت تفتقر إليه الجزائر في ذلك الوقت.

وفي هذا السياق، تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 في 5 أكتوبر 1993، الذي يتعلق بالاستثمار، والذي يضمن تنظيمات جديدة للقطاع بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التحفيزات الجبائية ذات الصلة.

شهدت الإصلاحات الاقتصادية تعثراً ابتداءً من سنة 1992، وقد أثر ذلك بشكل كبير على عودة الاختلالات إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية. هذا جاء نتيجة اتباع مسار يختلف تمامًا عن مسار الإصلاح السابق. اتخذت الحكومة نهجًا ماليًا توسعيًا من خلال زيادة الإنفاق الحكومي في قطاع الاستثمار ودعم السلع الاستهلاكية الأساسية. كما تم إعادة تحديد العلاقة التبعية بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، وفرض رقابة على التجارة الخارجية، خاصة في مجال الواردات.

في هذه الفترة، ارتفعت نسبة الديون القصيرة الأجل التي اعتمدتها الجزائر بشكل كبير، مما أدى إلى تغيير هيكل المديونية وزيادة خدمات الدين. وتزامن كل هذا مع "تراجع وانخفاض أسعار البترول"، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لإعادة جدولة المديونية. تم التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون لمدة أربع سنوات، حيث التزمت الجزائر بتنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة تشمل جميع جوانب النظام الاقتصادي.

الفرع الثاني: برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع (1994-1998)

قامت السلطات الجزائرية بتوقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تضمنت مرحلتين لإجراء إصلاح اقتصادي شامل. المرحلة الأولى هي مرحلة التثبيت الاقتصادي التي امتدت من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995. أما المرحلة الثانية، فكانت مرحلة التصحيح الهيكلي التي امتدت من 22 ماي 1995

إلى 21 ماي 1998. على إثر هذه الاتفاقية، حصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة، بالإضافة إلى إعادة جدولة لديونها الخارجية مع ناديي باريس ولندن[1].

قرار هذا الاتفاق، الذي منح الجزائر مواردًا مالية، فرض عليها الالتزام بتنفيذ برنامج للاستقرار والتصحيح الهيكلي. كان الهدف من هذا البرنامج هو استعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، من خلال إجراء إصلاحات على الهياكل الاقتصادية للقضاء على الاختلالات الموجودة فيها. ومن أجل تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع (1994-1998)، اتخذت الجزائر نوعين من التدابير والإجراءات هما:

أولا: التدابير المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي

اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من التدابير لإدارة الطلب الكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي. تم تنفيذ تخفيضات في النفقات العامة، مثل تجميد التوظيف في القطاع العام وتخفيض شبه كلي للأجور. تم إلغاء الدعم للسلع ذات الاستهلاك الواسع، وتم زيادة إيجارات السكن. كما شهدت النفقات الخاصة وصافي الإقراض وتخصيصات صندوق التأهيل تراجعًا الذي تم إنهاء مهامه في ديسمبر 1996[2]. فيما يتعلق بالإيرادات، تمت معالجة النظام الضريبي من خلال تقليل الإعفاءات وتوسيع الأوعية الضريبية وجعل النظام أكثر شفافية ومرونة بهدف زيادة مردوديته المالية[3]. تم تنفيذ سياسة نقدية صارمة بتقليل نمو الكتلة النقدية وتحقيق استقرار الأسعار منذ بداية سنة 1994. تم تحرير الأسعار بشكل كبير، مع تحرير أسعار السلع والخدمات وفقًا لقواعد المنافسة. في جانفي 1995، من خلال الأمر 95-06 الذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات، وفي نهاية 1997، تم إلغاء الدعم عن المنتجات الغذائية والطاقوية، مما أدى إلى تحرير معظم الأسعار لتتناسب مع الأسعار العالمية[4].

---

[1] بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر -الواقع والأفاق-، جامعة تلمسان، 30/29 ديسمبر 2004، ص10.

[2] عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006، ص ص 218-219.

[3] على بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01 ص ص 191-192.

[4] على بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01 ص198.

ثانيا: تدابير برنامج التصحيح الاقتصادي

تتناول هذه التدابير تحرير المدفوعات والتجارة الخارجية، إضافة إلى عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية. وتشمل أيضًا تدابير حماية اجتماعية يُراعى اتخاذها بناءً على توجيهات صندوق النقد الدولي نظرًا للتأثيرات السلبية المحتملة لبرامج التصحيح الاقتصادي[1].

شرعت الجزائر في عملية تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي، من خلال إزالة العوائق الإدارية والمالية التي كانت تحول دون حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، مما أدى إلى تمكين قوى السوق من تنظيم ومراقبة هذا الجانب من الاقتصاد. يأتي هذا الإجراء استنادًا إلى التوجهات الرئيسية للسياسة الاقتصادية في الجزائر، التي تتضمن مساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي لإقامة منطقة للتبادل الحر.

تم اتخاذ إجراءات خاصة لإصلاح المؤسسات الاقتصادية، حيث تم اعتبارها مركزًا لخلق الثروة وتراكمها. جاء ذلك من خلال وضع استراتيجية للتكييف والتحكم في التسيير الداخلي، بالإضافة إلى إدخال التطور التكنولوجي. واستمرت الحكومة في عمليات التطهير للمؤسسات بهدف تكييفها وتوجيهها وفقًا للمعايير العالمية، باستخدام مواردها لتعزيز السوق المحلي من خلال تعزيز المنافسة والانفتاح على السوق الدولية.

تم تنظيم القطاع العام من خلال إحداث نظام جديد يُسمى "الشركات القابضة"، حيث تكفلت هذه الشركات بمهمة إدارة ومراقبة الرأسمال العمومي. هذا النظام استبدل صناديق المساهمة السابقة[2]. تم تنفيذ أول برنامج للخوصصة بدعم من البنك الدولي في أفريل سنة 1996، وعلى الرغم من بداية بطيئة لعملية الخوصصة، قامت الشركات الإقليمية القابضة الخمس بتنفيذ عمليات نقل الشركات إلى القطاع الخاص. نتج عن عمليات

[1] عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006، ص224.

[2] نعيمة بارودي، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس 4-5 ديسمبر 2006، ص15.

الخصخصة والتصفية إلغاء العديد من الوظائف، حيث كانت نصف القوة العاملة تعمل في القطاع العام في سنة 1991، وتم التخلص من جزء كبير من هذه القوة العاملة[1].

تُعَدُّ جميع التدابير والإجراءات السابقة أهم محاور الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها في الجزائر بدعم من المؤسسات والهيئات المالية والنقدية الدولية. سجلت هذه الإصلاحات تحسنًا في المؤشرات الاقتصادية الشاملة. ومع ذلك، كان لها تأثيرات سلبية على النواحي الاجتماعية.

المطلب الثالث: برامج الإنعاش، دعم النمو، التوطيد والنموذج الجديد للاقتصاد الجزائري

في إطار جهود إنعاش ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر، وبعد استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، تم اعتماد سلسلة من البرامج التنموية الكبيرة منذ بداية الألفية الثالثة. تم تنفيذ برنامج للإنعاش الاقتصادي الذي شمل الفترة من 2001 إلى 2004، تلاه برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة من 2005 إلى 2009. ومن ثم تم تطوير برنامج التنمية الخماسي الذي تم تنفيذه خلال الفترة من 2010 إلى 2014، برنامج توطيد النمو الذي تم تنفيذه من 2015 إلى 2019. وأخيرًا البرنامج الجديد للاقتصاد الجزائري. تم مراعاة هذه البرامج لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي تتبنى التوجه الكينزي، حيث تهدف أساسًا إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الإنفاق العمومي.

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

هو برنامج الاستثمارات العمومية متوسطة الأجل، تم تخصيص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، وفيما بعد زاد غلافه المالي النهائي ليصل إلى حوالي 1216 مليار دينار، ما يعادل تقريبًا 16 مليار دولار أمريكي، بفضل إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات للمشاريع المبرمجة سابقًا[2].

[1] على بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01 ص207.

[2] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث العدد 10 جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص147.

يُعتبر هذا البرنامج نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر بعد تطبيق سياسة التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات. يمتد البرنامج على مدى أربع سنوات، ويستهدف بشكل أساسي دعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية والفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في المجالات الرئيسية. يهدف أيضًا إلى تحقيق إصلاحات في القطاع الاقتصادي العام، وتحسين قوانين الاستثمار والتشريعات الضريبية والجمركية[1]. تتأتى أهم أهداف هذا البرنامج في خلق الظروف الملائمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، ويتفرع هذا الهدف إلى مجموعة من الأهداف أهمها[2]:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة وخلق فرص العمل، من خلال دعم القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة المحلية؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية؛
- تحقيق أهداف متوسطة وطويلة المدى، مثل بناء رأس مال بشري فعّال وتوفير بنية تحتية مناسبة لتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، بهدف دعم النمو الاقتصادي وضمان استدامته.

وقد تم تخصيص مبلغ إجمالي قدره 525 مليار دينار جزائري على مدى أربع سنوات لتحقيق هذه الأهداف. إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر ذا طابع تنموي اقتصادي واجتماعي، حيث يهدف إلى تحفيز الطلب من خلال إطلاق مشاريع عامة تُسهِم في تحقيق هذا الهدف. يتضمن البرنامج أيضًا الاهتمام بحاجيات السكان الأساسية، مثل توفير السكن والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والبيئة. كما تم دعم البرنامج بمجموعة من الإصلاحات الضرورية لتحقيق أهدافه، والتي تتطلب تخصيص موارد مالية إضافية.

[1] عبد الصمد سعودي، حبشي أسماء، أثر القطاع الصناعي ضمن برامج الاستثمارات العمومية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، (2016-2001)، الملتقى الدولي "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، جامعة البليدة، 2018، ص07.

[2] فوزية خلوط، "برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة"، مقال بمجلة العلوم الإنسانية، العدد 29 جامعة بسكرة 2013، ص98.

تم تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من عام 2001 إلى 2004 كجزء من مساعي تعزيز الإصلاحات الهيكلية. كان هذا البرنامج يُعَدُّ أداةً ترافقية للإصلاحات، بهدف خلق بيئة ملائمة للاندماج في الاقتصاد العالمي. شهد هذا البرنامج تحفيزاً مكثفًا للتنمية في مختلف القطاعات، واستلزم تنفيذ العديد من المبادرات لاستكمال عمليات الإصلاح، خاصة في ميدانات تحديث إدارة الضرائب، وتعزيز المنافسة الصناعية، وتطوير التخطيط والتوقعات على المدى المتوسط والطويل، وكان ذلك واضحًا في الجدول أعلاه.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

استمرارًا لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي ومع استمرار تحسن الوضع المالي في الجزائر، قررت الحكومة إطلاق برنامج تكميلي يُعرف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو. يهدف هذا البرنامج إلى جذب أكبر قدر من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وتقليل معدلات البطالة، مما يؤدي إلى تقليص الفجوة الاقتصادية وتعزيز خلق القيمة المضافة[1].

تم تخصيص مبلغ هائل يعادل ثمانية أضعاف البرنامج الأول، حيث بلغت قيمته الأصلية 4202.7 مليار دينار جزائري. يركز هذا البرنامج أساسًا على تحقيق الأهداف التالية[2]:

- تحسين مستوى معيشة الأفراد، مع التركيز على الجوانب الصحية، التعليمية، والأمنية؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة لدورها الرئيسي في تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛
- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية كعوامل أساسية لدعم النمو الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي كهدف رئيسي ونهائي للبرنامج؛
- تعزيز خلق القيمة المضافة من خلال الناتج وزيادة الإنتاجية.

[1] عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2009، ص52.

[2] ناجية صالحي، فتيحة مخناش، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر وآفاق النمو الاقتصادي (2001-2014)، مجلة رؤى العدد 02، جامعة الوادي، 2012، ص ص 171-172.

يتألف البرنامج من خمسة محاور رئيسية، وتشمل[1]:

- **برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان،** (السكن التربية التعليم العالي، الصحة، التكوين المهني، الشباب والرياضة، الكهرباء والغاز، مخططات التنمية البلدية، التضامن الوطني، تهيئة الإقليم، مناطق الجنوب والهضاب...)؛
- **برنامج تطوير المنشآت الأساسية،** (النقل، الماء، الأشغال العمومية، تهيئة الإقليم)؛
- **برنامج دعم التنمية الاقتصادية،** (الصيد البحري، الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، الاستثمار...)؛
- **تطوير الخدمات العمومية وتحديثها،** (العدالة، المالية، التجارة، الداخلية، البريد)؛
- **تطوير تكنولوجيا الاتصال.**

بالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة برامج تكميلية إلى البرنامج الأساسي، وتشمل[2]:

- البرنامج التكميلي لولايات الجنوب بقيمة تقدر بـــ 377 مليار دينار جزائري؛
- البرنامج التكميلي لولايات الهضاب العليا بقيمة تقدر بـــ 693 مليار دينار جزائري؛
- البرنامج التكميلي للقضاء على السكن غير الملائم بقيمة تقدر بـــ 800 مليار دينار.

من خلال هذا البرنامج، يظهر أن التركيز كان على "مجالين رئيسيين": "تحسين ظروف الحياة للسكان" من خلال الرعاية الصحية وتعليمهم، وكذلك "تطوير البنية التحتية" باعتبارها الأساس الذي يدعم أي نشاط اقتصادي. كما يُلاحظ تشابه المحتوى مع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، حيث أعطوا أولوية للقطاعات الأساسية والاهتمام برأس المال البشري، وهما ذات أهمية في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، 2005، ص 02 على الموقع www.premiersinistre.gov.dz.

[2] صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكيترية وإستراتيجية النمو غير المتوازن (2001-2014)"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، جامعة سطيف، 2013، ص17.

الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

هذا البرنامج يشكل جزءًا من استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويُدرج ضمن إطار ديناميكية إعادة الإعمار الوطني المباشرة منذ عام 2001. يأتي هذا في أعقاب النتائج الإيجابية التي حققتها كل من برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو. بعد تحقيق هذه النتائج الواعدة، اعتمدت الحكومة برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) بهدف تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمس جميع المجالات.

برنامج الاستثمارات العمومية الذي تم وضعه لهذه الفترة يتطلب حوالي 21214 مليار دينار جزائري من النفقات، ويتكون هذا البرنامج من قسمين رئيسيين هما[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، بتكلفة إجمالية تبلغ 9700 مليار دينار جزائري؛
- إطلاق مشاريع جديدة بتكلفة إجمالية تبلغ 11534 مليار دينار جزائري، يركز بشكل خاص على الجوانب الاجتماعية، مع التركيز على تحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن والتصدي للفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية، وتعزيز القاعدة الاقتصادية الوطنية من خلال مشاريع توفير فرص العمل وإضافة القيمة للمؤسسات.

يتميز هذا البرنامج بحجم استثنائي غير مسبوق، حيث تعمل الحكومة على تنميته اقتصاديًا لتحقيق عدة أهداف من بينها[2]:

- تعزيز النمو الاقتصادي؛

---

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء "برنامج التنمية الخماسي 2010-2014"، الصادر سنة 2010.

[2] مبارك بوعشة، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية -مقارنة نقدية-"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2011)، جامعة سطيف، 2013، ص16.

- استمرار تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العامة؛
- دعم التنمية البشرية لتوفير الموارد البشرية المؤهلة؛
- تعميق تنوع الاقتصاد وتحسين التنافسية؛
- إعداد الاقتصاد للاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي بشكل أمثل؛
- تعزيز الاقتصاد المعرفي من خلال تطوير نظام التعليم الوطني وتنظيم التكنولوجيا وتطوير البحث.

الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو (2015-2019):

بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع احتياطي الصرف إلى نحو 200 مليار دولار، وتسجيل أرصدة إيجابية في صندوق ضبط الإيرادات بقيمة 5600 مليار دج، وديون خارجية منعدمة تقريبا، وتحقيق متوسط معدل نمو اقتصادي بلغ متوسطه 4% خلال الفترة من 2010 إلى 2014[1]، قررت الحكومة مواصلة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال برمجة برنامج توطيد النمو للفترة (2015-2019).

يُعتبر هذا البرنامج استمراراً للبرامج التنموية السابقة، حيث يغطي عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة (2015-2019). تم إنشاء صندوق لتسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بموجب برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، والذي تم تضمينه ضمن حساب التخصيص الخاص تحت الرقم 302-143[2].

أُطلِق هذا البرنامج كخطوة تكميلية لبرامج الإصلاح الاقتصادي السابقة، بهدف تعزيز التنمية في الجزائر، ويركز بشكل خاص على التنمية البشرية، خاصة بعد الأحداث السياسية التي شهدها الوطن العربي بعد عام 2010،

[1] عقون شراف، يوقحان وسام، بوفتغور خديجة، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)"، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 02، جامعة ميلة، 2018، ص206.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 15-205 مؤرخ في 11 شوال عام 1436 الموافق لـــ 27 جوان سنة 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه: صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية العدد 41 الصادرة في 13 شوال 1436ه الموافق لـــ 29 جوان 2015.

والمعروفة بالربيع العربي. يعتبر هذا البرنامج استمرارًا للجهود الحكومية في تحسين المنشآت الاجتماعية والاقتصادية.

تتمحور أهداف البرنامج حول النقاط التالية[1]:

- مواصلة جهود الحكومة في تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية؛
- تحقيق نمو قوي للناتج المحلي الخام بنسبة سنوية تبلغ 7% بحلول عام 2019؛
- التركيز على التنويع الاقتصادي وتحقيق نمو في الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- إيجاد فرص عمل ومواصلة جهود مكافحة البطالة؛
- تكوين نوعية الموارد البشرية من خلال تعزيز تكوين الكوادر والعمال المؤهلين.

بدأ تنفيذ البرنامج في بداية عام 2015، وتم فتح حساب برقم 143-302 بعنوان "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية"، المسجل بعنوان "برنامج توطيد النمو (2015-2019)". إلا أن انهيار أسعار النفط في سنة 2015 واستمراره خلال السنوات اللاحقة، أدى إلى انخفاض ايرادات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي باشرت السلطات إلى تبني إجراءات لترشيد النفقات العامة، لذا تم قفل حساب هذا البرنامج في 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب آخر باسم "برنامج الاستثمارات العمومية"، خصص له مبلغ 300 مليار دج[2]، وهو ما يوضح سبب انخفاض مشاريع البنى التحتية خلال الفترة المتبقية من البرنامج كما أثر على الأهداف المرجوة منه خاصة منها ما هو متعلق بالنمو الاقتصادي.

[1] زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة الوادي، 2017، ص221.

[2] زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة الوادي، 2017، ص222.

مع انخفاض أسعار النفط في عام 2015 واستمراره في السنوات اللاحقة، زادت صعوبات الدولة في تحقيق إيرادات محلية وخارجية، مما أدى إلى "تفاقم عجز الموازنة العامة". ولتدارك الوضع الاقتصادي، اتخذت الحكومة "إجراءات لتقليل النفقات العامة". نتيجة لذلك، تم إغلاق حساب هذا البرنامج في 31 ديسمبر 2016، وتم فتح حساب آخر باسم برنامج الاستثمارات العمومية، الذي خصص له مبلغ 300 مليار دينار جزائري، مما أثر على مشاريع البنية التحتية وأهداف النمو الاقتصادي المتوقعة.

الفرع الخامس: النموذج الجديد للنمو (2016-2030)

صُودق على هذا النموذج الجديد للنمو شهر جويلية سنة 2016، وذلك في سياق "استمرار انخفاض أسعار النفط"، الذي يعد المصدر الرئيسي لتمويل برامج التنمية في الجزائر. يتكون النموذج من ثلاث مراحل أساسية.

- **المرحلة الأولى (2016-2019):** مرحلة الإقلاع، حيث تهدف الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي؛
- **المرحلة الثانية (2020-2025):** مرحلة الانتقال، تهدف إلى تدارك الاقتصاد المحلي؛
- **المرحلة الثالثة (2026-2030):** مرحلة الاستقرار، تهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل إلى 6.5%.[1]

وسائل تحقيق هذا البرنامج تتضمن الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، وتحفيز إنشاء المؤسسات، واستكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال[2]. تلك الخطوات تعكس جهود الحكومة في التكيف مع التحديات الاقتصادية والمالية الحالية وتعزيز التنويع الاقتصادي.

[1] النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية، ص2.

[2] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ص3.

تتركز أهداف هذا البرنامج في النقاط التالية[1]:

- تعزيز مسار مستدام للنمو وزيادة دور الصناعة التحويلية؛
- تحديث القطاع الفلاحي وعصرنته؛
- الانتقال نحو الطاقة المستدامة والتنويع في استخدام المصادر الطاقوية؛
- تعزيز تنويع الصادرات لتحسين التوازن التجاري وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية.

تُحقق هذه الأهداف من خلال الخطوط التوجيهية التالية[2]:

- **التنويع الصناعي:** يتمثل في دعم الاستثمار المنتج، خاصة في القطاعات التي تحمل مزايا تنافسية، مثل الصناعة الإلكترونية، والصناعات الغذائية، والصناعات الرقمية، والإسمنت، وصناعة السيارات، والصناعة الصيدلانية، وقطاع السياحة، والنشاطات ذات الصلة بالمحروقات، والنشاطات البعيدة المدى للموارد المعدنية والمنجمية؛
- **تأمين وتنويع الموارد الطاقوية:** من خلال تحسين الكفاءة الطاقوية واستخدام الطاقة المتجددة، وتعزيز الطاقات الأحفورية غير التقليدية؛
- **الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية:** يتمثل في إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، وتحسين إدارة العقارات الصناعية، وتسليم المناطق الصناعية الجديدة المخطط إنشاؤها، والتي تبلغ 50 منطقة؛
- **توفير شروط تطوير الصادرات:** من خلال إقامة مجلس وطني استشاري لترقية الصادرات خارج المحروقات، وتشجيع إنشاء مؤسسات مصدرة ودعم الصادرات الناشئة.

تجدر الإشارة إلى أن تطوير القطاع الفلاحي يستند إلى التدابير التي وضعها السيد رئيس الجمهورية في عام 2009، بالإضافة إلى المساعي المحددة في البرنامج الرئاسي لشهر أفريل 2014.

[1] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ص3.

[2] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ص3.

بصفة عامة، "نجحت الجزائر من خلال برامج التنمية التي تم تنفيذها في فترات محددة في تحسين مؤشراتها وتوازناتها الاقتصادية، وتحقيق عدة مكتسبات وطنية هامة في مختلف المجالات". ومع ذلك، واجهت هذه البرامج الاستثمارية عدة تحديات، من بينها الاعتماد المفرط على إيرادات المحروقات، التي تكون عرضة للصدمات من فترة لأخرى، مما يؤثر سلبًا على قدرة البلاد على تحقيق الأهداف المرجوة. كما تمثلت التحديات الأخرى في إعادة التقييم المستمرة للمشاريع الاستثمارية وارتفاع تكلفتها، فضلاً عن تمديد فترات إنجازها.

المبحث الثالث: الملاحظات الجوهرية على البرامج الاستثمارية والنمو الاقتصادي في الجزائر

يمثل توجيه السياسات الاستثمارية وتنفيذ البرامج الاستثمارية أمرًا ذا أهمية خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر. يتعين علينا فحص عناصر هذه البرامج وتأثيرها على النمو الاقتصادي. في هذا السياق، سنقدم ملاحظات حول البرامج الاقتصادية والتنموية المنتهجة في الجزائر وكذا خصائص النمو الاقتصادي. من خلال تحليل هذه الملاحظات، نسعى لفهم أفضل كيف يمكن تعزيز البرامج الاستثمارية لتعزيز الاستدامة والتطور الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: الملاحظات الجوهرية على البرامج الاقتصادية الاستثمارية في الجزائر

تجربة التخطيط في الجزائر تعتبر هامة للغاية، حيث شهدت المرحلة الاشتراكية تنفيذ خمس خطط تنموية (من 1967 إلى 1989). في تباين واضح مع الفترة الحالية، كانت هذه الخطط تغطي مجموعة واسعة من القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية، بالإضافة إلى رأس المال الاجتماعي.

مع الفارق البارز، تركز البرامج العامة الجديدة، خاصة في مجال الاستثمارات غير الإنتاجية، على القاعدة الهيكلية وتقديم الخدمات العامة. ومن خلال المتابعة التقييمية للمرحلتين، يتبين لنا عدم الاستفادة الكافية من الخبرة السابقة

وعدم تجنب أخطائها[1]. يمكن تتبع ذلك من خلال الملاحظات الرئيسية حول مخططات البرامج الاستثمارية العامة خلال الفترة من 2001 إلى 2014[2].

1. الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية:

بدأت الفترة من 2001 إلى 2010 بانخراط الحكومة في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث شهدت المخصصات الاستثمارية الأولية ارتفاعًا كبيرًا. بلغ إجمالي هذه المخصصات أكثر من 350 مليار دولار خلال هذه الفترة. ولكن يجب أن نلقي الضوء على الجوانب الإيجابية لهذه الاستثمارات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

قامت الحكومة أيضًا بتكثيف جهودها من خلال إطلاق برنامجين تكميليين هامين لتعزيز التنمية في مناطق محددة. فقد تم تخصيص مبالغ إضافية لولايات الجنوب بهدف دعم التنمية في تلك المناطق، حيث بلغت هذه التخصيصات 377 مليار دينار. كما تم توجيه اهتمام خاص إلى ولايات الهضاب العليا من خلال برنامج تكميلي آخر بقيمة 693 مليار دينار، بهدف تعزيز التنمية في هذه المناطق الحيوية.

ومن أجل مكافحة مشكلة السكن غير الملائم، تم تنفيذ برنامج تكميلي آخر بتخصيص إجمالي يصل إلى 800 مليار دينار. هذا البرنامج يهدف إلى "تحسين ظروف السكن للمواطنين"، وبالتالي يسهم في تعزيز جودة الحياة. تبلغ كليا حوالي 1870 مليار دينار أي ما يعادل 25 مليار دولار، فتصبح إجمالي مخصصات تلك البرامج حوالي 375 مليار دولار أي 28.000 مليار دينار، بالإضافة إلى المبالغ المتبقية للبرنامجين المنتهيين والمتوقعة للبرنامج الخماسي الثاني والتي لا تقل عن 150 مليار دولار مما يرفع حجم الاستثمارات العامة إلى 500 مليار دولار بنهاية سنة 2014.

---

[1] صالح صالحي، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكيترية وإستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، انعقد في الفترة 11-12 مارس 2013، والمنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر، ص19.

[2] نفس المرجع، ص ص 19-20.

تعكس هذه الزيادة الكبيرة في المخصصات الاستثمارية التحديات التي واجهت الأجهزة المؤسسية على مختلف المستويات. فعلى الرغم من التوجه الإيجابي نحو دفع الاقتصاد إلى الأمام وتحسين الظروف المعيشية، إلا أنها أحدثت ضغطًا كبيرًا على القدرة التنظيمية والقدرة على الإدارة الفعالة لتلك الاستثمارات.

رغم أن الجهود الاستثمارية تسعى لتحفيز التنمية، فإن زيادة الحجم المالي قد أظهر نقصًا في القدرة على التحكم والإشراف بشكل فعّال. يصبح من الصعب على الأجهزة الرسمية إدارة تلك الأموال الضخمة بكفاءة وفعالية مع الحفاظ على مستويات عالية من الشفافية ومكافحة الفساد.

بالإضافة إلى ذلك، يُظهر التوسع السريع في الاستثمارات التنموية تفاقم الضعف في الكفاءة التحكمية للأجهزة الرسمية. الاستجابة الفعّالة لتلك الضغوط تتطلب تعزيز القدرات الإدارية وتحسين الهياكل التنظيمية لضمان استغلال الامكانيات الاستثمارية بشكل مستدام وفعّال.

هناك أيضًا تحدي في تكامل تلك الاستثمارات مع الإمكانيات الداخلية الواقعية، حيث يمكن أن يؤدي تجاوز الحجم الاستثماري المرتبط بالإمكانيات المحلية إلى تشتيت الجهود وعدم تحقيق الأثر المرجو. يتطلب ذلك التنسيق والتواصل الفعّال بين الجهات المعنية وتطوير استراتيجيات تنموية متكاملة لتحقيق توازن بين الاستثمارات الخارجية والقدرة الداخلية.

في الختام، يبرز هذا التوسع الكبير في المخصصات الاستثمارية ضرورة تعزيز الكفاءات الإدارية، وتطوير آليات رصد فعّالة، وتعزيز الشفافية لضمان استفادة مستدامة من هذه الاستثمارات الضخمة في سبيل تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة.

2. ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة:

تظهر المحدودية في قدرات مكاتب الدراسات في مجال دراسة جدوى المشاريع وتقدير تكاليفها الحقيقية تحديات كبيرة تواجه عمليات التخطيط والتنفيذ. يعزى هذا التحدي جزئيًا إلى العدد الكبير من المشاريع المدرجة ضمن برامج متعددة، مما يضع ضغوطًا هائلة على مكاتب الدراسات لإجراء تحليلات دقيقة وشاملة لكل مشروع

بمفرده. الضغوط المتعلقة بالوقت والضرورة العاجلة للبدء في عمليات الإنجاز تجعل من الصعب على هذه المكاتب تقدير تكاليف المشاريع بدقة.

تأثير هذه الظروف يتجلى في تقديرات تكاليف المشاريع التي قد تكون مبالغ فيها، حيث يتم تجاوز المتوسطات العالمية والإقليمية المماثلة في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، يظهر أن تكلفة إنجاز الكيلومتر الواحد من الطريق السيار ذات الاتجاهين في بلدان مثل إسبانيا، البرتغال، الدانمارك، والسويد تتراوح بين 2 و3 مليون يورو، بينما تصل تكلفة مماثلة في فرنسا وألمانيا إلى حوالي 4 إلى 6 مليون يورو. ومع ذلك، يظهر أن تكلفة الطريق السيار المغربي مراكش/أغادير قد بلغت حوالي 2.7 مليون دولار، مما يشير إلى أنها قريبة من المتوسط العالمي. من الناحية الأخرى، تجاوزت تكلفة الكيلومتر الواحد للطريق الجزائري شرق غرب 10 مليون دولار، وهذا يعني أنها تفوق المتوسط العالمي بنسبة قد تفوق 50%. هذا التفوق يعزى جزئيًا إلى التحديات الهيكلية والإجرائية في تنفيذ المشاريع والقيام بتقديرات دقيقة لتكاليفها في ظل الظروف الضاغطة. لذلك، ينبغي على الجهات الرسمية اتخاذ إجراءات لتعزيز الكفاءة في التخطيط والإدارة المالية لتحسين دقة تقديرات التكاليف وضمان استفادة أقصى من الاستثمارات التي تُخصص لتحقيق التنمية المستدامة.

3. ارتفاع حجم الاستثمارات العامة المتبقية

بعد انتهاء الفترة المحددة زمنياً لبرنامج الاستثمار، يظهر أن هناك تحديات تعترض سير المشاريع، سواء بسبب ارتفاع أسعار المدخلات أو الأخطاء التي قد تكون حدثت في الدراسات الأولية. تلك التحديات قد تستلزم إعادة تقييم للمشاريع وتعديلات على الخطط الأصلية، مما يؤدي إلى تمديد آجال الصفقات وتأخير في الجدول الزمني للمشاريع.

قيمة المشاريع المتأخرة في المخطط 2001-2004 بلغت حوالي 1216 مليار دينار، ما يعادل 12 مليار دولار. بينما ارتفعت هذه القيمة بشكل كبير في الخماسي الأول للفترة 2005-2009، حيث بلغت حوالي 9680 مليار دينار، أي ما يعادل حوالي 130 مليار دولار. هذا الارتفاع الكبير يعكس تعقيدات أكبر في إدارة

المشاريع وقد يكون ناتجًا عن عدة عوامل، منها احتمال زيادة في تكاليف المشاريع نتيجة لتغيرات في أسعار المواد الخام والعمل، وربما بسبب تقديرات غير دقيقة في المرحلة الأولية للدراسات.

هذا الوضع يتطلب إدارة فعالة وتقييم دوري للمشاريع للتأكد من تحقيق الأهداف المخططة ولتحديد أي تعديلات ضرورية. من المهم أن يكون هناك آليات مرنة لضمان التكيف مع التحديات المتغيرة وتحسين إدارة المشاريع بشكل عام، بما في ذلك تقييم الأداء والتحكم في التكاليف وضمان تنفيذ الصفقات بطريقة فعّالة وفي الوقت المحدد.

4. تعدد البرامج الاستثمارية العامة:

في الفترة من 2001 إلى 2014، شهدت الجزائر جهوداً استثمارية هائلة من خلال إطلاق مشاريع تنموية متنوعة تشمل البرامج التكميلية الجهوية للمناطق كالجنوب والهضاب العليا، والبرامج المحلية لمكافحة السكن غير الملائم، بالإضافة إلى الاستثمارات الإنتاجية للشركة الوطنية سوناطراك وفروعها. تلك الجهود تمثلت في برامج تنموية شاملة تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

ومن بين البرامج المهمة التي تم الإعلان عنها خلال هذه الفترة، تأتي البرامج التكميلية الجهوية التي استهدفت تطوير المناطق النائية مثل الجنوب والهضاب العليا. كانت هذه البرامج تهدف إلى تحسين البنية التحتية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنمية الاقتصادية في تلك المناطق.

بالإضافة إلى ذلك، تم التركيز على البرامج المحلية لمكافحة السكن غير الملائم، حيث سُعدت جهود كبيرة لتوفير سكن للمواطنين وتحسين ظروف الإقامة. هذا يعكس التفاني في تحسين مستوى المعيشة وتوفير بيئة حياتية صحية وآمنة.

من ناحية أخرى، كان لاستثمارات الشركة الوطنية سوناطراك دور كبير في تعزيز القطاع النفطي والغازي، حيث بلغت التكلفة المقدرة للفترة 2010-2016 أكثر من 70 مليار دولار. هذه الاستثمارات تهدف إلى زيادة الإنتاج وتحسين تقنيات الاستخراج وتطوير المشاريع البترولية.

ومع كل هذه الجهود الاستثمارية، يظهر التحدي في متابعة وتقييم المخصصات الاستثمارية العامة، خاصةً مع تعقيدات البرامج المختلفة والصعوبات المتعلقة بتقدير الكلفة الحقيقية ومتابعة التقدم. يجب تطوير آليات فعالة لمتابعة البرامج وتقييمها بشكل دوري، مما يسهم في تعزيز الشفافية وضمان الاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات الهامة لتعزيز التنمية الشاملة.

5. عدم وجود خطط سنوية تفصيلية دقيقة ومرنة:

تقوم عمليات تقدير الإمكانيات الحقيقية للإنجاز على أساس يتمثل في ربط المخصصات الاستثمارية بالقدرات الواقعية المتاحة والمدد الزمنية الضرورية لإكمال العمليات بنجاح. يُعتبر هذا النهج أمرًا حيويًا لضمان تحقيق النجاح في المشاريع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أولاً وقبل كل شيء، يتعين على عمليات التقدير أن تأخذ في اعتبارها القدرات الفعلية المتاحة، سواء كانت تتعلق بالموارد البشرية، والمواد، والمعدات، أو البنية التحتية. يجب أن تتناسب المخصصات الاستثمارية مع هذه القدرات بطريقة تسمح بتحقيق أهداف المشروع بكفاءة.

ثم يأتي الربط بين المخصصات والمدد الزمنية المطلوبة. يتطلب تنفيذ المشاريع الناجحة الالتزام بالمواعيد الزمنية، ويجب أن يتم تحديد هذه المدد بعناية لضمان تنفيذ المشروع بشكل فعال وفي الوقت المحدد. يتضمن ذلك النظر في المواصفات الفنية والهندسية المحددة للمشروع، والتي يجب أن تتناسب مع القدرات المتاحة وتحقق معايير الجودة المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم تنسيق عمليات الإنجاز بشكل يضمن التقيد بالمعايير الفنية والهندسية وضمان جودة العمل. يتطلب ذلك إدارة فعّالة ورصد دوري للتقدم للتأكد من أن المشروع يتحرك وفقًا للجدول الزمني والمواصفات المحددة.

بالنهاية، يعتبر التوازن بين المخصصات الاستثمارية والقدرات الواقعية والمدد الزمنية أمرًا حاسمًا لضمان نجاح المشاريع وتحقيق النتائج المرجوة في إطار مستدام ومتوازن.

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة (1980-2022)

رغم تحقيق الجزائر لمعدلات نمو اقتصادي مقبولة من خلال تبنيها لسياسات إصلاحية كبيرة، كما تم الإشارة إليها سابقًا، إلا أن هذا النمو يتميز بمجموعة من الخصائص، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي[1]:

1. **النمو الاقتصادي في الجزائر مكلف:** حيث يتطلب زيادة نسبة واحدة في الناتج المحلي الإجمالي إيداع مبالغ كبيرة، وهذا يعني أن هذا النمو يعتمد بشكل كبير على ارتفاع النفقات العامة التي يتم تمويلها من قبل الدولة من خلال إيرادات المحروقات؛
2. **النمو الاقتصادي في الجزائر عابر:** إذ يكون مرتبطًا بأسعار البترول، حيث يمكن تمويل هذا النمو كلما ارتفعت أسعار البترول، ولكنه يتوقف عند انخفاضها أو توقف إنتاجه، ويظهر ذلك جليًا في تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، وقد أظهرت دراسة للبنك الدولي شملت 144 دولة تأثير هذه التقلبات على تراجع معدلات النمو في الجزائر؛
3. **تمدد النمو:** أي أنه يعتمد على إنفاق كبير في مشاريع استثمارية عمومية جديدة، والتي قد تكون غير منتجة للعمل ورأس المال، حيث تكون تلك المشاريع مكلفة دون أن تسهم في زيادة الإنتاجية بشكل كبير.
4. **مستوى نمو غير كافٍ:** تشير الدراسات إلى أنه يجب ألا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 6% عند زيادة معدل السكان بنسبة 1%، من أجل الحفاظ على مستوى معيشة مقبول. وعلى الرغم من التقدم المحقق في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، إلا أن معدلات النمو لا تزال غير كافية لتحقيق الأهداف التالية:
   - تلبية احتياجات السكان المتزايدة نتيجة زيادة السكان؛
   - التكيف مع التطلعات المتزايدة الناجمة عن الانفتاح على أنماط استهلاك الدول المتقدمة.
5. **ضعف نمو الإنتاجية:** تحدد نوعية النمو بشكل كبير من خلال إنتاجية العمل ورأس المال. في الجزائر، تظهر العلاقة بين الإنتاج والإنتاجية بشكل ضعيف، وفقًا لإحصائيات البنك العالمي. خلال الفترة من 1995

[1] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007، ص82.

إلى 1999، كان تطور الإنتاجية للعوامل سالبًا بنسبة -4.3% عن كل عوامل الإنتاج. ومع ذلك، يواجه التحسين في الإنتاجية العديد من التحديات في الوقت الحالي، مثل تأهيل الموارد البشرية وتحسين التسيير، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل عبء القطاع الموازي والثقافة الاقتصادية.

خلاصة الفصل الثالث:

باختصار، أظهر الفصل أهمية العلاقة بين النمو الاقتصادي والبنية التحتية في الجزائر، وكيف تلعب السياسات الحكومية والإصلاحات دورًا في توجيه استثمارات البنية التحتية نحو تعزيز التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث تم في المبحث الأول تحليل تأثير الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية على النمو الاقتصادي بصفة عامة، مبرزين بذلك كيف يمكن أن يسهم الاستثمار في مشاريع البنية التحتية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة. وفي المبحث الثاني تم استعراض تطورات الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. مع التركيز على سياسات الحكومة الموجهة نحو تعزيز الاستثمار في قطاعات البنية التحتية وتحسين إدارة المشاريع. أما المبحث الأخير فتطرقنا إلى الملاحظات الجوهرية على البرامج الاقتصادية الاستثمارية وأهم خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الرابع

الدراسة القياسية لأثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصول السابقة إلى مناقشة القضايا النظرية للنمو الاقتصادي والاستثمار في البنى التحتية، وكذا العلاقة الموجودة بينهما، نحاول في هذا الفصل القيام بعملية إسقاط لهذه القضايا على واقع الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال قياس وتحليل أثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل، خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2022. وعلى أساس ذلك يتم تقسيم الفصل إلى مبحثين، حيث نقوم في المبحث الأول بالدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة، أما في المبحث الثاني فنقوم بقياس الأثر الناجم عن الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام أسلوب اختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، في إطار منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

المبحث الأول: الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة

يُعَدّ فحص المتغيرات وتحليلها أمراً بالغ الأهمية لأنه يساعد في كشف العوامل المؤثرة وتحديد طبيعة تأثيرها. من خلال هذا المبحث، سيكون بإمكاننا استكشاف تفاصيل عن كيفية سير ومسار البرامج الاستثمارية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مما يمهد الطريق لوضع توصيات عملية قائمة على البيانات والتحليل لتحسين الأداء الاقتصادي في المستقبل.

المطلب الأول: الدراسة التحليلية للنمو الاقتصادي

سجلت مؤشرات النمو والأداء في الاقتصاد الجزائري "تحولات وتغيرات بارزة"، وذلك نتيجة لبرامج الإصلاح والنمو التي تم تبنيها. حيث تم التعبير عن النمو الاقتصادي بنمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية سنويا، وسنقوم بعرض وتحليل هذه التغيرات في الفقرات الموالية، وذلك من خلال البيانات المدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-1): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل النمو (%)	0,79	3,00	6,40	5,40	5,60	3,70	0,40	-0,70	-1,00	4,40
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو (%)	0,80	-1,20	1,80	-2,10	-0,90	3,80	4,10	1,10	5,10	3,20
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو (%)	3,80	3,00	5,60	7,20	4,30	5,90	1,70	3,40	2,40	1,60
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو (%)	3,60	2,90	3,40	2,80	3,80	3,70	3,20	1,30	1,10	1,00
السنوات	2020	2021	2022							
معدل النمو (%)	-5,10	3,50	3,10							

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01).

من الجدول السابق، يمكن تمثيل تطور معدلات النمو في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4-1): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

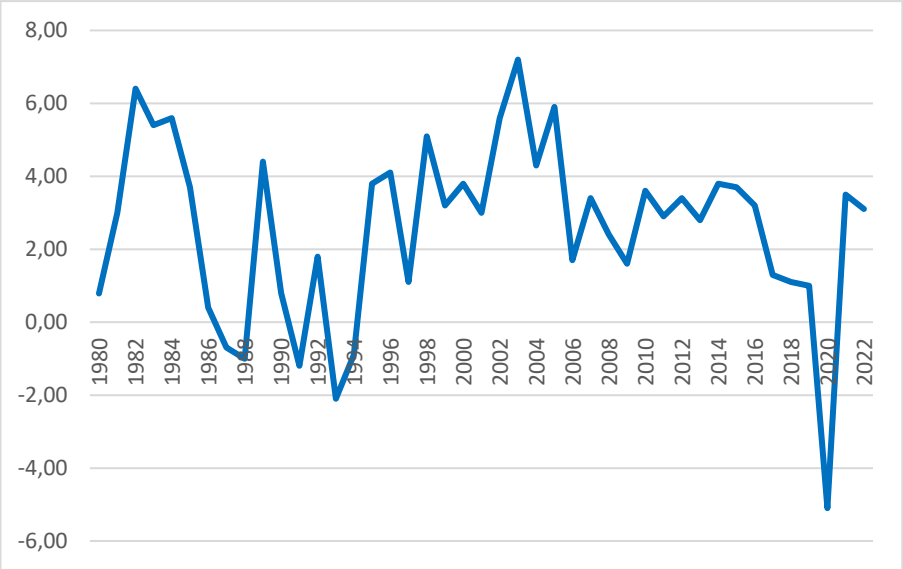

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

يُظهر الشكل أعلاه تقلبًا كبيرًا في معدلات النمو الاقتصادي، بلغت قيمته السنوية المتوسطة خلال الفترة (1980-2022) 2.58٪. سجل قيمة ضئيلة قدرها 0.79٪ سنة 1980. وخلال الفترة من 1981 إلى 1985، شهد المعدل الحقيقي للنمو تحسنًا ملحوظا حيث بلغت قيمته المتوسطة السنوية 4.82٪ خلال هذه المرحلة. بعد ذلك، تراجع أكثر ليسجل قيمًا سالبة في سنتي 1987 و1988 بلغت -0.70٪ و-1.00٪ على التوالي. يعزى ذلك إلى الأزمة النفطية العالمية، ونقص الموارد المالية وتفاقم المديونية الخارجية، مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية لإعادة جدولة المديونية الخارجية والحصول على قروض جديدة.

تُعتبر معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (1990-1994) هي الأضعف، حيث بلغت قيمته السنوية المتوسطة خلال هذه المرحلة - 0.32٪، تحسنت بعد ذلك معدلات النمو خلال الفترة (1995-1998)، التي تعتبر فترة الإصلاحات الهيكلية العميقة أو الموسعة في الاقتصاد الوطني، وبلغت القيمة المتوسطة لمعدلات النمو الحقيقي 3.52% خلال هذه

المرحلة. وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية وتحسن الأوضاع الاجتماعية والأمنية في هذا التطور الملحوظ في معدلات النمو الحقيقي والإسمي.

شهدت الفترة (2000-2022)، التي تمثل مرحلة لبرامج دعم النمو وتوطيد النمو الاقتصادي والنموذج الجديد للنمو، تحسنًا ملحوظًا في معدلات النمو الحقيقية. يُرجى ملاحظة أن هذا التحسن جاء نتيجة لزيادة أسعار البترول والاستثمارات العمومية في البنية التحتية، بالإضافة إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية والأمنية، وتزايد نسب مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة.

أظهر النمو الاقتصادي في الجزائر معدلا متوسطا مرتفعا بلغ 5.02% خلال مرحلة برنامج إنعاش النمو الاقتصادي (2001-2004)، وهي أعلى قيمة مسجلة خلال البرامج التنموية المطبقة في الجزائر منذ سنة 1980. وفي مرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، سجل نموًا متوسطًا موجبا بنسبة 3.00%. كما يُلاحظ تراجع كبير لمعدل النمو في عام 2009 نتيجة لتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع أسعار النفط، حيث سجل قيمة قدرها 1.60%.

مع بداية التعافي من الأزمة وعودة أسعار النفط للانتعاش، ارتفعت معدلات النمو الحقيقية في الفترة التالية. حيث بلغت قيمته السنوية المتوسطة خلال فترة البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) 3.30% وهي نسبة أعلى من المعدل السنوي المسجل خلال فترة الدراسة، ومع ذلك، عادت هذه المعدلات للانخفاض بداية من سنة 2017 لتسجل قيما ضئيلة، بسبب انخفاض إنتاج المحروقات وتراجع الطلب الإجمالي العالمي. يُرجى ملاحظة أن الارتباط الوثيق بين النمو في الاقتصاد الجزائري وتغيرات أسواق النفط يُظهر أنه يتأثر بعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، وسجلت أدنى مستوياتها سنة 2020، وبلغت قيمة سالبة تقدر بـ -5.10%، ويعود ذلك إلى استمرار الانخفاض الحاد في أسعار البترول في الأسواق الدولية، بفعل وفرة المعروض النفطي وتراجع الطلب العالمي، وهو ما أدى إلى اعتماد سياسة التقشف في صرف الموارد المالية، وكذا جائحة كورونا التي عرفها العالم نهاية سنة 2019، مما أدى إلى تأجيل وإلغاء العديد من الاستثمارات العمومية، وهو ما يؤكد ارتباط النمو في الاقتصاد الجزائري بالتغيرات في الأسواق النفطية، التي تخضع لعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها. ثم عادت معدلات النمو لتسجل قيما موجبة

سنة 2021 و2022 تقدر على التوالي بـ 3.50% 3.10% بعد عودة أسعار النفط العالمية إلى الاستقرار وتسجيل معدلات مرتفعة نسبيا.

المطلب الثاني: الدراسة التحليلية للاستثمار في البنى التحتية:

تعتبر نفقات التجهيز ذات طابع استثماري الذي يتولد عنه ازدياد الإنتاج الوطني والاجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، ويطلق عليها أيضا اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتتكون من المجموع الفرعي لعمليات برأس المال، والمجموع الفرعي للاستثمار والذي يتكون هو أيضا من عشرة قطاعات. وتسجل على شكل رخص البرامج والتنفيذ على شكل اعتمادات الدفع. ويوضح الشكل الموالي المجموع الفرعي للاستثمار للقطاعات العشر في الجزائر خلال الفترة 1980-2022، والذي تم اعتماده في دراستنا هذه كاستثمار في البنى التحتية لهاته القطاعات.

الشكل رقم (4-2): تطور مجموع الاستثمارات في البنى التحتية (10^6 دج)

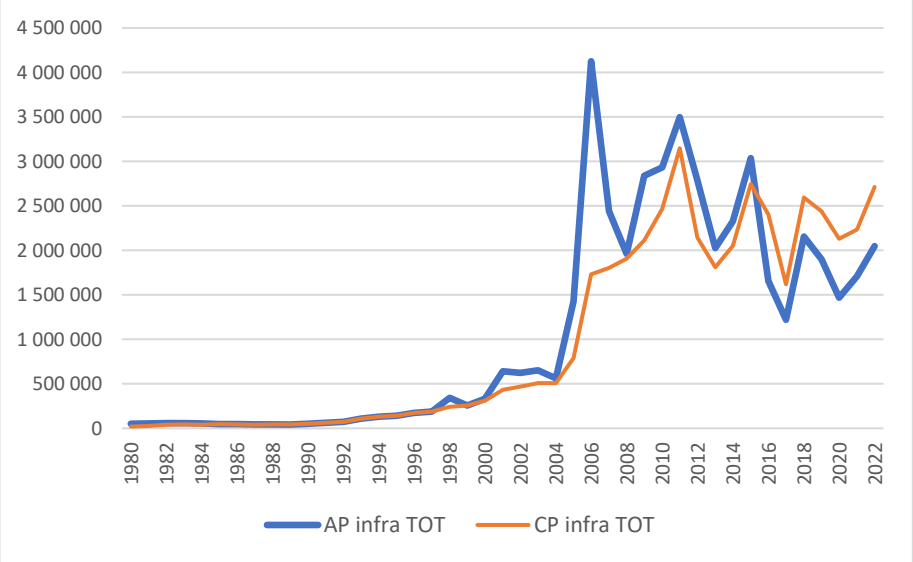

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

يتضح من المنحنى البياني أن هناك تطورًا في مجموع الاستثمار على مدى السنوات السابقة ويشهد ارتفاعا متزايدًا على مر السنوات، حيث ارتفع بشكل كبير منذ بداية الفترة إلى نهايتها. وذلك من خلال الجهود المستمرة

للدولة في تعزيز الاستثمار ودعم الأنشطة الاقتصادية. كما يُلاحظ تقلبًا في مجموع الاستثمار في السنوات الأخيرة، مع انخفاض في بعض السنوات وزيادة في أخرى، مما يشير إلى تحديات اقتصادية أو تقلبات في السياق العالمي. حيث سجلت أكبر قيمة لرخص البرامج سنة 2007 بقيمة 4125.93 مليار دينار جزائري، وأكبر قيمة لاعتمادات الدفع سجلت سنة 2012 بحوالي 3148.3 مليار دينار جزائري، وذلك راجع لجهود الدولة في تعزيز البنية التحتية وتنويع الاقتصاد بداية من الألفية الثالثة وقيامها بالإصلاحات الهيكلية من خلال برامج النمو والانعاش والتوطيد الاقتصادي كما أشرنا له سابقا. حيث تجدر الإشارة إلى أن رخصة البرنامج (Autorisation de Programme « AP ») يقصد بها المبلغ الإجمالي اللازم لتنفيذ البرنامج في ميزانية السنة الأولى التي ينطلق فيها الإنجاز، في صورة اعتمادات تقديرية، فهي تشكل إذا ترخيص بالالتزام في حدود سقف محدد، أما اعتمادات الدفع (Crédits de Paiement « CP ») فتتمثل في التخصيصات السنوية التي يمكن للآمرين بالصرف تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخصة البرنامج، وبهذا فإن اعتمادات الدفع تأتي في شكل أقساط مالية سنوية تمنح ضمن المبلغ الأقصى لرخصة البرنامج*. وبالتالي فإن التفاوت الحاصل بين اعتمادات الدفع ورخص البرامج في بعض السنوات يشير بالأساس إلى إلغاء بعض المشاريع الكبيرة بسبب نقص موارد التمويل، وكذا إلى عدم الدقة في التقديرات الأولية للمشاريع كما هو واضح من خلال الشكل السابق، خاصة في السنوات الأخيرة من الدراسة. وعلية يجب فحص آليات الرخص وضبط تقديراتها بما يتناسب مع استراتيجيات التنمية.

يمكن تحليل بيانات الاستثمارات في البنى التحتية وفقًا لكل قطاع، حيث يُمكن دراسة معدلات الاستثمار وتوزيعها على القطاعات المختلفة. هذا التحليل يساعد في فهم الاتجاهات والأنماط في التخصيصات الاستثمارية وتحديد الأولويات في التطوير البنيوي لكل قطاع كما يلي:

* للتوضيح أكثر يرجى الاطلاع على: يوسف جيلالي، الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر، مقال بمجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2019، ص ص 21-22.

1- قطاع الصناعة:

يمثل المنحنى أدناه بيانات رخص البرنامج واعتمادات الدفع الخاصة بنفقات التجهيز لقطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة 1980-2022، حيث يتكون هذا القطاع من القطاعات الفرعية التالية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، المنتجات النصف مصنعة، أملاك وتجهيزات والقطاع الفرعي للصناعات المحلية. وتعكس التقلبات في رخص البرنامج واعتمادات الدفع، التحديات والتغيرات التي مر بها قطاع الصناعة في الجزائر خلال هذه الفترة خاصة في السنوات الأخيرة. يلاحظ أحيانًا وجود فجوة بين قيم رخص البرنامج واعتمادات الدفع، مما يشير إلى "عدم توازن في التمويل بين المشاريع المقترحة والموارد المتاحة لتنفيذها". يمكن رؤية تأثير التغيرات السياسية والاقتصادية على القطاع، حيث يتضح أحيانًا تغيرات كبيرة في الاستثمار والتمويل تظهر في السنوات الأخيرة، بلغت قيمة اعتمادات الدفع الموجهة للقطاع سنة 2019 أكثر من 61 مليار دينار جزائري، مما قد يعكس تركيزًا على تطوير القطاع الصناعي من طرف الدولة خلال السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بالقطاع الفرعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (4-3): تطور الاستثمار في قطاع الصناعة (10^6 دج)

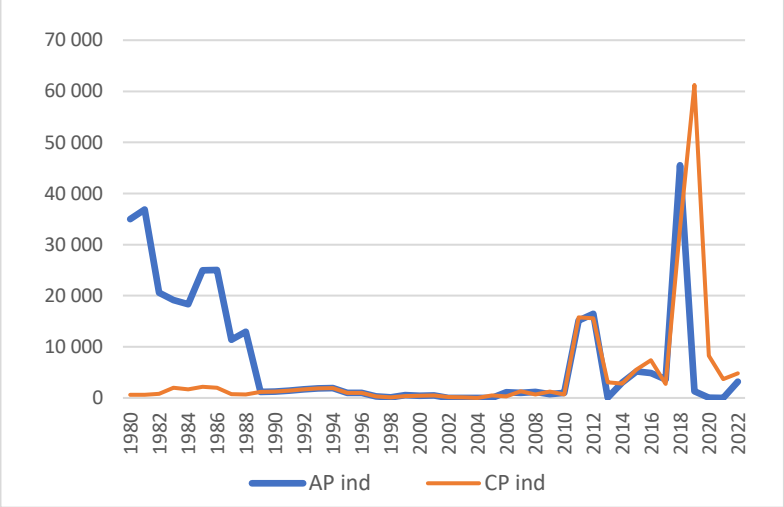

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

2- قطاع الطاقة والمناجم:

ينقسم هذا القطاع إلى قطاعين فرعيين وهما: القطاع الفرعي للكهرباء الريفية والقطاع الفرعي للمناجم، حيث يُلاحظ من الشكل رقم (4-4) أن هناك نشاطًا فيما يتعلق برخص البرنامج في السنوات الأولى من الفترة المعروضة، وسجلت قيما مرتفعة خاصة خلال سنوات 1983، 1984، 1987 و1988، وهذا ما يعكس تخطيط الحكومة وتوجهها للنهوض بهاذ القطاع الهام، أما فيما يخص اعتمادات الدفع فقد كانت شبه منعدمة، وقد يعود ذلك إلى أن المشاريع المسجلة في السنوات الأولى لم تنطلق فيها الأشغال أو لم يكتمل انجازها خلال تلك الفترة، كما يظهر تباينًا في مستوى الاستثمار عبر السنوات، حيث ازدادت قيم رخص البرنامج واعتمادات الدفع خلال الفترة منذ منتصف الثمانينيات وحتى أوائل التسعينيات، ثم استقرت عند مستويات منخفضة بعد ذلك. يتضح أيضا أنه منذ عام 2004، لم يكن هناك استثمارات ملحوظة في هذا القطاع، وهو ما يشير إلى حالة من الاستقرار أو التراجع في الاستثمار في المناجم والطاقة في تلك الفترة، ليعود بعد ذلك اهتمام الحكومة بهاذا القطاع خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة.

الشكل رقم (4-4): تطور الاستثمار في قطاع الطاقة والمناجم (10^6 دج)

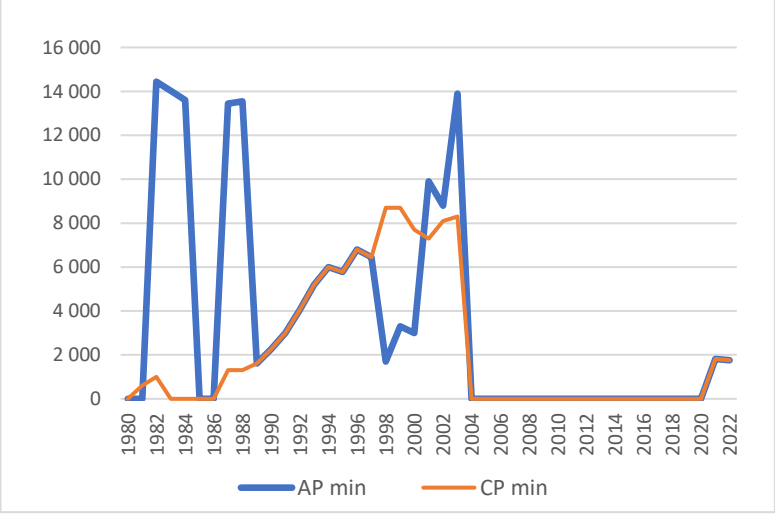

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

3- قطاع الفلاحة:

يتألف هذا القطاع من القطاع الفرعي لمشاريع الري الكبرى، القطاع الفرعي لمشاريع الري الصغرى والمتوسطة، القطاع الفرعي للغابات، القطاع الفرعي للبيئة وأخيرا القطاع الفرعي لتهيئة الإقليم. يظهر الشكل نموًا مستدامًا في رخص البرنامج واعتمادات الدفع في قطاع الفلاحة والري على مدى السنوات، مما يشير إلى أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني. حيث يلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في الاستثمارات بدايةً من منتصف التسعينيات، وخاصةً في الفترة من عام 2000 وما بعدها، يرتبط ذلك بتوسع البرامج الزراعية وزيادة الاستثمار في مياه الري وتحسين البنية التحتية الزراعية. تبرز سنة 2006 كعام استثنائي حيث حدثت قفزة كبيرة في رخص البرنامج واعتمادات الدفع، وهي خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والذي كان من أهدافه دعم التنمية الاقتصادية بما فيها الفلاحة والتنمية الريفية كما أشرنا لها سابقا. رغم التقلبات السنوية، يبدو أن هناك استمرارًا في التزايد العام في الاستثمارات في هذا القطاع، وهو ما يعزز دور الفلاحة والري كقطاع حيوي في الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (4-5): تطور الاستثمار في قطاع الفلاحة (10^6 دج)

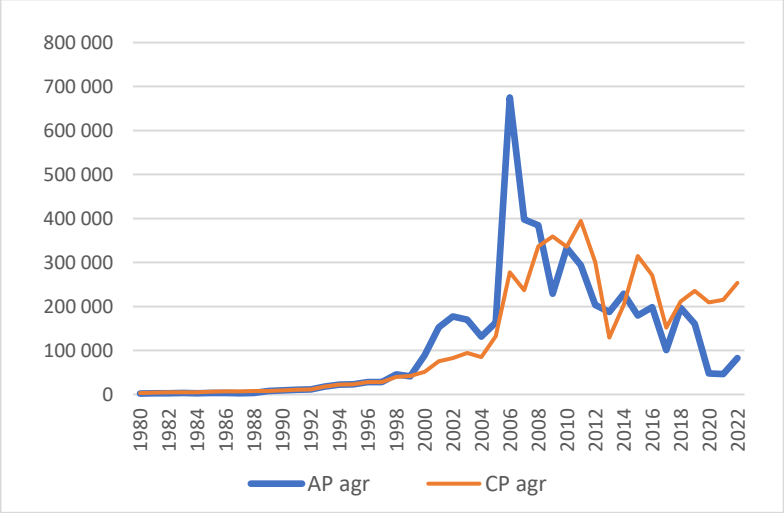

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

4- قطاع دعم الخدمات المنتجة:

تعكس المعطيات المبينة في الشكل رقم (4-6) الالتزام الجاد بتعزيز قطاع دعم الخدمات المنتجة في الجزائر، حيث يشير الارتفاع الكبير في قيم اعتمادات الدفع إلى الالتزام بتوفير التمويل اللازم لدعم هذا القطاع، مما يعكس الدعم المالي القوي من الحكومة وتوجهها نحو تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل، خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الفرعية المكونة لهاذا القطاع على غرار السياحة، النقل والبريد والمواصلات. كما يظهر المنحنى تغيرات كبيرة في استثمارات دعم الخدمات المنتجة على مر السنوات، في بعض السنوات كانت هناك زيادات كبيرة، يمكن أن يرتبط هذا الاستثمار بتحسين البنية التحتية وتقديم خدمات دعم للقطاعات المنتجة، مما يعزز النمو الاقتصادي. يشير الانخفاض المسجل سنة 2017 إلى اتباع سياسة التقشف بسبب تداعيات الأزمة النفطية العالمية وتأثيرها على أسعار النفط العالمية، وبالتالي نقص في تمويل بعض المشاريع وإلغاء البعض الآخر. تبين الفجوة الموجودة بين رخص البرنامج واعتمادات الدفع خاصة بعد سنة 2000 عدم التقدير الجيد لقيم المشاريع الخاصة بالقطاع خلال هاته السنوات.

الشكل رقم (4-6): تطور الاستثمار في قطاع دعم الخدمات المنتجة (10^6دج)

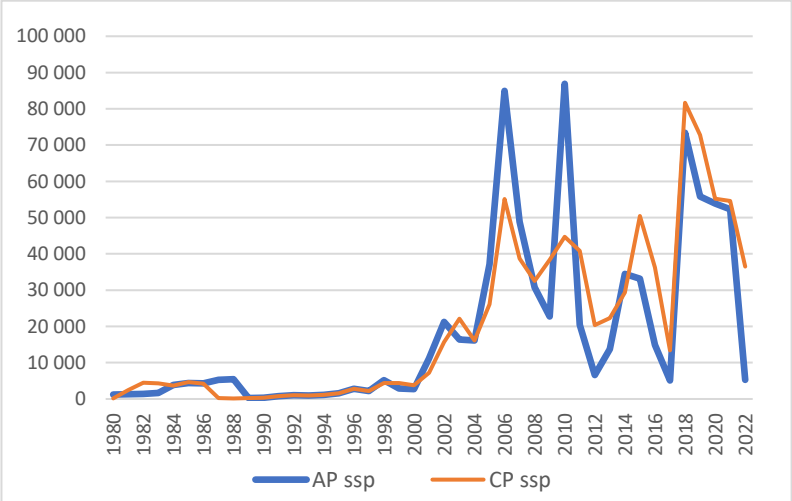

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

5- قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية:

يتكون هذا القطاع من القطاعات الفرعية: البنية التحتية الطرقية، الموانئ والقطاع الفرعي للبنية التحتية الإدارية، حيث تولي الدولة أهمية كبيرة لتطوير هذا القطاع الهام، ويتجلى ذلك في الاستثمار الضخم والمستمر للدولة في هذا القطاع خاصة بعد سنة 2000، وهي الفترة التي تم فيها تطبيق برامج دعم النمو الاقتصادي، حيث سجلت رخص البرنامج رقما قياسيا سنة 2006 حيث بلغت أكثر من 2000 مليار دينار جزائري، وسجلت أيضا أرقاما مرتفعة قاربت 1500 مليار دينار جزائري خلال سنوات 2010، 2012 و2015، وهي فترة تنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية، والذي كان هدفه الأساسي والرئيسي هو استمرار تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العامة. ثم عادت للانخفاض بعدها ويعود ذلك إلى نقص إيرادات الدولة واتباع سياسة التقشف بسبب الأزمة النفطية العالمية.

يمكن أن تساهم الاستثمارات المستمرة في المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية في تعزيز البنية التحتية وتحسين الخدمات الحكومية، مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وذلك من خلال زيادة الاستثمار في بناء الجسور والطرقات والموانئ وبالتالي تعزيز المواصلات والتجارة، والتي تقوم بتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين كفاءة الإدارة، وتعتبر مؤشرًا إيجابيًا لتطور القطاعات الأخرى.

الشكل رقم (4-7): تطور الاستثمار في قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية (10^6 دج)

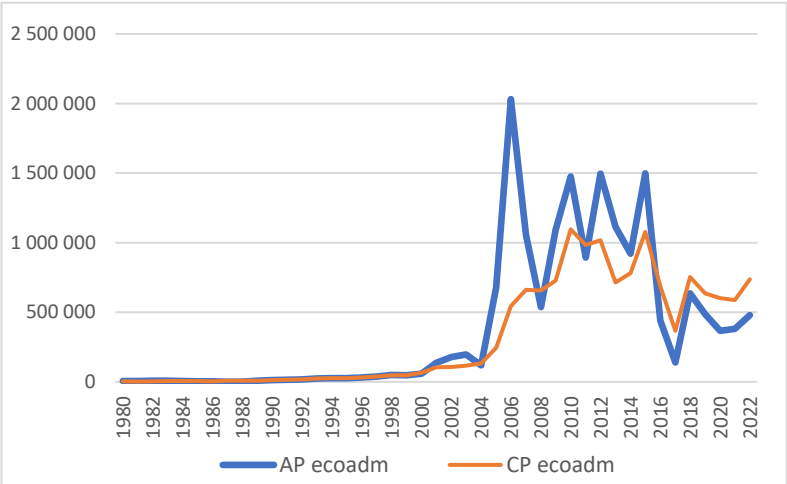

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

6- قطاع التربية والتكوين:

ينقسم هذا القطاع إلى القطاعات الفرعية التالية: القطاع الفرعي للتربية، القطاع الفرعي للتكوين واليد العاملة والقطاع الفرعي للتعليم العالي، قد تواجه التربية والتكوين تحديات مثل تحسين جودة التعليم وتعزيز التوجيه المهني لضمان تأهيل الشباب لسوق العمل. ونظرا لأهمية ذلك تقوم الدولة بزيادة الاستثمارات في هذا القطاع، يظهر ذلك جليا من خلال المنحنى البياني أدناه الذي يبين الزيادة المستمرة في قيم رخص البرنامج واعتمادات الدفع في القطاع خلال مرحلة الدراسة، مما يشير إلى الالتزام بتحسين نظام التعليم وتطوير المهارات والقدرات البشرية، حيث تشير الأرقام إلى تسجيل استثمارات كبيرة في قطاع التربية والتكوين، بدأت منذ بداية التسعينات، لتبلغ أعلى قيمة لاعتمادات الدفع سنة 2011 تقدر بأكثر من 542 مليار دينار جزائري مقابل 430 مليار دينار لرخص البرنامج لنفس السنة، ويعود ذلك إلى التزام الحكومة بدعم التنمية البشرية لتوفير الموارد البشرية المؤهلة خاصة خلال فترة تنفيذ برنامج التنمية الخماسي، حيث بلغ معدل رخصة البرنامج حوالي 268.35 مليار دينار خلال فترة تطبيق هذا البرنامج، مقابل 295.47 مليار دينار بالنسبة لاعتمادات الدفع خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (4-8): تطور الاستثمار في قطاع التربية والتكوين (10^6 دج)

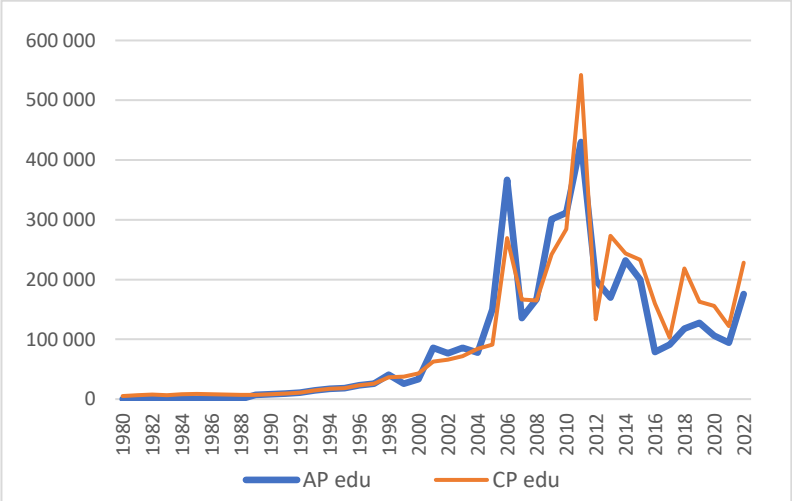

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

7- قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية:

يعكس الارتفاع المستمر في رخص البرامج واعتمادات الدفع الموضح في الشكل التزام الدولة بدعم قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية، من خلال دعمها لقطاعاته الفرعية المتمثلة في: القطاع الفرعي للثقافة، القطاع الفرعي للشؤون الدينية، القطاع الفرعي للبنية التحتية الصحية، القطاع الفرعي للشبيبة والقطاع الفرعي للمجاهدين، حيث رصدت قيمة إجمالية لرخص البرنامج للقطاع تبلغ أكثر من 2332 مليار دينار جزائري خلال الفترة 1980-2022، وقيمة إجمالية لاعتمادات الدفع تفوق 2990 مليار دينار جزائري خلال نفس الفترة. يبين إجمالي الاستثمارات على مدى الفترة استمرارية الدعم المالي لتطوير وتعزيز هذا القطاع. أعلى قيمة لرخص البرنامج كانت في عام 2010، حيث بلغت حوالي 255 مليار دينار جزائري، في حين بلغت أعلى قيمة لاعتمادات الدفع سنة 2011 بقيمة قاربت 264 مليار دينار جزائري.

الشكل رقم (4-9): تطور الاستثمار في قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية (10^6 دج)

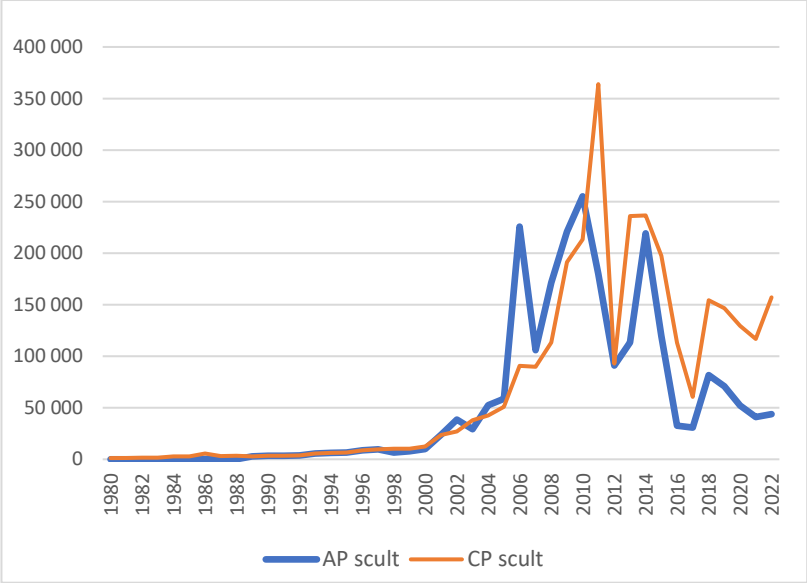

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

8- قطاع دعم الحصول على سكن:

عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على ضمان تمتع كل مواطن بسكن لائق، ولم تتراجع عن سياسة دعم السكن بالرغم من تغيّر توجهها الاقتصادي، بل عملت على استحداث عديد الصيغ التي تستوعب مختلف الفئات وتراعي كل المستويات. ومن خلال الشكل رقم (4-10) يتبين أن قطاع دعم الحصول على سكن شهد نموًا هائلاً في الاستثمار، حيث ارتفعت رخص البرنامج واعتمادات الدفع بشكل مستمر. بين عامي 2016 و2022، حدثت زيادة كبيرة، حيث بلغت اعتمادات الدفع في هاته الفترة معدل 368.5 مليار دينار جزائري. يلاحظ تفاوتًا في نسب الرخص والاعتمادات على مر السنوات، حيث تبلغ نسبة الرخص إلى الاعتمادات حوالي 88٪. يتضح من الشكل أن هناك التزامًا كبيرًا بدعم السكن، خاصة في الفترة الأخيرة، مما يعكس اهتماماً بتحسين ظروف الإسكان وتوفير الدعم المالي للمواطنين.

الشكل رقم (4-10): تطور الاستثمار في قطاع دعم الحصول على سكن (10^6 دج)

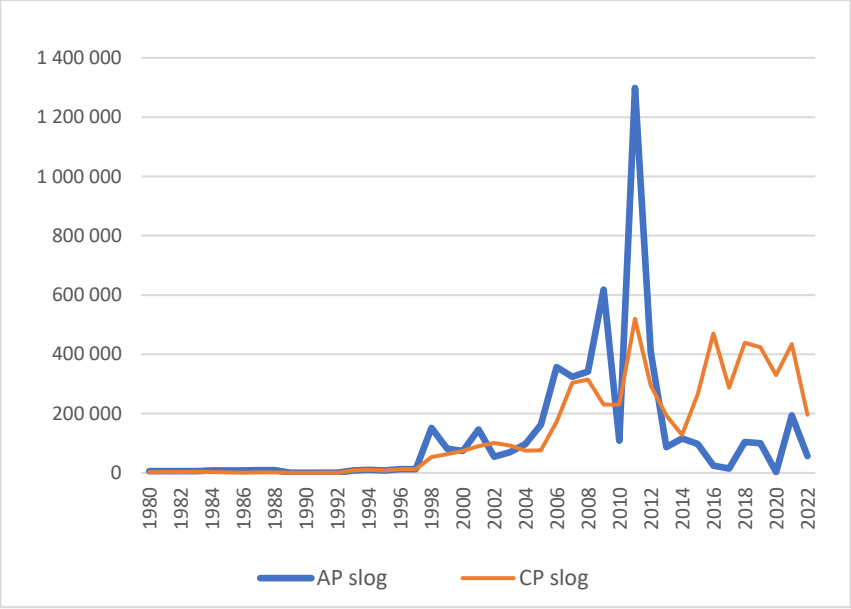

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

9- مواضيع مختلفة:

يظهر الشكل زيادة مستمرة في الاستثمار بالنسبة لهذا القطاع منذ عام 1980 حتى عام 2022، إلا أنه وبدءًا من عام 2005، تسارعت وتيرة الاستثمار بشكل كبير، حيث ارتفعت الرخص والاعتمادات بشكل ملحوظ. تظهر الأعوام من 2014 إلى 2022 تركيزًا كبيرًا حيث بلغ المعدل السنوي للاستثمار في هذه الفترة بالنسبة لهذا القطاع حوالي 801.4 مليار دينار جزائري فيما يخص رخص البرنامج، و606.9 مليار دينار جزائري بالنسبة لاعتمادات الدفع خلال نفس الفترة، أي ما يقارب أكثر من 71% من الإجمالي على مدار السنوات الـ43 الكلية. كما يتضح من الشكل أيضا تفوق كبير لرخص البرنامج، حيث تصل نسبة مجموع اعتمادات الدفع الكلية إلى مجموع رخص البرنامج الكلية حوالي 71% فقط، أي أنه تم تنفيذ انفاق هذه النسبة فقط مقارنة بما تم التخطيط له خلال هذه الفترة، وهذا يرجع بالأساس إلى نقص في التقديرات الخاصة بتكلفة المشاريع بالنسبة للحكومة فيما يخص هذا القطاع، كما تعود أيضا إلى إلغاء بعض المشاريع أيضا خاصة في السنوات الأخيرة بعد تجميد عدد كبير من المشاريع وإلغاء أخرى بسبب الأزمة النفطية العالمية وكذا جائحة كورونا.

الشكل رقم (4-11): تطور الاستثمار لقطاع مواضيع مختلفة (10^6 دج)

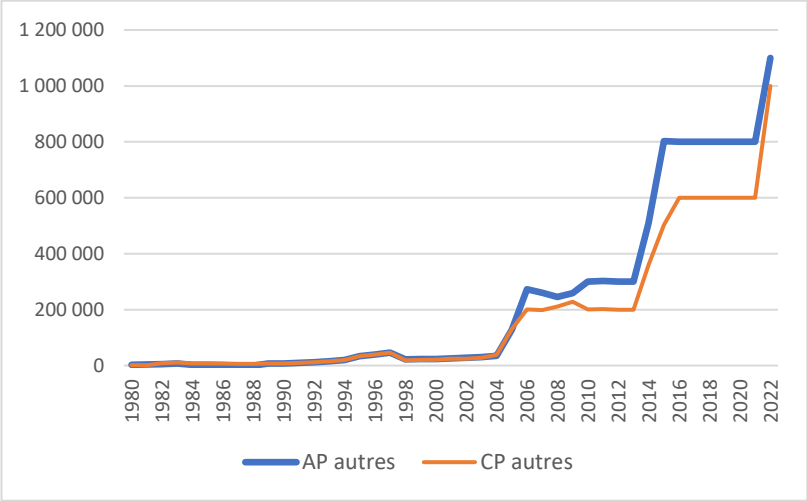

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

10- قطاع المخططات البلدية للتنمية:

إن المخطط البلدي للتنمية هو إحدى أهم الركائز الأساسية المحلية، مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين، وتحسين المستوى. المعيشي للسكان عن طريق توفير مختلف الأعمال ذات الأولوية المباشرة في التنمية ومنها على وجه الخصوص، التزود بالمياه الصالحة للشرب، توفير شبكات الصرف الصحي، فك العزلة على المناطق النائية ... إلخ، وبالتالي أولت الدولة أهمية كبيرة لهذا القطاع وهو ما يتضح من خلال الشكل، حيث تعكس الأرقام المستمرة في الاستثمار أهمية المخططات البلدية في دعم عمليات التنمية على المستوى المحلي. يظهر الشكل البياني زيادة مستمرة في الاستثمار في المخططات البلدية للتنمية منذ عام 1980 حتى عام 2022. تسارعت وتيرة الاستثمار في الفترة الأخيرة، حيث ازدادت الرخص والاعتمادات بشكل ملحوظ منذ عام 1999. كما يلاحظ أيضا توازنًا بين الرخص والاعتمادات مع نسبة تقاربت 100%، مما يشير إلى تحقيق وتنفيذ كل النفقات المعبر عنها على شكل رخص برنامج، ويرجع ذلك أساسا إلى تكلفة المشاريع الخاصة بهذا القطاع، وهي مشاريع صغيرة وبالتالي يسهل تقديرها والالتزام بتنفيذها.

الشكل رقم (4-12): تطور الاستثمار في قطاع المخططات البلدية للتنمية (10^6 دج)

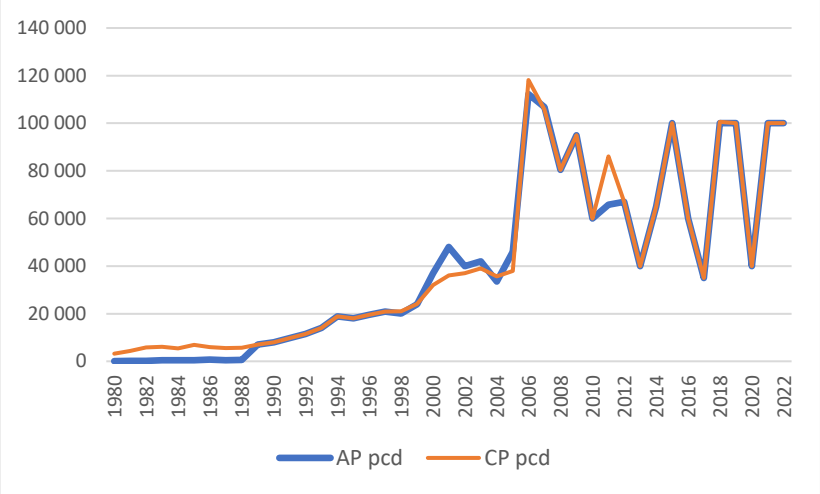

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

يتعين توضيح أن هناك تباينًا في مساهمة القطاعات المختلفة في المجموع الفرعي للاستثمار. يعكس هذا التفاوت الاختلاف في أهمية كل قطاع كجزء من النشاط الاستثماري الكلي. بالتالي، يوضح الشكل الموالي نسبة الاستثمار لكل قطاع بالنسبة للمجموع الفرعي للاستثمار:

الشكل رقم (4-13): نسبة الاستثمار لكل قطاع بالنسبة للمجموع الفرعي للاستثمار للفترة (1980-2022)

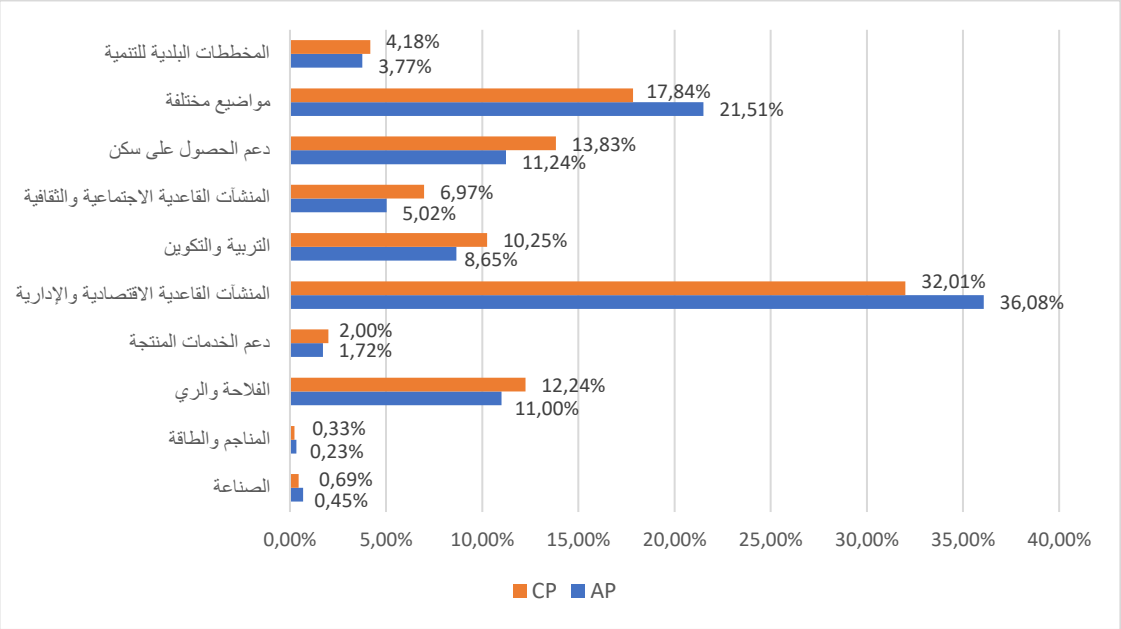

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

تعكس هذه البيانات الأولويات التنموية للدولة على مر سنوات الدراسة، حيث تأتي بنية الدعم الاقتصادي والإداري في المقدمة بنسبة تفوق 36% بالنسبة لرخص البرامج و32% بالنسبة لاعتمادات الدفع، تليها مواضيع مختلفة، ثم قضايا الإسكان والفلاحة، مع التركيز على التربية والتكوين وتعزيز المنشآت الاجتماعية والثقافية، تليها بعد ذلك قطاع المخططات البلدية للتنمية، دعم الخدمات المنتجة، وأخيرا الاستثمار في قطاعي الصناعة والطاقة والمناجم بنسب ضئيلة جدا.

المبحث الثاني: قياس أثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر

لقياس وتحليل أثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر المتمثل في نمو إجمالي الناتج المحلي، تم الاعتماد على نموذجين اثنين، حيث قمنا بتقسيم المتغيرات المستقلة إلى مجموعتين، تضم كل مجموعة خمس متغيرات مستقلة، وذلك حسب الترتيب التنازلي لنسبة الاستثمار لكل قطاع بالنسبة لمجموع الاستثمارات خلال الفترة 1980-2022، كما أشرنا إليه في الجزء السابق من البحث. تم إدراج متغيرة صماء في النموذج الأول، وهي تعبر عن الأزمات الاقتصادية والمالية المحتملة، والتي قد تكون لها تأثير على سلوك نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: دراسة النموذج الأول

نقوم فيما يلي بدراسة وقياس تأثر النمو الاقتصادي بالمتغيرات المستقلة المتمثلة في الاستثمار في القطاعات الخمس التالية: المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية، مواضيع مختلفة، دعم الحصول على سكن، الفلاحة والري، التربية والتكوين إضافة إلى متغيرة الأزمات، وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية: تقديم وتحليل بيانات النموذج، تقدير وتحليل النموذج، تشخيص النموذج ثم تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها.

الفرع الأول: تقديم وتحليل بيانات النموذج

يبدأ هذا الجزء بتقديم النموذج المستخدم في الدراسة، مع توضيح البيانات المستخدمة في التحليل. يتم التركيز على أهمية هذه البيانات في سياق الدراسة وعملية جمعها. بعد ذلك، يتم الانتقال إلى المعالجة الإحصائية والوصفية لهذه البيانات، حيث يتم تحليل الخصائص الرئيسية للمتغيرات وتقديم نظرة شاملة حول توزيعها.

1- تقديم النموذج:

وفقا للهدف من تقدير هذا النموذج المتمثل في تحليل وقياس أثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم تحديد المتغيرات المستخدمة وهي:

- **المتغير التابع**: نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (% سنوياً)، والذي يرمز له بالرمز gdpg.
- **المتغيرات المستقلة:**
  - ecoadm: الاستثمار في قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية؛
  - autres: الاستثمار في قطاع مواضيع مختلفة؛
  - slog: الاستثمار في قطاع دعم الحصول على سكن؛
  - agr: الاستثمار في قطاع الفلاحة والري؛
  - edu: الاستثمار في قطاع التربية والتكوين؛
  - dummy: وهي متغيرة صماء تم إدراجها للإشارة إلى الأزمات الاقتصادية والمالية التي من الممكن أن تؤثر على سلوك نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وعليه تكون معادلة النموذج وفقا للصيغة الآتية:

$$\text{gdpg} = f(\text{ecoadm}, \text{autres}, \text{slog}, \text{agr}, \text{edu}, \text{dummy})$$

البيانات المستعملة في هذا النموذج بالنسبة للمتغير التابع، هي نسب مئوية، محصلة من موقع البنك الدولي، وتشمل الفترة (1980-2022)، وبالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد تم الاعتماد على قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية للفترة 1980-2022، وهي عبارة عن حاصل قسمة نفقات التجهيز السنوية للقطاعات المذكورة على الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (2010 هي سنة الأساس)، وذلك لتفادي مشكلة التضخم في الأسعار، حيث أن بيانات الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية مأخوذة أيضا من موقع البنك الدولي، أما المتغيرة الصماء فهي تأخذ القيمة "0" في غياب الأزمات والقيمة "1" في حدوث أزمة مالية أو عالمية.

2- المعالجة الإحصائية الوصفية للبيانات:

التحليل الاحصائي والوصفي للبيانات يوفر لنا لمحة عامة حول توزيع البيانات وتباينها في المتغيرات المختلفة، ويساعد في فهم الخصائص الأساسية لكل متغير.

الجدول التالي يوضح الخصائص الإحصائية الوصفية للبيانات:

الجدول رقم (4-2): الخصائص الاحصائية الوصفية للمتغيرات

	GDPG	ECOADM	AUTRES	SLOG	AGR	EDU	DUMMY
Mean	2.578851	301.0156	159.3068	128.6591	132.0180	116.9218	0.325581
Maximum	7.200000	1096.304	550.6004	497.6005	377.4725	518.7009	1.000000
Minimum	-5.100000	22.88125	20.40186	2.210142	43.75049	35.62414	0.000000
Std. Dev.	2.452912	310.7324	147.0053	122.9315	101.8985	92.95821	0.474137
Observations	43	43	43	43	43	43	43

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

يظهر الجدول إحصائيات مهمة حول المتغيرات المختلفة، حيث يتعلق بالقيم الإحصائية مثل الوسط الحسابي (Mean)، القيمة القصوى (Maximum)، القيمة الصغرى (Minimum)، الانحراف المعياري (Std. Dev.)، وعدد الملاحظات (Observations). في هذا السياق، يُعتبر هذا الجدول ذا أهمية خاصة في تحليل البيانات الاقتصادية.

يتضح من الجدول أن عدد المشاهدات أو عدد البيانات المتاحة لكل متغير هو 43 مما يدل على عدم وجود بيانات مفقودة. يُظهر المتغير التابع "نمو الناتج المحلي الإجمالي" (GDPG) متوسطًا قدره 2.58٪، حيث قدرت قيمته القصوى 7.2٪ سجلت سنة 2003، في حين كان النمو الأدنى -5.1٪ سجل سنة 2020. المتغيرات المستقلة تتراوح في متوسطها بشكل كبير، مما يشير إلى وجود تباين كبير في البيانات، فعلى سبيل المثال سجلت متغيرة الاستثمار في المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية أعلى متوسط قدر بـ 301.02، بانحراف معياري قدره 310.73، حيث توضح هذه الأخيرة مقدار التشتت أو التباين في بيانات هذا المتغير.

الفرع الثاني: تقدير وتحليل النموذج

في تقدير المعادلة السابقة (معادلة النموذج)، يتم التركيز على دراسة السلوك الديناميكي للمتغيرات المستقلة والتأثيرات التباطؤية أو التأخيرية لرد فعل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. يهدف هذا النهج إلى تقدير السلوك على المدى الطويل، حيث يمكن أن يحدث تأخير أو تباطؤ في استجابة المتغيرات.

يتم تنفيذ عملية التقدير هذه دون تحديد الاتجاه العام لسلوك المتغيرات، مما يعني أن الهدف هو فهم الديناميات بشكل عام دون تحديد اتجاه محدد للعلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة. يمكن أن تكون هذه العملية تحديدًا صعبة في حالة عدم استقرار المتغيرات، حيث يمكن أن يؤدي تقارب سلوك المتغيرات بدون وجود علاقة سببية إلى انحدار زائف.

لتفادي ذلك، يتم استخدام التكامل المشترك، وهو يتيح دراسة العلاقة في المدى الطويل بالإضافة إلى الأثر في الأجل القصير. يُستخدم التكامل المشترك لدراسة السلاسل الزمنية غير المستقرة وغير المتكاملة من نفس الدرجة، ويعالج مشكلة الانحدار الزائف.

تُعد نماذج مثل نموذج Engel وGranger ونموذج Johansen وJuselius، بالإضافة إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لـ Pesaran، من النماذج الشهيرة المستخدمة في هذا السياق. تُستخدم هذه النماذج لفحص العلاقات الديناميكية على المدى الطويل وحل مشكلة الانحدار الزائف في البيانات الاقتصادية والزمنية.

في دراسات السلاسل الزمنية، يمكن تضمين نماذج الانحدار الديناميكية لكل من المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية، فهي تدمج بين نماذج الانحدار الذاتي autoregressive Models AR(p) ونماذج المتباطئات الموزعة Distributed lag Models DL(q) لتشكل نموذج الانحدار الذاتي

للفجوات الزمنية الموزعة autoregressive Distributed lag Models ARDL(p,q) وتكون الصيغة العامة للنموذج ARDL(p,q_1,q_2, …., q_k) في شكلها الأساسي على النحو الموالي[1]:

$$\Delta Y_t = C + \beta_0 Y_{t-1} + \beta_1 X1_{t-1} + \beta_2 X2_{t-1} + \cdots + \beta_k Xk_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{0i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \alpha_{1i} \Delta X1_{t-i}$$
$$+ \sum_{i=0}^{q_2} \alpha_{2i} \Delta X2_{t-i} + \cdots \sum_{i=0}^{q_k} \alpha_{ki} \Delta Xk_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Δ: تمثل الفرق من الدرجة الأولى؛

C : تمثل الحد الثابت؛

P: تمثل فترة إبطاء المتغير التابع Y؛

$q_1, q_2 \ldots q_3$: تمثل فترة ابطاء المتغيرات المستقلة $(X_1, X_2, \ldots X_k)$ على التوالي؛

$\beta_0, \beta_1, \ldots \beta_k$: تمثل معلمات العلاقة في الأجل الطويل؛

$\alpha_0, \alpha_1, \ldots \alpha_k$: تمثل معلمات العلاقة في الأجل القصير؛

ε_t : تمثل حد الخطأ العشوائي.

من مميزات نموذج ARDL أنه يتم تقدير تأثير العلاقتين في المدى القصير والطويل في معادلة واحدة، إضافة إلى إمكانية إدراج متغيرات صماء في النموذج وهو حال دراستنا هذه فيما يتعلق بمتغيرة الأزمات، فضلا على أن النموذج مناسب للعينات الصغيرة، إضافة إلى إمكانية استخدامه في حالة ما إذا كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة عند المستوى I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو مزيج بينهما.

[1] Pesaran, M.H, Shin, Y & Smith,R j. Bounds testing approaches to the analysis of level relationshops. journal of applied econometrics, 2001, 16 (3), p p 289-326.

لتقدير نموذج ARDL نتبع المراحل المنهجية الأساسية متمثلة في اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة استقرارية وتكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة، اختبار الحدود Bounds Test لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات تقدير علاقات المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير، ثم الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر.

1- دراسة الاستقرارية (اختبار جذر الوحدة)

تمثل مرحلة اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة المرحلة الأولى من منهجية تقدير نموذج ARDL، ويتم دراسة الاستقرارية بالاعتماد على اختبار ديكي فولر ADF الذي يستند على تقدير النماذج الثلاثة، والهدف في هذه المرحلة هو تأكيد استقرارية السلاسل الزمنية إما عند المستوى أو من الدرجة الأولى ، وعدم استقراريتها عند الدرجة الثانية فأكثر، وذلك كشرط أولي لتقدير نموذج ARDL.

أسفرت النتائج المدرجة في الجدول على أن القيمة المحسوبة لاختبار ADF عند المستوى بالنسبة للمتغير التابع (نمو إجمالي الناتج المحلي) أكبر من القيمة المجدولة بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 5% في النموذجين الأول والثاني، وهذا ما يدل على أن هذه السلسلة الزمنية مستقرة عند المستوى I(0). أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فكانت القيم المحسوبة في النماذج الثلاثة لاختبار ADF أقل من القيم المجدولة بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يدل على أن هذه السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى.

في حالة الفروق من الدرجة الأولى يلاحظ أن القيم المحسوبة لاختبار ADF أكبر من القيم المجدولة بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 5% في النماذج الثلاثة لكل السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة، باستثناء السلسلة الزمنية لمتغيرة الاستثمار في قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية حيث كانت كذلك في النموذجين الأول والثالث، مما يدل على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة مستقرة عند الفرق الأول.

الجدول رقم (4-3): نتائج اختبار جذر الوحدة

At Level عند المستوى							
		GDPG	ECOADM	AUTRES	SLOG	AGR	EDU
With Constant	t-Statistic	-4.3726	-1.4339	0.4981	-2.3126	-1.7401	-1.9617
	Prob.	**0.0012**	0.5566	0.9847	0.1729	0.4043	0.3020
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.3401	-2.2243	-1.5100	-3.4527	-1.8801	-2.6072
	Prob.	**0.0068**	0.4621	0.8099	0.0580	0.6470	0.2795
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6314	-0.7345	1.5835	-1.4579	-0.8424	-1.0598
	Prob.	0.0963	0.3924	0.9703	0.1334	0.3450	0.2565
At First Difference عند الفرق الأول							
		d(GDPG)	d(ECOADM)	d(AUTRES)	d(SLOG)	d(AGR)	d(EDU)
With Constant	t-Statistic	-6.5151	-3.4743	-3.8041	-7.4397	-6.3706	-10.9400
	Prob.	0.0000	**0.0148**	**0.0058**	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.3342	-3.3866	-5.0903	-6.3094	-6.3066	-10.8045
	Prob.	0.0000	0.0696	**0.0011**	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.5872	-6.3900	-3.5554	-7.5330	-6.4434	-11.0791
	Prob.	0.0000	**0.0000**	**0.0007**	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

2- اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود Bounds Test):

بعد التحقق من درجة استقرار المتغيرات الرئيسية المعنية بالدراسة، يتم إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) كمرحلة ثانية. تهدف هذه الخطوة إلى تحديد ما إذا كان هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بشكل عام. حيث يستند في ذلك على اختبار "وولد Wald" وذلك لتحديد العلاقة التوازنية في المدى البعيد، وبعد التحويلات والإجراءات اللازمة تحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = -\sum_{i=1}^{p-1} \gamma_{i^*} \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{k} \sum_{i=0}^{q_j-1} \Delta X_{j;t-i'} \beta_{j,i^*} - \rho\, Y_{t-1} - \alpha - \sum_{j=1}^{k} X_{j,t-i'} \delta_j + \varepsilon_t$$

الاختبار هو من أجل تحديد وجود علاقات في المستوى من خلال ما يلي:

$$\rho = 0$$

$$\delta_1 = \delta_2 = \cdots = \delta_k = 0$$

يمكن الحصول على تقديرات المعاملات من خلال المعادلة الأولى أو يمكن تقديرها مباشرة من خلال المعادلة الثانية. أسفرت نتائج التقدير عما يلي:

الجدول رقم (4-4): نتائج اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	**13.10794**	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
Actual Sample Size	39		Finite Sample: n=40	
		10%	2.218	3.314
		5%	2.618	**3.863**
		1%	3.505	5.121

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

بعد القيام باختبار (Bounds Test) نقوم بالمقارنة بين قيمة احصائية فيشر F-Statistic مع قيمتين حرجتين إحداهما دنيا I_0 والأخرى عليا I_1، تستخرجان من الجداول التي وضعها Pesaran,Shin, and Smith (2001) حيث نفرق ما بين 03 حالات:

- **الحالة الأولى:** إذا كانت قيمة F-Statistic تزيد عن الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة في الجدول، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود تكامل مشترك، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات؛
- **الحالة الثانية:** إذا كانت قيمة F-Statistic تقل عن الحد الأدنى المقترح للقيم الحرجة، فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم، وهذا يعني عدم وجود دلائل إحصائية على وجود تكامل مشترك، أي عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات؛
- **الحالة الثالثة:** إذا كانت قيمة F-Statistic تقع بين الحد الأعلى والحد الأدنى المقترحين في الجدول، فإنه لا يمكننا التأكيد على وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بناءً على هذا الاختبار، ونحتاج إلى دراسات إضافية لتوضيح العلاقة بين المتغيرات.

يلاحظ من خلال نتائج الجدول أن القيمة المحسوبة لـ F والمقدرة بـ 13.11 أكبر من الحدود العليا لإحصائية F الحرجة (الجدولية) 3.31، 3.86 و5.12 الموافقة لمستويات المعنوية 10%، 5% و1% على الترتيب، مما يدل ذلك على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على اختلاف المعاملات، وهذه النتيجة تشير إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، بمعنى علاقة توازنية في المدى الطويل.

3- تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير

المرحلة الثالثة تتمثل في تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل، وبعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، ونظرا لأنه من خلال نموذج ARDL يمكن إدراج المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مفسرة، فإن نموذج ARDL الأمثل في هذه الحالة هو ARDL (4,4,4,4,4,4,4,4)، وهذا استنادا إلى معيار Akaike الذي بلغت قيمته الأدنى 1.02 والتي تقابل النموذج المذكور.

الشكل رقم (4-14): نموذج ARDL الأمثل وفقا لمعيار Akaike

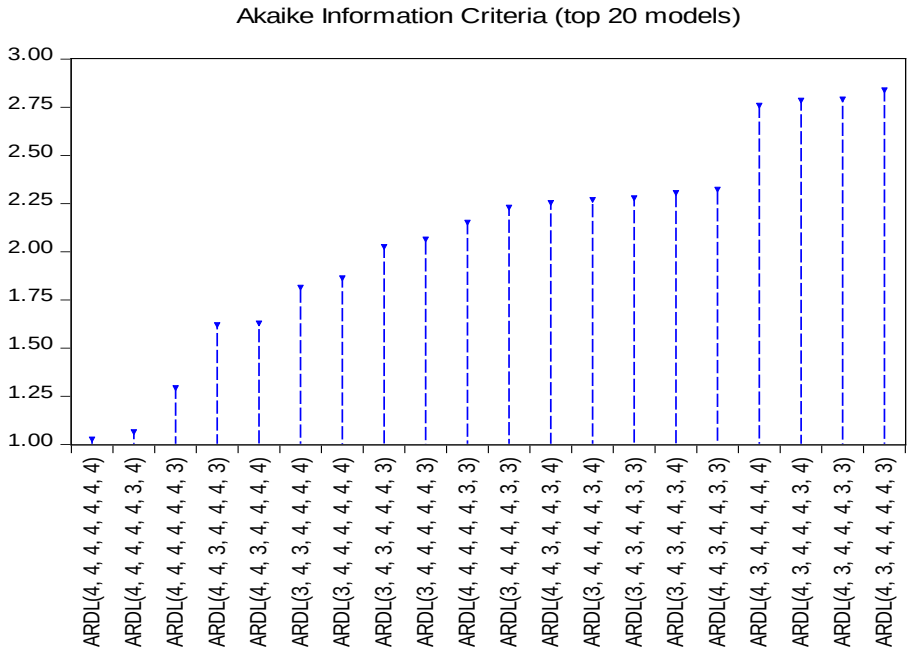

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

تم الحصول باستخدام برنامج eviews10 على نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج (ARDL)

Dependent Variable : GDPG				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
ECOADM	-0.026126	0.003507	-7.449600	0.0017
AUTRES	0.006741	0.001823	3.697270	0.0209
SLOG	0.002820	0.002692	1.047669	0.3539
AGR	0.059011	0.009300	6.345533	0.0032
EDU	0.010349	0.004581	2.259231	0.0868
DUMMY	-3.720828	0.240964	-15.44141	0.0001
C	1.119671	0.425966	2.628548	0.0583

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

كما يمكن استنتاج معادلة تصحيح الخطأ للنموذج المقدر بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة كالآتي:

$$EC = GDPG - (-0.0261 * ECOADM + 0.0067 * AUTRES + 0.0028 * SLOG + 0.0590 * AGR + 0.0103 * EDU - 3.7208 * DUMMY + 1.1197)$$

وبالنسبة لنتائج تقدير معلمات الأجل القصير فهي كالآتي:

الجدول رقم (4-6): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج (ARDL)

Dependent Variable: D(GDPG)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(GDPG(-1))	3.082757	0.212358	14.51681	0.0001
D(GDPG(-2))	1.994248	0.145254	13.72936	0.0002
D(GDPG(-3))	0.577617	0.076283	7.572015	0.0016
D(ECOADM)	**-0.061900**	**0.003499**	**-17.69334**	**0.0001**
D(ECOADM(-1))	0.013233	0.002793	4.738388	0.0090
D(ECOADM(-2))	0.061613	0.004246	14.51087	0.0001
D(ECOADM(-3))	0.035862	0.002741	13.08496	0.0002
D(AUTRES)	**0.082196**	**0.005113**	**16.07556**	**0.0001**
D(AUTRES(-1))	0.035326	0.003634	9.721701	0.0006
D(AUTRES(-2))	0.026881	0.003964	6.782139	0.0025
D(AUTRES(-3))	0.031228	0.004315	7.236778	0.0019
D(SLOG)	**0.066502**	**0.006359**	**10.45729**	**0.0005**
D(SLOG(-1))	4.02E-05	0.003194	0.012582	0.9906
D(SLOG(-2))	-0.016839	0.004729	-3.560953	0.0236
D(SLOG(-3))	0.063047	0.004629	13.61925	0.0002
D(AGR)	**0.009561**	**0.006435**	**1.485827**	**0.2115**
D(AGR(-1))	-0.198055	0.012591	-15.73011	0.0001
D(AGR(-2))	-0.210331	0.013930	-15.09883	0.0001
D(AGR(-3))	-0.154725	0.011503	-13.45075	0.0002

D(EDU)	**0.029640**	**0.003894**	**7.611212**	**0.0016**
D(EDU(-1))	0.025816	0.006824	3.783307	0.0194
D(EDU(-2))	0.064500	0.006169	10.45596	0.0005
D(EDU(-3))	-0.006795	0.002428	-2.798211	0.0489
D(DUMMY)	**-3.424218**	**0.192804**	**-17.76013**	**0.0001**
D(DUMMY(-1))	14.05023	0.979118	14.34989	0.0001
D(DUMMY(-2))	11.37708	0.772861	14.72073	0.0001
D(DUMMY(-3))	1.710008	0.442908	3.860864	0.0181
CointEq(-1)*	-4.641874	0.273347	-16.98160	0.0001
R-squared	0.996501	**Mean dependent var**		-0.058974
Adjusted R-squared	0.987911	**S.D. dependent var**		2.824118
S.E. of regression	0.310514	**Akaike info criterion**		0.669054
Sum squared resid	1.060607	**Schwarz criterion**		1.863406
Log likelihood	14.95344	**Hannan-Quinn criter.**		1.097578

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

الفرع الثالث: تشخيص النموذج

من أجل تأكيد صحة نتائج التقدير لابد من المرور باختبارات التشخيص التالية:

- على ضوء نتائج معادلتي الأجل القصير لنموذج ARDL السابقة نجد أن حدّ معلمة تصحيح الخطأ CointEq (-1) جاءت سالبة (-4,64) ومعنوية أي (prob=0,0001) مما يدل على صحة نموذج ARDL في التقدير، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج، وتعني هذه القيمة السالبة أن نمو إجمالي الناتج المحلي يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) تعادل 464% وبعبارة أخرى نقول أن نمو إجمالي الناتج المحلي يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو 464% أي أنه عندما ينحرف خلال المدى القصير في الفترة (T-1) عن قيمته

التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 464% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (T)، ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل عالية نحو التوازن، بمعنى أن النمو الاقتصادي يستغرق ما يقارب 0,22 سنة (4,64/1) باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في المتغيرات المفسرة.

- يتضح كذلك من خلال الجدول أن قيمة معامل التحديد المصحح قد بلغت 0,9879، وهي تدل على ارتفاع جودة التوفيق في النموذج، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج فسرت لنا ما يربو عن 98.79% من التقلبات في المتغير التابع.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (JB) Jarque-Bera: تشير قيمة هذه الإحصائية إلى 0.57، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر، لأن قيمة الاحتمال الخاص بهذا الاختبار أكبر من 0,05، ومنه فإن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا وذلك وفقا لنتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (4-7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera(JB:

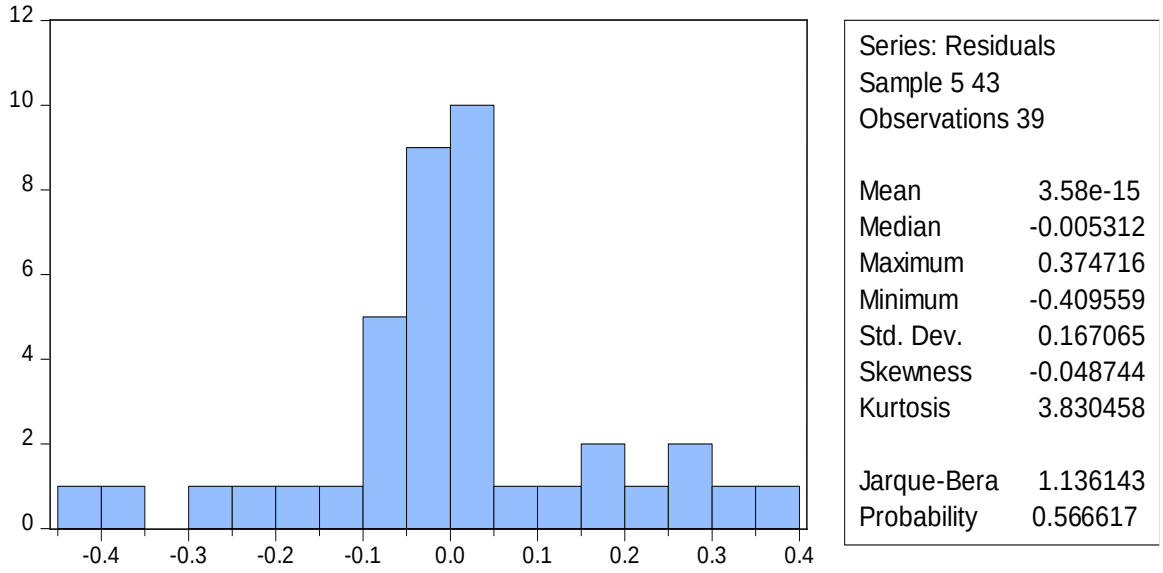

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

- **اختبار مضروب لاغرونج للارتباط التسلسلي بين البواقي (LM) serial correlation**: تشير قيمة F المحسوبة إلى 6.07 باحتمال 0.14 والتي هي أكبر من 0,05، إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول رقم (4-8): نتائج اختبار مضروب لاغرونج للارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	6.078226	Prob. F(2,2)		0.1413
Obs*R-squared	33.49015	Prob. Chi-Square(2)		0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

- **اختبار ثبات تباين الأخطاء Heteroskedasticity**: من خلال الجدول رقم (4-9) تشير قيمة F المحسوبة 1.46 باحتمال 0.39 (وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%) إلى قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

الجدول رقم (4-9): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.463529	Prob. F(34,4)		0.3916
Obs*R-squared	36.09821	Prob. Chi-Square(34)		0.3707
Scaled explained SS	0.537407	Prob. Chi-Square(34)		1.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

- **اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج (Reset) Ramsy**: من خلال الجدول رقم (4-10) يبين لنا هذا الاختبار صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر، حيث أن قيمة F المحسوبة 0.01 باحتمال 0.92 وهي أكبر من 0,05، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

الجدول رقم (4-10): نتائج اختبار Ramsy (Reset):

Ramsey RESET Test				
	Value	df	Probability	
t-statistic	0.103851	3	0.9238	
F-statistic	0.010785	(1, 3)	0.9238	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

– اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج على طول الفترة (CUSUM): من خلال الشكل البياني يتضح أن النموذج المقدر مستقر، حيث نلاحظ أن منحنى اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) يقع بين الحدين الحرجين، مشيرا إلى الاستقرار في النموذج المقدر عند مستوى معنوية 5% وعليه فإن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة مستقر في الأجلين القصير والطويل، أي بمعنى أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة.

الشكل رقم (4-15): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج على طول الفترة (CUSUM):

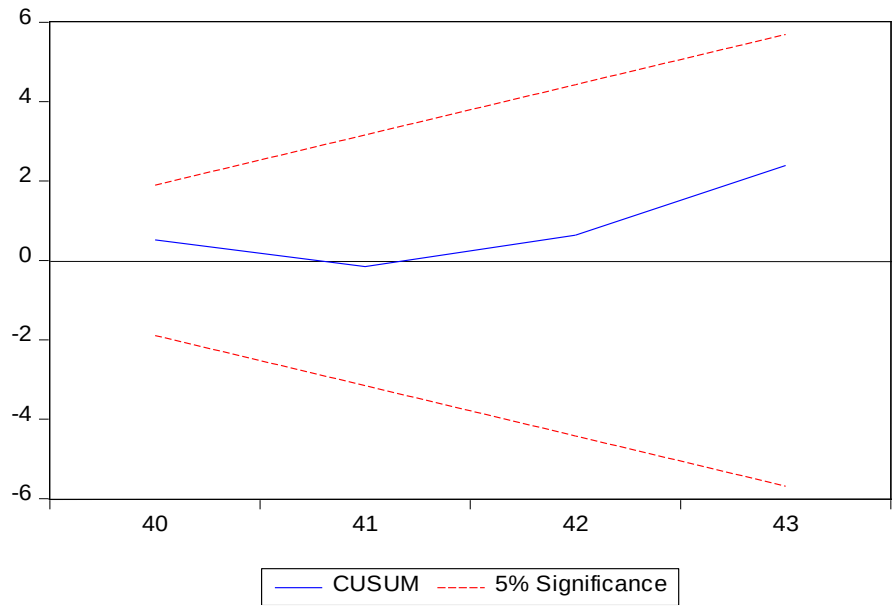

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

الفرع الرابع: تحليل وتفسير النتائج

بعد إكمال عملية اختبارات التشخيص للنموذج المقدر وضمان الامتثال للمعايير القياسية، أي أن النموذج المقدر جيد من الناحية القياسية، يتعين علينا الآن تحليل النتائج المتحصل عليها في الأجلين الطويل والقصير. يعنى تحليل الأجل الطويل بتحديد العلاقات البنائية وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الفترة الزمنية الطويلة. بينما يشمل تحليل الأجل القصير فهم التفاعلات والتأثيرات الفورية بين هاته المتغيرات في الفترة القصيرة. يتيح هذا النهج فهمًا أعمق لديناميات العلاقات الاقتصادية والتأثيرات المترتبة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

فمن خلال نتائج تقدير الأجل الطويل لهذا النموذج، والمبينة في الجدول رقم (4-5)، يتضح لنا وجود تأثير في المدى الطويل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، باستثناء الاستثمار في قطاع دعم الحصول على سكن، حيث لم تكن معلمة هذا المتغير معنوية، ومعلمة الاستثمار في قطاع التربية فهي معنوية عند 10%، أما عن بقية معلمات المتغيرات الأخرى فهي معنوية عند حدود 5%، حيث بلغت معلمة الاستثمار في المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية -0.026، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين هذا المتغير ونمو إجمالي الناتج المحلي في المدى الطويل، أي عند زيادة الاستثمار في المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بـ 1 وحدة، فإن نمو إجمالي الناتج المحلي يتراجع بـ 0.026 وحدة، وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية، لأن الاستثمار في البنى التحتية له دور أساسي في النمو الاقتصادي، وأن أثاره تتأتى على المدى الطويل والمتوسط الأجل، وهذا ما يفسر على أن المخصصات المالية لهذا القطاع كان من الأجدر أن تستثمر في قطاعات أخرى. أما فيما يخص معلمات الاستثمار في قطاعي الفلاحة ومواضيع مختلفة، فقد كانت موجبة وهي تقدر بـ 0.059 و0.007 على التوالي، وهو تأثير إيجابي وموافق للنظرية الاقتصادية، لكن يبقى ضئيل نوعا ما مقارنة بالنتائج المرجوة من خلال حجم الاستثمارات الضخمة في هاته القطاعات. من جهة أخرى كانت معلمة الأزمات معنوية أيضا وسالبة، بحكم أن طبيعة الأزمات المشار إليها في هذا النموذج هي أزمات خارجية، مما يدل على أن هاته الأزمات كان لها تأثير سلبي فعلي ومباشر على مستوى النمو الاقتصادي في البلاد.

كما تبين من خلال نتائج تقدير الأجل القصير وجود تأثير للمتغيرات المستقلة المدرجة في هذا النموذج على مستوى النمو الاقتصادي متمثلا في نمو إجمالي الناتج المحلي، باستثناء الاستثمار في قطاع الفلاحة الذي لم يكن له تأثير في نفس الفترة، لكن تأثيره يكون بعد فترة زمنية أو أكثر معنويا لكنه سلبيا على النمو الاقتصادي، كما يتضح لنا أيضا أن تأثير هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي في الأجل القصير لم يكن مختلف كثيرا عن تأثيرها في الأجل الطويل، حيث بقي ضئيلا مقارنة بحجم الاستثمارات الضخمة في هاته القطاعات خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الذي بقي سالبا في نفس الفترة لكنه يكون موجبا بعد فترة زمنية أو أكثر، أي أن عوائدها تكون في السنوات الموالية. أما معلمات الاستثمار في القطاعات المتبقية على غرار قطاع دعم الحصول على سكن، قطاع التربية، وقطاع مواضيع أخرى فقد كانت معنوية وموجبة وهي تقدر بـ 0.07، 0.03 و0.082 على التوالي.

المطلب الثاني: دراسة النموذج الثاني

استكمالا لما قمنا به في المطلب السابق، نقوم فيما يلي بدراسة وقياس تأثر النمو الاقتصادي بالمتغيرات المستقلة الخمس المتبقية المتمثلة في الاستثمار في القطاعات التالية: المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية، المخططات البلدية للتنمية، دعم الخدمات المنتجة، الصناعة، المناجم والطاقة، وذلك من خلال اتباع نفس الخطوات السابقة.

الفرع الأول: تقديم وتحليل بيانات النموذج

يتناول هذا الجزء في البداية تقديم النموذج، وتوضيح البيانات التي تم استخدامها في التحليل، مع إبراز أهميتها في سياق الدراسة وكيفية جمعها. بعد ذلك نقوم بالمعالجة الإحصائية والوصفية لهاته البيانات.

1- تقديم النموذج:

في النموذج الثاني تم إدراج المتغيرات الخمس التالية:

- scult: الاستثمار في قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية؛
- pcd: الاستثمار في قطاع المخططات البلدية للتنمية؛
- ssp: الاستثمار في قطاع دعم الخدمات المنتجة؛
- ind: الاستثمار في قطاع الصناعة؛
- min: الاستثمار في قطاع المناجم والطاقة.

وعليه تكون معادلة النموذج وفقا للصيغة الآتية:

$$gdpg = f(scult, pcd, ssp, ind, min)$$

البيانات المستعملة في هذا النموذج بالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد تم الاعتماد على قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية للفترة 1980-2022، وهي عبارة عن حاصل قسمة نفقات التجهيز السنوية للقطاعات المذكورة على الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (2010 سنة الأساس)، وذلك لتفادي مشكلة التضخم في الأسعار كما أشرنا له سابقا.

2- المعالجة الإحصائية الوصفية للبيانات:

الجدول التالي يوضح الخصائص الإحصائية الوصفية للبيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة بالنسبة للنموذج الثاني، تجدر الإشارة أن البيانات الخاصة بالمتغير التابع (نمو إجمالي الناتج المحلي) تم تناولها في الجزء السابق.

الجدول رقم (4-11): الخصائص الاحصائية الوصفية للمتغيرات

	SCULT	PCD	SSP	IND	MIN
Mean	69.13760	57.00501	24.21688	6.973147	5.468543
Maximum	348.1794	141.1390	65.84383	40.46131	16.76998
Minimum	12.51659	24.58138	1.109153	0.000000	0.000000
Std. Dev.	72.19693	23.59351	19.30752	8.640541	6.304596
Observations	43	43	43	43	43

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

الفرع الثاني: تقدير وتحليل النموذج

لتقدير نموذج ARDL نتبع نفس المراحل المنهجية الأساسية السابقة، والمتمثلة في اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة استقرارية وتكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة، اختبار الحدود Bounds Test، تقدير علاقات المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير، ثم الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر.

1- دراسة الاستقرارية (اختبار جذر الوحدة)

أسفرت النتائج عند المستوى على أن القيمة المحسوبة لاختبار ADF بالنسبة للمتغير ind (الاستثمار في قطاع الصناعة) أكبر من القيمة المجدولة بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 5% في النموذجين الأول والثاني، وفي النموذج الأول بالنسبة للمتغيرة pcd (الاستثمار في قطاع المخططات البلدية للتنمية)، وهذا ما يدل على أن هاتين السلسلتين الزمنية مستقرتين عند المستوى. أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى فكانت القيم المحسوبة في النماذج الثلاثة لاختبار ADF أقل من القيم المجدولة بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يدل على أن هذه السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، حيث كانت القيم المحسوبة لاختبار ADF عند الفرق الأول بالنسبة لهاته المتغيرات أكبر من القيم المجدولة بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 5% في النماذج الثلاثة. تجدر الإشارة إلى أن سلسلة المتغير التابع GDPG (نمو إجمالي الناتج المحلي) مستقرة عند المستوى I(0) كما أشرنا إله سابقا.

الجدول رقم (4-12): نتائج اختبار جذر الوحدة

At Level عند المستوى						
		SCULT	PCD	SSP	IND	MIN
With Constant	t-Statistic	-1.6462	-3.5571	-2.7787	-3.3886	-1.9611
	Prob.	0.4504	**0.0111**	0.0699	**0.0170**	0.3023
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8934	-3.5163	-2.7051	-0.7268	-2.8520
	Prob.	0.6397	0.0505	0.2399	0.9632	0.1879
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9222	-0.8389	-1.3489	-2.6215	-1.4237
	Prob.	0.3111	0.3463	0.1616	**0.0100**	0.1418
At First Difference عند الفرق الأول						

		d(SCULT)	d(PCD)	d(SSP)	d(IND)	d(MIN)
With Constant	t-Statistic	-10.5622	-7.5212	-7.0690	-2.5768	-6.9631
	Prob.	**0.0000**	0.0000	**0.0000**	0.1073	**0.0000**
With Constant & Trend	t-Statistic	-10.4456	-7.4083	-7.0214	-6.5674	-6.8472
	Prob.	**0.0000**	0.0000	**0.0000**	0.0000	**0.0000**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-10.6812	-7.6121	-7.1690	-2.5807	-7.0444
	Prob.	**0.0000**	0.0000	**0.0000**	0.0114	**0.0000**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

2- اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود **Bounds Test**):

بعد التحقق من درجة استقرار المتغيرات الرئيسية لهاذا النموذج، يتم إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) كمرحلة ثانية. حيث أفضت نتائج التقدير عن ما يلي:

الجدول رقم (4-13): نتائج اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		**Null Hypothesis: No levels relationship**		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	**4.754562**	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	39		Finite Sample: n=40	
		10%	2.306	**3.353**
		5%	2.734	**3.92**
		1%	3.657	5.256

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

يلاحظ من خلال نتائج الجدول أن القيمة المحسوبة لـ F والمقدرة بـ 4.75 أكبر من الحدود العليا لإحصائية F الحرجة (الجدولية) الموافقة لمستويات المعنوية 10%، 5% و1%، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

3- تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، نقوم بتقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل، ونظرا لأن نموذج ARDL يتطلب إدخال المتغيرات المتأخرة زمنيا كمتغيرات تفسيرية فإن نموذج ARDL الأمثل في هذه الحالة هو ARDL (4,4,4,4,3,2)، وهذا استنادا إلى معيار Akaike الذي بلغت قيمته الدنيا 3.75 والتي تقابل النموذج المذكور.

الشكل رقم (4-16): نموذج ARDL الأمثل وفقا لمعيار Akaike

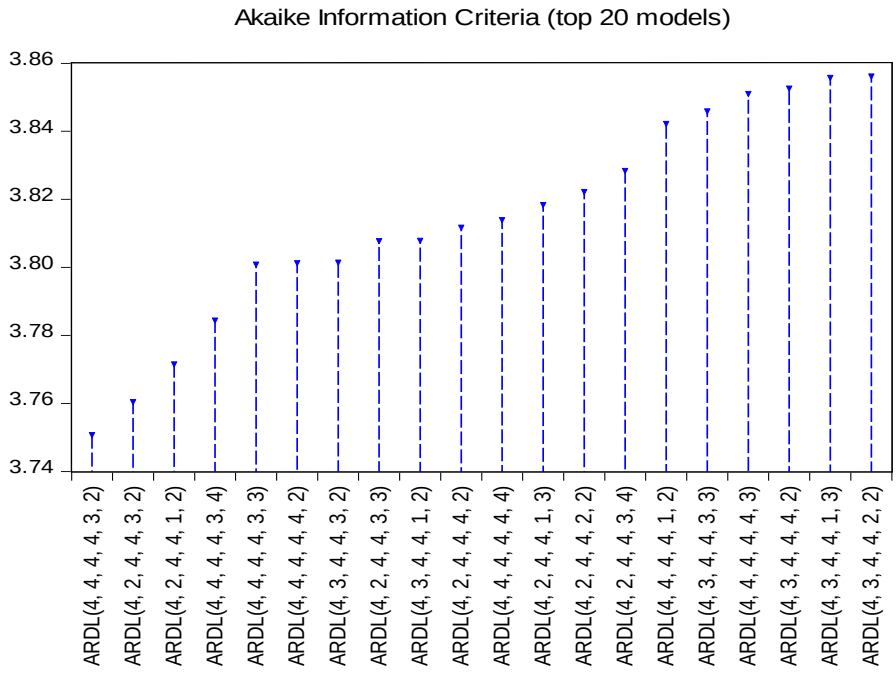

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

يمكن الحصول باستخدام برنامج eviews10 على نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-14): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج (ARDL)

Dependent Variable: GDPG				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SCULT	0.041661	0.018583	2.241920	0.0446
PCD	-0.262547	0.082041	-3.200202	0.0076
SSP	0.632504	0.184802	3.422613	0.0051
IND	-0.414498	0.112364	-3.688893	0.0031
MIN	1.191331	0.417360	2.854442	0.0145
C	-4.279392	3.859526	-1.108787	0.2892

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

يمكن توصيف معادلة تصحيح الخطأ لهذا النموذج على النحو التالي:

$$EC = GDPG - (0.0417 * SCULT - 0.2625 * PCD + 0.6325 * SSP - 0.4145 * IND + 1.1913 * MIN - 4.2794)$$

فيما يتعلق بتقدير معلمات الأجل القصير، يظهر أن النتائج تكون كالتالي:

الجدول رقم (4-15): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج (ARDL)

Dependent Variable: D(GDPG)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(GDPG(-1))	0.153724	0.145106	1.059390	0.3103
D(GDPG(-2))	0.235462	0.148243	1.588344	0.1382
D(GDPG(-3))	0.377515	0.121317	3.111807	0.0090
D(SCULT)	**-0.002528**	**0.005092**	**-0.496479**	**0.6285**
D(SCULT(-1))	-0.014203	0.006217	-2.284472	0.0413

D(SCULT(-2))	-0.005576	0.005675	-0.982511	0.3452
D(SCULT(-3))	-0.009525	0.005465	-1.742758	0.1069
D(PCD)	**-0.062656**	**0.014909**	**-4.202424**	**0.0012**
D(PCD(-1))	0.166293	0.030366	5.476351	0.0001
D(PCD(-2))	0.145292	0.024069	6.036451	0.0001
D(PCD(-3))	0.064569	0.019596	3.295067	0.0064
D(SSP)	**0.115741**	**0.027894**	**4.149310**	**0.0013**
D(SSP(-1))	-0.322777	0.060331	-5.350129	0.0002
D(SSP(-2))	-0.321458	0.046408	-6.926757	0.0000
D(SSP(-3))	-0.107603	0.034873	-3.085527	0.0094
D(IND)	**-0.009210**	**0.036760**	**-0.250542**	**0.8064**
D(IND(-1))	0.070590	0.050731	1.391457	0.1893
D(IND(-2))	0.109410	0.046408	2.357586	0.0362
D(MIN)	**0.341960**	**0.110488**	**3.095008**	**0.0093**
D(MIN(-1))	-0.643073	0.092400	-6.959652	0.0000
CointEq(-1)*	-0.881536	0.124764	-7.065614	0.0000
R-squared	0.919709	**Mean dependent var**		-0.058974
Adjusted R-squared	0.830496	**S.D. dependent var**		2.824118
S.E. of regression	1.162714	**Akaike info criterion**		3.443124
Sum squared resid	24.33427	**Schwarz criterion**		4.338888
Log likelihood	-46.14092	**Hannan-Quinn criter.**		3.764517

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

الفرع الثالث: تشخيص النموذج

من أجل تأكيد صحة نتائج التقدير لابد من المرور باختبارات التشخيص التالية:

- من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجلين الطويل والقصير، نجد أن حدّ معلمة تصحيح الخطأ CointEq (-1) جاءت سالبة (-0,88) ومعنوية أي (prob=0,0000) مما يدل أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في هذا النموذج، وتعني هذه القيمة السالبة أنه إذا انحرف مستوى نمو إجمالي الناتج المحلي في الفترة (t-1) في الأجل القصير عن الأجل الطويل فإنه يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة تعادل 88.18% مما يتطلب تعديله كلية خلال ما يقرب 1,13 سنة (0,88/1) باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في المتغيرات المفسرة.

- كما بينت النتائج أيضا أن قيمة معامل التحديد المصحح بلغت 0,83، وهي تدل على ارتفاع جودة التوفيق في النموذج، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في هذا النموذج تفسر لنا ما يقارب 83% من التقلبات في المتغير التابع.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera (JB): تشير قيمة هذه الإحصائية أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا وذلك لأن قيمة الاحتمال الخاص بهذا الاختبار تساوي 0.13 وهي أكبر من 0,05، وفقا لنتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (4-16): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (Jarque-Bera (JB:

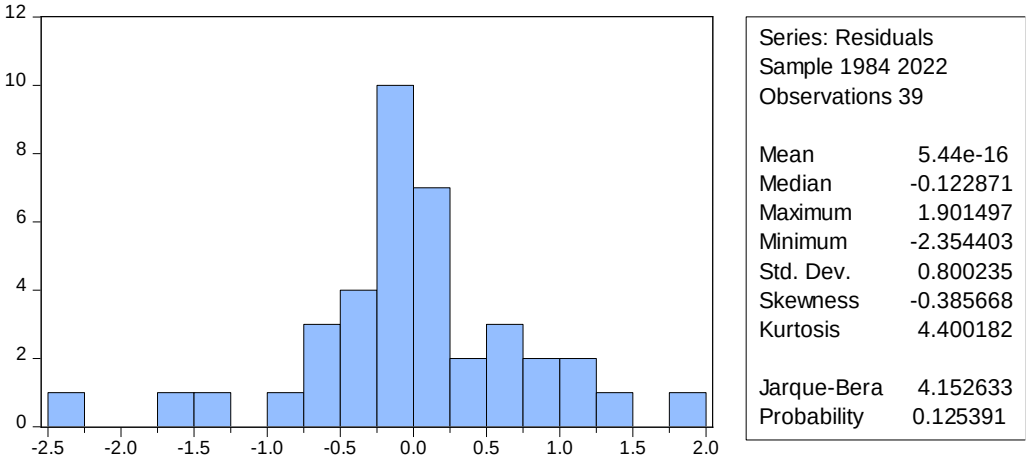

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

- **اختبار مضروب لاغرونج للارتباط التسلسلي بين البواقي (LM) serial correlation**: تشير نتائج هذا الاختبار، إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، لأن قيمة F المحسوبة هي 0.47 باحتمال 0.64 والتي هي أكبر من 0,05، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-17): نتائج اختبار مضروب لاغرونج للارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.469141	Prob. F(2,10)	0.6386
Obs*R-squared	3.345403	Prob. Chi-Square(2)	0.1877

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

- **اختبار ثبات تباين الأخطاء Heteroskedasticity**: يبين هذا الاختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، فمن خلال الجدول رقم (4-18) جاءت قيمة F المحسوبة 0.47 باحتمال 0.95 (وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%)، مما يعني قبول فرضية العدم.

الجدول رقم (4-18): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.468729	Prob. F(26,12)	0.9485
Obs*R-squared	19.65074	Prob. Chi-Square(26)	0.8078
Scaled explained SS	3.162891	Prob. Chi-Square(26)	1.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

- **اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج (Reset) Ramsy**: يبين لنا هذا الاختبار صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر، بحكم أن قيمة F المحسوبة هي 0.65 باحتمال 0.53 وهي أكبر من 0,05، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

الجدول رقم (4-19): نتائج اختبار Ramsy (Reset):

Ramsey RESET Test				
	Value	**df**	**Probability**	
t-statistic	0.649325	11	0.5295	
F-statistic	0.421623	(1, 11)	0.5295	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

– اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج على طول الفترة (CUSUM of SQUARES): يشير الشكل البياني لهذا الاختبار إلى تحقيق خاصية الاستقرار الهيكلي لهذا النموذج، أي أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا عبر طول فترة الدراسة، حيث تواجد منحنى التباين لإحصائية الاختبار المذكور لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-17): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM of SQUARES):

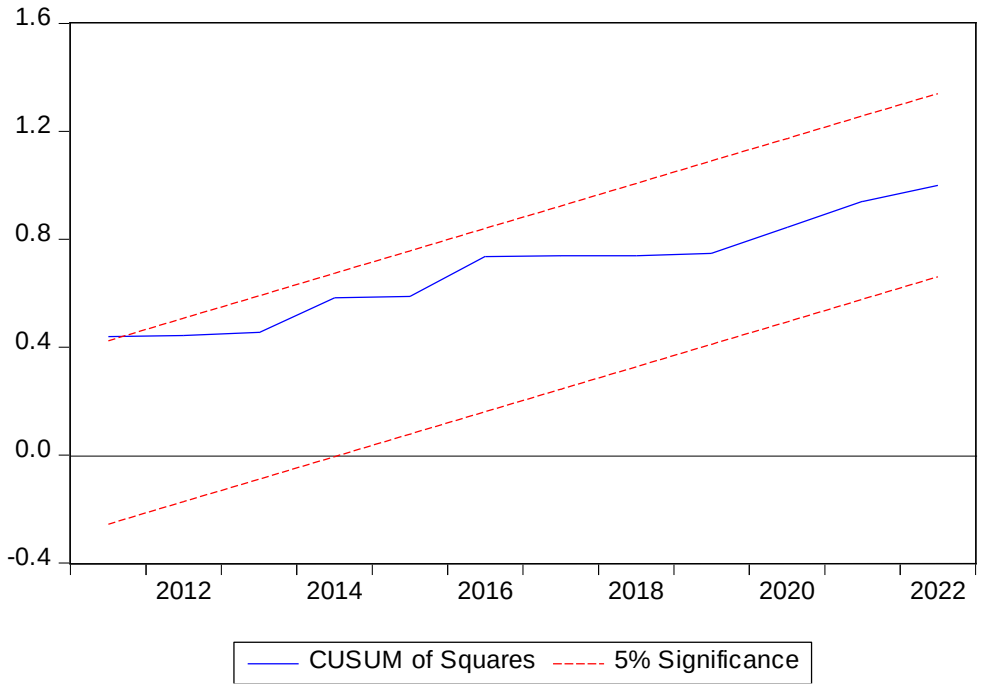

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

الفرع الرابع: تحليل وتفسير النتائج

بعد اجراء اختبارات التشخيص للنموذج المقدر، والتأكد من سلامته من الناحية القياسية، نقوم بتحليل النتائج المحصل عليها في الأجلين الطويل والقصير.

فمن خلال نتائج تقدير الأجل الطويل لهذا النموذج، والمبينة في الجدول رقم (4-14)، يتضح لنا وجود تأثير في المدى الطويل لكل المتغيرات المستقلة المدرجة في هذا النموذج على المتغير التابع، فقد جاءت معلمات هاته المتغيرات متفاوتة فيما بينها ومعنوية عند حدود 5%، حيث كان تأثير الاستثمار في قطاع الطاقة والمناجم موجبا وهو الأكبر مقارنة بالمتغيرات الأخرى، حيث بلغت معلمة المتغيرة 1.19، مما يدل على وجود علاقة طردية بين هذا المتغير ونمو إجمالي الناتج المحلي في المدى الطويل، أي عند زيادة الاستثمار في قطاع الطاقة والمناجم بنسبة 1%، فإن نمو إجمالي الناتج المحلي يرتفع بنسبة 1.19%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ومع واقع الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على هذا القطاع كقطاع استراتيجي. أما فيما يخص معلمات الاستثمار في قطاعي دعم الخدمات المنتجة والمنشآت الاجتماعية والثقافية، فقد كانت موجبة هي أيضا وقدرت بـ 0.63 و0.04 على التوالي، وهو تأثير إيجابي وموافق كذلك للنظرية الاقتصادية. من جهة أخرى كانت معلمات الاستثمار في قطاعي المخططات البلدية للتنمية وقطاع الصناعة سالبة، مما يدل على أن الاستثمار في هذين القطاعين كان له تأثير سلبي في الأجل الطويل على مستوى النمو الاقتصادي في البلاد.

فيما يخص الأجل القصير، تبين نتائج التقدير من خلال الجدول رقم (4-15) وجود تأثير للمتغيرات المستقلة المدرجة في هذا النموذج على النمو الاقتصادي في الجزائر متمثلا في نمو إجمالي الناتج المحلي، باستثناء قطاعي الصناعة والمنشآت الاجتماعية والثقافية، حيث جاءت المعلمات غير معنوية عند 5%، كما بقي تأثير قطاع الطاقة والمناجم هو الأكبر كذلك، حيث قدرت معلمة هذا المتغير بـ 0.34، يليه قطاع دعم الخدمات المنتجة بقيمة 0.12، أما فيما يخص الاستثمار في قطاع المخططات البلدية للتنمية فكان تأثيره سالبا في نفس الفترة (t) بقيمة -0.06، لكن في الفترة (t-1)، (t-2) و(t-3) يكون تأثيره إيجابيا، أي أن الاستثمار في هذا القطاع تكون عوائده إيجابية خلال السنوات الموالية على النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الرابع:

في المبحث الأول من هذا الفصل قمنا بتحليل شامل لتطورات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2022، مركزين على العوامل التي أثرت في هذا النمو، مع النظر في سياق الظروف الاقتصادية الداخلية والتحديات العالمية، حيث تميز بمعدلات موجبة عموما، وذلك إذا استثنينا فترة تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية، والتي سجل فيها معدلات سالبة. كما تطرقنا أيضا إلى تحليل تطور الاستثمارات العمومية في البنى التحتية بالجزائر لنفس الفترة، مع تحليل تطور كل قطاع على حدى، إذ أفضت نتائج التحليل إلى وجود استثمارات ضخمة على البنى التحتية لكل القطاعات خاصة مع بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

في المبحث الثاني قمنا بدراسة أثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على بيانات سنوية ومحينة (1980-2022)، وباستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لPesaran، بينت نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل إلى وجود أثر معنوي عند 5% للاستثمار في البنى التحتية لكل القطاعات على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك إذا ما استثنينا قطاعي دعم الحصول على سكن وقطاع التربية والتكوين الذي كان معنويا عند حدود 10%، مع وجود تباين في تأثير هذه الاستثمارات بحسب القطاعات المختلفة، حيث كان تأثير الاستثمار في قطاعات المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية، قطاع المخططات البلدية للتنمية وقطاع الصناعة سالبا، أما القطاعات المتبقية فقد كان تأثيرها موجبا، لكن هذا التأثير يبقى صغيرا مقارنة بحجم الاستثمارات العمومية الكبير لهاته القطاعات. أما فيما يخص الأجل القصير فكان تأثيرها معنويا كذلك باستثناء الاستثمار في قطاعات الفلاحة، قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية وقطاع الصناعة، حيث لم يكن تأثيرها معنويا.

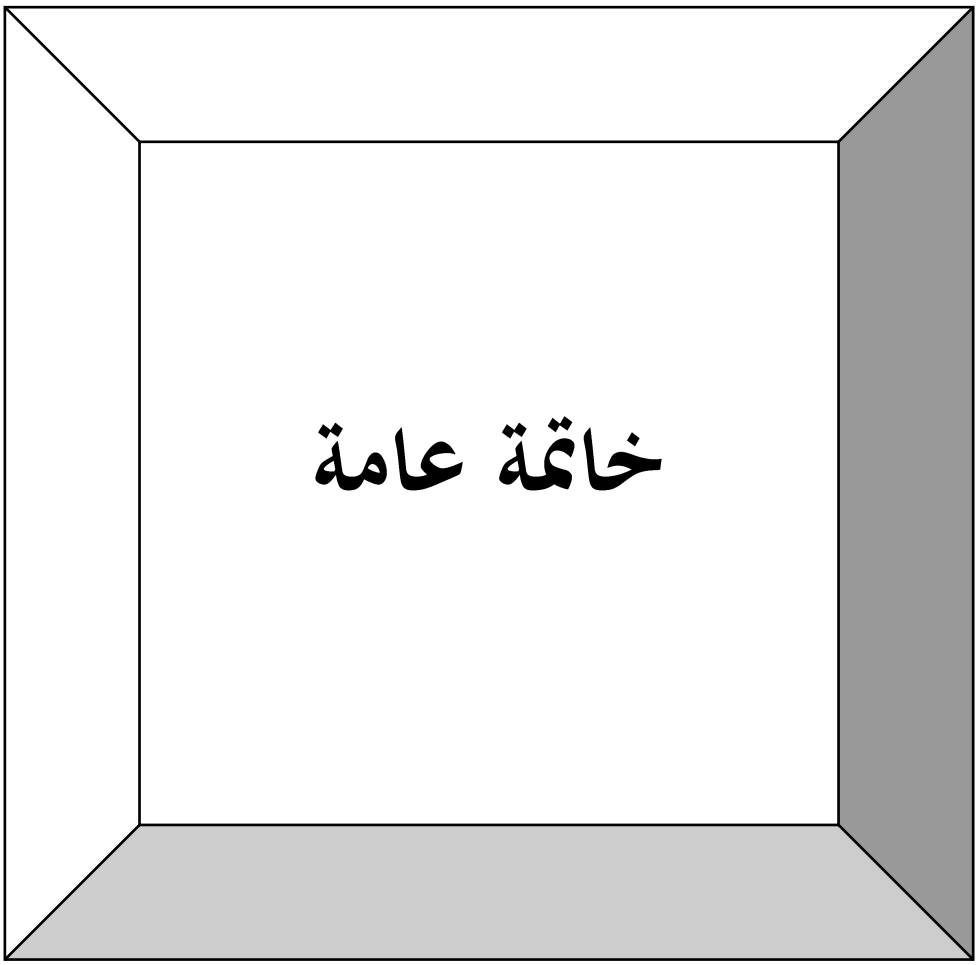
خاتمة عامة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار في قطاعات البنى التحتية المختلفة بالجزائر على النمو الاقتصادي، حيث تطرقت الدراسة إلى المفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي والبنى التحتية، وكذا العلاقة النظرية بينهما، كما تطرقت الدراسة أيضا إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال، وقامت بتحليل تطور النمو الاقتصادي والاستثمارات الموجهة للبنى التحتية خلال الفترة 1980-2022، حيث تبين من خلال هذا التحليل أن مستويات نمو الاقتصاد الوطني المتمثلة في نمو إجمالي الناتج المحلي لا يزال بعيدا عن المستويات المطلوبة والمستهدفة وذلك رغم الاستثمارات العمومية الضخمة على مشاريع البنى التحتية، الأمر الذي أصبح يتطلب اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة والضرورية لأجل ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته من أجل استكمال برامج التنمية وإيجاد الحلول المناسبة، كما قمنا أيضا في الجانب التطبيقي بقياس أثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على بيانات سنوية (1980-2022) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** أهم برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تلك التي قامت بها الدولة بداية الألفية الثالثة.

يعكس ارتفاع معدلات النمو أثناء فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2004) إلى حد كبير التفوق في الأداء الاقتصادي خلال تلك الفترة، وهو أمر إيجابي يعكس التأثير الإيجابي المؤقت لتلك البرامج. يتجلى ذلك في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس فاعلية الإجراءات والاستثمارات التي تمت خلال تلك الفترة، حيث بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي سنة 2003 ذروته بنسبة 7.2%، بمعدل سنوي بلغ 5.02 خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وهي النسبة الأفضل في باقي البرامج الأخرى.

مع ذلك، يظهر من النتائج الأخرى أن استدامة هذا النمو تعتمد بشكل كبير على تحسن الظروف الاقتصادية العالمية وأسعار النفط. وهذا يشير إلى أهمية تقلبات الأسواق العالمية والتحديات الاقتصادية العالمية في تحديد مستقبل الاقتصاد الجزائري، فبعد القيام بالدراسة القياسية أظهرت النتائج أن مستويات النمو الاقتصادي بالجزائر تتأثر بشكل كبير بالأزمات المالية العالمية وانخفاض سعر البترول العالمي، وهو الأمر الذي يجعل صحة هاته الفرضية نسبية، حيث من الممكن أن تكون هاته الفترة الأحسن من حيث إنعاش الاقتصاد الوطني ورفع مستويات النمو والأداء وذلك لخلو هاته الفترة من الأزمات الاقتصادية العالمية المذكورة التي قد تسبب انخفاضا في معدلات النمو الاقتصادي.

تُبرز هذه النتائج أهمية تنويع الاقتصاد وتحقيق استقرار أكبر من خلال اتخاذ إجراءات لتقليل التبعية المطردة على النفط وتعزيز القطاعات الأخرى. إذ يظهر أن الاعتماد المفرط على القطاع النفطي يجعل الاقتصاد الجزائري أكثر عرضة لتأثيرات الأزمات العالمية في أسعار النفط والتقلبات الاقتصادية.

- **الفرضية الثانية:** إن حجم الاستثمارات العمومية على مشاريع البنى التحتية كان ضخما.

تشير الدراسة التحليلية للبيانات صحة الفرضية، حيث تعكس الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات خلال النصف الثاني من الفترة المدروسة التزام الحكومة بتعزيز تطوير البنية التحتية لدعم النمو وتحسين الظروف المعيشية. تظهر البيانات أن هذه الفترة شهدت تضاعفًا في حجم الاستثمارات مقارنة بالفترة السابقة، وهو ما يشير إلى إرادة الحكومة في تعزيز البنية التحتية وتطوير مشاريع مختلفة. الاستثمار الضخم في البنية التحتية يتيح تحسين الخدمات العامة ورفع مستوى الرفاهية للمواطنين. على سبيل المثال، تحسين شبكات المواصلات يسهم في تقليل زمن التنقل وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يسهم في تعزيز جودة الحياة.

مع ذلك، يجب أن يتم إدارة هذا الإنفاق بعناية لضمان استخدامه بشكل فعال ومستدام. يتعين أيضًا على الحكومة الركز على تعزيز التوازن بين الاستثمار في البنية التحتية وتطوير القطاعات الأخرى لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

- **الفرضية الثالثة:** يتأثر مستوى النمو الاقتصادي بالجزائر بحجم الاستثمار في البنى التحتية في الأجلين الطويل والقصير.

أثبتت نتائج الدراسة القياسية صحة الفرضية، حيث يظهر أن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بحجم الاستثمار في مجمل قطاعات البنية التحتية على الأجلين الطويل والقصير.

في الأجل الطويل، أظهرت نتائج تحليل الأجل الطويل للعلاقة بين الاستثمار في البنية التحتية والنمو الاقتصادي وجود تأثير إيجابي معنوي عند 5%، مما يعني أن زيادة حجم الاستثمار في مشاريع البنية التحتية لها تأثير معنوي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.

أما في الأجل القصير، أظهرت النتائج أيضًا وجود تأثير معنوي للاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي، ولكن يجب الإشارة إلى أن هذا التأثير كان معنويًا باستثناء بعض القطاعات مثل الفلاحة والمنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية والصناعة في الأجل القصير.

بالمجمل، يمكن القول أن حجم الاستثمار في البنية التحتية يلعب دورًا هامًا في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، سواء في الأجل الطويل أو القصير، ولكن يجب أن يتم إدارة هذا الاستثمار بحذر وفقًا للظروف الاقتصادية والتحديات المحلية والعالمية.

- **الفرضية الرابعة:** القطاع الأكثر تأثيرا في مستوى النمو الاقتصادي هو الأكثر حجما من حيث الاستثمار.

تُظهر النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة أن الفرضية الرابعة، التي تفترض أن القطاع الأكثر تأثيرًا على مستوى النمو الاقتصادي هو الأكثر حجمًا من حيث الاستثمار، لا تتحقق. بعبارة أخرى، لا يمكن القول بأن القطاع ذو الاستثمار الأكبر يكون بالضرورة الأكثر تأثيرًا على النمو الاقتصادي.

حيث بينت نتائج الأجل الطويل أن تأثير الاستثمار في قطاع الطاقة والمناجم على النمو كان موجبا وهو الأكبر مقارنة بالمتغيرات الأخرى، حيث بلغت معلمة المتغيرة 1.19، مما يدل على وجود علاقة طردية بين هذا المتغير ونمو إجمالي الناتج المحلي في المدى الطويل، أي عند زيادة الاستثمار في قطاع الطاقة والمناجم بنسبة 1%، فإن نمو إجمالي الناتج المحلي يرتفع بنسبة 1.19%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ومع واقع الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على هذا القطاع كقطاع استراتيجي.

فحجم الاستثمار قد يكون عاملًا مهمًا، إلا أن التأثير على النمو يعتمد على عدة عوامل أخرى قد تكون متنوعة. على سبيل المثال، تلعب تفاصيل السياسات وكفاءة الإدارة دورًا هامًا في تحديد كيفية استفادة الاقتصاد من الاستثمارات. وقد تكون برامج الحوكمة والتنظيم الفعالة تسهم في تحسين فعالية الاستثمار وبالتالي تعزيز التأثير الإيجابي على النمو. لذا، يجب النظر إلى العديد من الجوانب المختلفة للقطاعات الاقتصادية وعوامل السياسات والإدارة لفهم العلاقة الكاملة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي، وذلك بدلاً من التركيز الحصري على حجم الاستثمار كمؤشر أحادي البُعد.

اقتراحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من الاقتراحات العامة التالية:

- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير البنية التحتية من خلال توفير حوافز مالية وقوانين ملائمة، وإلغاء العقبات التنظيمية الزائدة؛
- وضع خطة دقيقة متناسقة مع البيئة الاقتصادية، من خلال التعاون الوثيق والجماعي بين صناع القرار لضمان احترام الجداول الزمنية لمشاريع البنية التحتية، وتطبيق سياسات إدارة النفقات بشكل فعّال؛
- إيلاء اهتمام لأصحاب الكفاءات في مجالات متنوعة، من خلال استغلال بحوثهم العلمية، والاعتماد على المؤسسات الأكاديمية واستفادة من مواردها لتحقيق التطور؛
- تطبيق مبدأ المصلحة العامة في بناء البنية التحتية، مع التركيز على تلبية احتياجات المجتمع بشكل شامل ومستدام؛

- تطوير بنية تحتية عالية الجودة ومتينة تستمر لفترة طويلة، مع التركيز على الصيانة والحفاظ عليها لتجنب الكوارث الطبيعية، وضمان العوائد الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛
- توجيه الاهتمام إلى بناء مطارات وموانئ خارج المناطق السكنية لتجنب مشكلة زيادة الضغط السكاني وتحسين سعة الاستيعاب.

آفاق الدراسة:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والتوصيات الناتجة عنها، يطرح أمامنا مجموعة من التساؤلات التي تتعلق بموضوع الدراسة. ورغم أن إطار الدراسة لا يسمح بالتفصيل فيها بسبب نقص الإحصائيات المتعلقة بالبنية التحتية، إلا أن هذه التساؤلات قد تشكل مفاتيح لأبحاث مستقبلية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- مدى فعالية سياسة الحكم الراشد في توجيه النفقات نحو مشاريع البنية التحتية؛
- المقارنة بين مشاريع البنية التحتية في مختلف القطاعات المنتجة وشبه المنتجة، واستخلاص أكثرها تأثيرًا على معدلات النمو الاقتصادي؛
- استخدام نماذج بيانات البانل لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبنية التحتية، مما يمكن من مقارنة بين عدة دول.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب والمطبوعات:

- المرسي السيد حجازي، اقتصاديات المشروعات العامة-النظرية والتطبيق-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- المرسي السيد حجازي، محاضرات في اقتصاديات الخدمات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986.
- أحمد سلامة بدر، العقود الإدارية أو عقود BOT، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- أسامة مدلول، خريص أبو هليبة المطيري، خوصصة المرافق العمومية بنظام البناء والتشغيل والتحويلBOT، مطبعة وزارة الإعلام، الكويت، 2006.
- أماني جرار، منظمات الأعمال التنموية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018.
- حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، الأردن، 1997.
- حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، ط3، عمان، الأردن، 2005.
- خالد ممدوح إبراهيم، الإطار التعاقدي لعقود الاستثمار، بحث مقدم لندوة (عقود المشاركة وآثارها (PPP)، القاهرة، مصر، أوت 2007.
- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
- د.دريد محمد أحمد، الاستثمار قراءة في المفهوم الأنماط والمحددات، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2016.

- دي بليو بيرس، س إيه ناش، التقويم الاجتماعي للمشروعات –مرجع في تحليل الجدوى–، تعريب: محمد حمدي السباخي، محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1994.
- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، التمويل المصرفي للمشروعات، مطبعة العشرى، ط1، مصر، 2006.
- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، توزيع المصارف، ط3، الإسكندرية، مصر،1991.
- ريتشارد موسوجريف، بيجى موسوجريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، ترجمة محمد حمدي السباخي، كامل سلمان العانى، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر.
- سالفادور دومينيك ويوجين دوليو، ترجمة علي أحمد علي، الاقتصاد الكلي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2004.
- ساموبلسون وآخرون، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة –مدخل تحليلي معاصر–، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- سعيد عبد العزيز عثمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات المشروعات العامة –دراسات نظرية، تطبيقية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.
- ضياء مجيد، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية: آراء واتجاهات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- عبد الرحمن يسري أحمد، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، 2008.
- عبد الغفار حنفي، الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- عبد القادر محمد عيد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- عبد الله رمضان توفيق، المفهوم الشامل لرأس المال والنمو الاقتصادي، مطبوعة جامعية، جامعة حلوان، مصر، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، دار المنظومة، المملكة العربية السعودية.
- عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2009.

- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والإدارة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2017.
- علي لطفي، محاضرات في التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2003.
- علي عبد القادر علي، عادل عبد العظيم إبراهيم، السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
- عمر الأيوبي، معجم الاقتصاد، المعاجم الأكاديمية المتخصصة، أكاديميا انترناشونال، ط1، 1995.
- فريدريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، السعودية، 2001.
- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.
- قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2000.
- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013.
- محمد المتولي، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004.
- محمد أحمد مطر، بحث مقدم في مجلة "كلية الاقتصاد والعلوم السياسية"، المجلد 23، العدد 4 – الرقم المسلسل للعدد 93، أكتوبر 2022.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- محمد بن جواد الخرس، مشروعات البنية التحتية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012.
- محمد حافظ الماحي، تخطيط وتمويل التنمية: المناهج النماذج التطبيق، بستان المعرفة، ط1، مصر، 2010.
- محمد صالح تركي قريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء، ط1، الأردن، 2010.

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق-النظريات-الإستراتيجيات-التمويل، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، مصر، 1999.
- محمود حسن حسني، مدخل إلى التنمية الاقتصادية والتخطيط، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، مصر، 2004.
- محمود مصطفى الزعارير، سياسة التخاصية دراسة قانونية اقتصادية تطبيقية لخصخصة المشروعات العامة في الأردن ومصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2007.
- ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربي السعودية، 2006.
- نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة، مكتبة عين شمس، ط2، القاهرة، مصر، 1998.
- هاني الطهراوي، القانون الإداري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- هاني حامد، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.
- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
- يوسف محمود عدنان العربيد، نظام البناء والتشغيل والتحويل BOT، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 30، العدد 3، اللاذقية، سوريا، 2008.

- سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة – دراسة نظرية، تطبيقية –، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

- محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016.

- عدي قصيور، الآثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية: دور الأسواق المالية والقطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 2002.

ب. مقالات في مجلات علمية:

- أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 1980-2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

- أمل نجاح البشبيشي، "نظام البناء والتشغيل والتحويل"، مقال بمجلة جسر التنمية، العدد 35، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

- أمل نجاح البشبيشي، نظام البناء-التشغيل-التحويل BOT، هل هناك حاجة لبديل؟ مقال بمحلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 28، 2002، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان.

- بولقواس سناء، أهمية التحكيم كأسلوب لحل منازعات عقود البوت في إنشاء وتسيير المرافق العامة ومخاطره على الدول المضيفة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية.

- توفيق عباس عبد عون السعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق- دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد 7، أفريل 2010.

- خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الاستثماري في مصر، مجلة بحوث الشرق الأوسط والدراسات الاقتصادية العدد الرابع والأربعون (44) جامعة عين شمس، 2018.

- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة الوادي، 2017.

- سالم عبد الله محمد باسويد، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 17، العدد 16، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية اليمن 2017.

- شادي عدنان علي، تحليل انتشار شراكات القطاعين العام والخاص في تنمية البنية التحتية، جغرافيا وقطاعيا وأهم محدداتها، مقال بالمجلة العلمية الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

- عقون شراف، يوقحان وسام، بوفتغور خديجة، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)"، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 02، جامعة ميلة، 2018.

- علي صباح خضير الجنابي، الطبيعة القانونية لعقد البوت B.O.T، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مجلد1، عدد 36، النجف، العراق، 2015.

- فاروق عبد الحليم محمد شقوير، كفاءة الإنفاق العام على الاستثمارات الهيكلية – دراسة تحليلية لاستثمارات البنية الأساسية في مجال النقل في جمهورية مصر العربية مع إشارة خاصة للفترة: 1952-1965 -، أطروحة دكتوراه، القاهرة، مصر، 1981.

- فوزية خلوط، "برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة"، مقال بمحلة العلوم الإنسانية، العدد 29 جامعة بسكرة 2013.

- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث العدد 10 جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

- ناجية صالحي، فتيحة مخناش، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر وآفاق النمو الاقتصادي (2001-2014)، مجلة رؤى العدد 02، جامعة الوادي، 2012.

- علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01.

- محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا – منهج السببية –، بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، العراق، 2010.

ت. الرسائل والأطروحات

- بن رحو بتول، دراسة العلاقة بين الاستثمار في البنى التحتية ومعدل النمو الاقتصادي في دول ألمينا دراسة قياسية لحالة الجزائر وفق نموذج بارو للفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، الجزائر،2019-2020.

- بن زيدان حاج، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، الجزائر، 2013.

- حميد بوزيدة (2005) النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

- سميرة حصايم، عقود BOT: إطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون التعاون الدولي، مدرسة الدكتوراه للعلوم القانونية والسياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011.

- شماشمة هاجر، عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) وتطبيقاته في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

- صبوع صهيب، النظام القانوني لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T وتطبيقاته في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع الإدارة العامة، القانون وتسيير الإقليم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2013.

- عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006.

- عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة قياسية للنمو حالة الجزائر 1974-1999، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.

- عنود محمد شهابي، دور البنية التحتية الإنتاجية في التطور الاقتصادي في محافظة مدينة دمشق، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الجغرافيا، تخصص جغرافية بشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، سوريا، 2009.

- كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي الجزائري 2001-2009، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر ،2010.

- محمد لامي، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2009)، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.

- موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006-2007.

- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007.

ث. مداخلات وأبحاث

- أحمد بن حسن بن أحمد الحسني، دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة BOT، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى، مكة، السعودية، 2005.

- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر –الواقع والأفاق–، جامعة تلمسان، 30/29 ديسمبر 2004.

- بودخدخ كريم ، بودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول:"دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل.

- صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن (2001-2014)"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، جامعة سطيف، 2013.

- طارق الله خان، قضايا وحالات تطبيقية في التمويل الخاص لمشروعات البنية الأساسية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، بحث مقدم لندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 11-13 أكتوبر 1999.

- عبد الرحيم الساعاتي، خصخصة إدارة وبناء وتشغيل البنية التحتية في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم في ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيزة، جدة، السعودية، 11-13 أكتوبر 1999.

- عبد الصمد سعودي، حبشي أسماء، أثر القطاع الصناعي ضمن برامج الاستثمارات العمومية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، (2001-2016)، الملتقى الدولي "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، جامعة البليدة، 2018.

- مبارك بوعشة، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية–"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2011)، جامعة سطيف، 2013.

- نعيمة بارودي، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس 4-5 ديسمبر 2006.

ج. التقارير والقوانين

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 2 جانفي 1985.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 51 الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 1980.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52، الصادرة بتاريخ 28 جوان 1974.
- المخطط الوطني للمحاسبة 1975.
- النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية.
- بيان اجتماع مجلس الوزراء "برنامج التنمية الخماسي 2010-2014"، الصادر سنة 2010.
- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.
- مرسوم تنفيذي رقم 15-205 مؤرخ في 11 شوال عام 1436 الموافق لـ 27 جوان سنة 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه: صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية العدد 41 الصادرة في 13 شوال 1436هـ الموافق لـ 29 جوان 2015.
- ملحق بيان السياسة العامة للحكومة، مصالح الوزير الأول، الجزائر، 2010.

ح. مراجع إلكترونية

- البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، 2005، ص 02 على الموقع
www.premiersinistre.gov.dz
- عارف دليلة، القطاع العام في سورية: من الحماية إلى المنافسة، من على الموقع: www.mafhoum.com، تاريخ التحميل: 2024/01/30.

ثاني: المراجع باللغة الأجنبية

- Arroux. J, Les théories de la croissance, Edition du Seuil, France, 1999, p9.
- www.qaradaghi.com
- [1]William H. Anderson, Financing, 1973.
- AGENOR Pierre-Richard and DODSON Blanca Moreno, Public Infrastructure and Growth: New Channels and Policy Implications, World Bank Policy Research Working Paper n°4064, 2006
- Bakritli.L, la croissance Démographique est-elle moteur ou un frein à la croissance économique ? strategy and development review, Vol.2, No 3, p p 53-69 .
- Banque Mondiale (2022) ,Data Bank, https://www.google.dz/publicdata Consulté le 03/07/2022 .
- BAROO Robert.j et SALA-I-MARTIN Xavier, economic growth, the MIT press, 2nd Edition, London, 2004.
- BAYOUDH Mohamed, "investissement en infrastructure publique et croissance en Tunisie : une analyse en équilibre général calculable", Thèse présentée pour l'obtention de doctorat en science économique, département d 'économie, université Laval, Québec, Canada, 2012
- CNES. (1998). Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux des programmes d'ajustement structurel, Alger
- Comité technique 9, Financement et Evaluation économique de l'AIPCR, financement des infrastructures routières guide sur les méthodes de financement et partenariat public / privé, France, 1999.
- David. E. Bloom, Bouleversement Démographique, Finance et Développement, FMI, Volume 53, No 01, Mars, 2016.

- Flammang, Robert A. Economic Growth and Economic Development: Counterparts or Competitors? Economic Development and Cultural Change, The University of Chicago Press, USA, vol. 28, N°1, 1979.
- FMI, Un Nouvel Elan ? Perspectives de l'Economie Mondiale, Avril 2017.
- "FULMER and JEFFREY, What in the world is infrastructure ? PEl Infrastructure Investor, 2009, p p 31-32, consulté le : 18/10/2023.
- https://corenergy.reit/wp-content/uploads/2018/03/what-in-the-world-is-infrastructure.pdf"
- GIANPIERO Torrisi, public infrastructure: definition, classification and measurement issues, Munich Personal RePEc Archive paper n° 12990, Germany, 2009.
- GOW John et MALLICK Oliver Basu, development theory Rostow'S five-stage model of development, essay school of social science, faculty of education and arts, the university of Newcastle, 2005.
- Hocine Benisaad. (1999). L'ajustement structurel L'expérience du Maghreb, O.P.U. Algérie .
- http://www.askoxford.com, consulté le 30 janvier 2024.
- https://corenergy.reit/wp-content/uploads/2018/03/what-in-the-world-is-infrastructure.pdf
- Infrastructure Canada, financement des infrastructures: une analyse de la documentation sur les mécanismes de financement, Canada, 2004.
- JOUBERT Gills, Le renouvellement et le développement des infrastructures et des services de transport : les mécanismes de financement à revoir, Article lors du 17éme forum pour " le partenariat avec l'Afrique (FPA)", 8077, Addis-Abeba, Éthiopie.

- Julian, Inchauspe, et al, Wagner's Law and the Dynamics of Government Spending in Indonesia, Bulletin of Indonesian Economic Studies, Taylor & Francis & ANU Indonesia Project, 2020
- L'Etat de l'insécurité Alimentaire dans le Monde, Rapport publié par l'Organisation des Nation Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, 2012.
- Magazzino, Cosimo, Wagner Versus Keynes: Public Spending and National Income in Italy, Journal of Policy Modeling. Elsevier, Vol 34, No 6. 2012
- Mokime. A.N, la croissance économique : une perspective africaine, L'harmattan, France, 2014.
- Nicolas. K, ou est passée la croissance ? Finance et développement FMI, Publication Trimestriel, volume 54 n 01, mars 2017.
- NOUSCHI Mark et BENICHI Régis, la croissance aux XIXéme et XXéme siécles – histoire économique, Edition Hazan, France, 2éme édition, 1990.
- "OECD; accelerating pre-poor growth through support private sector development, 2004.
- http://www.oecd.org/dataoecd/53/21/34055384.pdf"
- Pesaran, M.H, Shin, Y & Smith,R j. Bounds testing approaches to the analysis of level relationshops. journal of applied econometrics, 2001
- Roosemarina, Rambe and Retno, EKaputri, Wagner's Law Vs Keynes' Hypothesis: Empirical Evidence from Java and Sumatra Indonesia, International Journal of Economics, Business and Management Research, Vol5, No7, 2021
- Tahar ben houria, (1980), l'économie de l'Algérie, François Maspero, Paris

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار في البنى التحتية بالجزائر (مليار دينار جزائري)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) (% سنوياً) *	الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (2010 = 1)	الصناعة **	المناجم والطاقة **	الفلاحة والري **	دعم الخدمات المنتجة **	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية **	التربية والتكوين **	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية **	دعم الحصول على سكن **	مواضيع مختلفة **	المخططات البلدية للتنمية **	المجموع الفرعي للاستثمار
	gdpg	IPC	ind	min	agr	ssp	ecoadm	edu	scult	slog	autres	pcd	infra
1980	0.79	0,06	0,6	0,0	3,3	0,2	3,4	5,1	1,2	2,4	1,5	3,2	**20,8**
1981	3.00	0,07	0,6	0,6	4,5	2,5	1,6	6,5	1,3	3,1	1,4	4,3	**26,4**
1982	6.40	0,08	0,8	1,0	4,6	4,5	2,4	7,7	1,6	3,1	8,6	5,8	**40,1**
1983	5.40	0,08	2,0	0,0	5,1	4,3	5,9	6,5	1,5	3,5	11,1	6,1	**45,7**
1984	5.60	0,09	1,7	0,0	4,8	3,7	5,4	8,2	2,8	2,8	7,1	5,4	**41,8**
1985	3.70	0,10	2,2	0,0	6,5	4,7	6,1	8,7	2,9	1,5	7,3	6,9	**46,8**
1986	0.40	0,11	2,0	0,0	7,0	4,2	3,0	8,4	5,7	1,2	6,8	5,9	**44,1**
1987	-0.70	0,11	0,8	1,3	7,2	0,2	7,5	7,9	3,2	2,0	6,0	5,5	**41,6**
1988	-1.00	0,12	0,7	1,3	7,5	0,1	8,4	7,1	3,3	2,1	6,6	5,7	**42,8**
1989	4.40	0,13	1,2	1,6	7,7	0,3	8,3	7,1	2,7	0,4	6,8	7,0	**43,1**
1990	0.80	0,16	1,3	2,3	9,1	0,3	11,4	8,1	3,3	0,3	7,4	8,0	**51,4**
1991	-1.20	0,20	1,4	3,0	10,6	0,8	14,2	9,2	3,5	0,6	9,7	9,7	**62,6**
1992	1.80	0,26	1,7	4,1	11,5	1,0	17,6	11,0	3,8	0,7	12,1	11,5	**74,7**
1993	-2.10	0,31	1,8	5,2	18,2	1,0	24,6	14,5	5,6	8,7	15,4	14,0	**109,0**
1994	-0.90	0,40	2,0	6,0	22,2	1,1	26,8	17,4	6,3	10,0	19,5	18,8	**130,0**
1995	3.80	0,52	1,0	5,8	23,2	1,6	25,5	18,5	6,5	7,9	33,5	18,0	**141,5**
1996	4.10	0,62	1,0	6,8	28,0	2,8	31,9	22,9	8,8	12,8	39,0	19,5	**173,5**
1997	1.10	0,65	0,3	6,5	28,5	2,2	37,1	25,7	9,6	12,4	46,1	20,9	**189,1**
1998	5.10	0,68	0,1	8,7	40,0	4,4	47,4	36,6	10,2	54,0	18,5	21,0	**240,8**
1999	3.20	0,70	0,4	8,7	42,3	4,4	47,2	37,8	10,3	63,7	19,5	24,1	**258,3**
2000	3.80	0,70	0,4	7,7	51,2	3,8	65,0	42,9	12,4	74,4	21,5	32,0	**311,3**
2001	3.00	0,73	0,5	7,3	75,1	7,2	104,4	63,0	23,5	90,4	24,1	36,1	**431,5**
2002	5.60	0,74	0,2	8,1	82,5	15,7	106,0	66,2	27,1	100,7	25,0	37,0	**468,3**

508,6	39,0	28,1	92,0	37,9	71,6	115,2	22,1	94,2	8,3	0,1	0,78	7.20	**2003**
508,1	35,6	38,0	75,2	42,5	84,1	131,4	16,1	85,1	0,0	0,0	0,81	4.30	**2004**
789,4	38,0	131,0	75,7	50,8	90,9	243,9	26,1	132,5	0,0	0,5	0,82	5.90	**2005**
1 729,9	118,2	200,9	172,7	90,5	269,4	544,9	55,1	278,0	0,0	0,3	0,84	1.70	**2006**
1 801,7	105,7	197,9	303,5	89,8	166,5	661,1	38,7	237,2	0,0	1,3	0,87	3.40	**2007**
1 909,4	80,4	210,5	314,6	113,3	165,0	655,9	32,6	336,5	0,0	0,7	0,91	2.40	**2008**
2 114,0	95,0	227,6	230,5	191,4	242,1	728,3	38,4	359,4	0,0	1,3	0,96	1.60	**2009**
2 466,6	60,0	200,4	230,5	213,3	284,6	1 096,3	44,7	336,2	0,0	0,7	1,00	3.60	**2010**
3 148,3	86,1	202,2	520,1	363,9	542,2	982,7	40,8	394,6	0,0	15,8	1,05	2.90	**2011**
2 144,4	67,0	200,0	295,6	93,0	133,6	1 018,1	20,3	301,3	0,0	15,6	1,14	3.40	**2012**
1 812,0	40,0	200,0	194,1	235,9	273,1	713,9	22,3	129,6	0,0	3,1	1,18	2.80	**2013**
2 050,3	65,0	360,0	127,5	236,6	243,9	781,6	29,3	203,5	0,0	2,8	1,21	3.80	**2014**
2 744,6	100,0	502,3	264,7	197,6	233,0	1 076,4	50,5	314,6	0,0	5,5	1,27	3.70	**2015**
2 403,4	60,0	600,0	469,8	113,1	159,8	685,7	36,2	271,4	0,0	7,4	1,35	3.20	**2016**
1 620,4	35,0	600,0	287,3	60,5	103,1	366,8	13,4	151,7	0,0	2,8	1,42	1.30	**2017**
2 593,2	100,5	600,5	438,9	154,4	218,5	754,2	81,7	211,3	0,0	33,3	1,48	1.10	**2018**
2 438,3	100,0	600,0	423,4	146,6	162,9	635,8	72,8	235,6	0,0	61,2	1,51	1.00	**2019**
2 130,2	40,0	600,0	330,0	129,3	155,8	602,2	55,3	209,5	0,0	8,2	1,55	-5.10	**2020**
2 236,3	100,0	600,0	434,2	116,7	122,2	588,1	54,6	215,0	1,8	3,7	1,66	3.50	**2021**
2 713,9	100,0	1 000,0	196,1	157,0	228,1	736,1	36,5	253,4	1,8	4,8	1,82	3.10	**2022**
42 898,3	**1 791,7**	**7 653,8**	**5 934,8**	**2 990,8**	**4 396,9**	**13 729,7**	**858,3**	**5 251,1**	**97,7**	**193,4**	/		**Total**

المصدر:

* معطيات البنك الدولي

** قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية لسنوات 1980-2022

الملحق رقم (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار في البنى التحتية بالجزائر مقسوم على الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (2010 = 1)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) (% سنوياً) *	المتغيرة الصماء	الصناعة	المناجم والطاقة	الفلاحة والري	دعم الخدمات المنتجة	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	التربية والتكوين	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	دعم الحصول على سكن	مواضيع مختلفة	المخططات البلدية للتنمية	المجموع الفرعي للاستثمار
	gdpg	dummy	ind	min	agr	ssp	ecoadm	edu	scult	slog	autres	pcd	infra
1980	0.79	0.0	10.2	0.0	53.6	2.4	55.7	83.1	19.2	38.2	23.9	52.0	338.24
1981	3.00	0.0	9.1	8.5	64.0	35.3	22.9	92.1	17.9	43.2	20.4	60.6	373.93
1982	6.40	0.0	10.3	13.3	61.6	59.5	32.3	102.4	21.1	41.2	114.4	77.1	533.30
1983	5.40	0.0	25.0	0.0	64.3	53.7	73.5	80.9	18.2	43.3	139.3	75.9	574.07
1984	5.60	0.0	19.3	0.0	55.5	42.5	62.7	94.9	32.0	32.8	82.4	62.7	484.90
1985	3.70	0.0	23.1	0.0	68.6	49.1	64.1	91.1	30.8	15.8	76.7	72.5	491.67
1986	0.40	1.0	18.8	0.0	65.7	39.0	28.3	78.1	52.8	10.8	63.9	55.4	412.77
1987	-0.70	1.0	6.7	11.4	62.9	2.1	65.7	68.3	27.9	17.0	52.2	47.9	361.99
1988	-1.00	1.0	5.8	10.7	61.2	1.1	68.8	58.3	27.1	17.6	54.6	46.4	351.48
1989	4.40	0.0	9.0	12.1	57.6	1.9	62.7	53.6	20.3	2.9	51.1	52.6	323.96
1990	0.80	1.0	8.1	14.6	58.3	1.9	73.7	51.9	21.4	2.2	47.7	51.5	331.28
1991	-1.20	1.0	7.2	15.4	54.0	4.1	72.7	47.1	17.7	3.1	49.6	49.6	320.42
1992	1.80	1.0	6.6	15.7	44.7	3.9	68.4	42.8	14.6	2.5	46.9	44.5	290.58
1993	-2.10	1.0	5.9	16.8	58.8	3.1	79.3	46.8	18.1	28.1	49.5	45.1	351.52
1994	-0.90	1.0	4.9	15.0	55.4	2.7	67.0	43.5	15.7	25.0	48.7	47.0	324.88
1995	3.80	0.0	2.0	11.1	44.7	3.1	49.1	35.6	12.5	15.2	64.5	34.7	272.48
1996	4.10	0.0	1.6	11.0	45.4	4.5	51.8	37.2	14.3	20.8	63.3	31.6	281.51
1997	1.10	0.0	0.5	9.9	43.8	3.3	56.9	39.4	14.7	19.1	70.7	32.0	290.19
1998	5.10	0.0	0.1	12.7	58.5	6.4	69.3	53.5	14.9	79.0	27.0	30.7	352.13
1999	3.20	0.0	0.5	12.4	60.3	6.2	67.2	53.8	14.6	90.8	27.7	34.3	367.93
2000	3.80	0.0	0.6	10.9	72.7	5.4	92.3	60.9	17.6	105.6	30.5	45.4	441.96

587.76	49.2	32.8	123.1	32.0	85.7	142.1	9.8	102.3	9.9	0.7	0.0	3.00	**2001**
628.96	49.7	33.6	135.3	36.3	88.8	142.3	21.1	110.7	10.9	0.2	0.0	5.60	**2002**
655.07	50.2	36.2	118.5	48.8	92.3	148.4	28.5	121.4	10.7	0.1	0.0	7.20	**2003**
629.54	44.2	47.1	93.1	52.7	104.2	162.8	20.0	105.5	0.0	0.0	0.0	4.30	**2004**
964.73	46.4	160.0	92.5	62.1	111.1	298.1	31.9	161.9	0.0	0.6	0.0	5.90	**2005**
2,066.41	141.1	239.9	206.3	108.1	321.8	650.8	65.8	332.1	0.0	0.4	0.0	1.70	**2006**
2,075.79	121.8	228.0	349.7	103.5	191.8	761.7	44.6	273.2	0.0	1.5	0.0	3.40	**2007**
2,097.93	88.4	231.3	345.6	124.4	181.3	720.7	35.8	369.7	0.0	0.7	1.0	2.40	**2008**
2,196.64	98.7	236.5	239.5	198.9	251.6	756.8	39.9	373.5	0.0	1.3	1.0	1.60	**2009**
2,466.57	60.0	200.4	230.5	213.3	284.6	1,096.3	44.7	336.2	0.0	0.7	0.0	3.60	**2010**
3,012.03	82.3	193.4	497.6	348.2	518.7	940.2	39.1	377.5	0.0	15.1	0.0	2.90	**2011**
1,884.02	58.9	175.7	259.7	81.7	117.4	894.5	17.9	264.7	0.0	13.7	0.0	3.40	**2012**
1,541.82	34.0	170.2	165.1	200.7	232.4	607.5	19.0	110.3	0.0	2.6	0.0	2.80	**2013**
1,695.20	53.7	297.6	105.4	195.6	201.6	646.3	24.3	168.3	0.0	2.3	0.0	3.80	**2014**
2,165.62	78.9	396.4	208.9	155.9	183.9	849.3	39.8	248.2	0.0	4.4	0.0	3.70	**2015**
1,782.34	44.5	445.0	348.4	83.9	118.5	508.5	26.9	201.3	0.0	5.5	0.0	3.20	**2016**
1,138.07	24.6	421.4	201.7	42.5	72.4	257.6	9.4	106.5	0.0	1.9	1.0	1.30	**2017**
1,746.67	67.7	404.5	295.6	104.0	147.2	508.0	55.0	142.3	0.0	22.4	1.0	1.10	**2018**
1,610.88	66.1	396.4	279.7	96.8	107.6	420.0	48.1	155.7	0.0	40.5	1.0	1.00	**2019**
1,374.18	25.8	387.1	212.8	83.4	100.5	388.4	35.6	135.2	0.0	5.3	1.0	-5.10	**2020**
1,345.38	60.2	361.0	261.2	70.2	73.5	353.8	32.9	129.3	1.1	2.2	0.0	3.50	**2021**
1,494.25	55.1	550.6	108.0	86.4	125.6	405.3	20.1	139.5	1.0	2.6	0.0	3.10	**2022**
43,031.06	**2,451**	**6,850**	**5,532**	**2,973**	**5,028**	**12,944**	**1,041**	**5,677**	**235**	**300**	**14**		**Total**

المصدر:

* معطيات البنك الدولي

مخرجات Eviews10:

الملحق رقم (03): الخصائص الاحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج الأول

	GDPG	ECOADM	AUTRES	SLOG	AGR	EDU	DUMMY
Mean	2.578851	301.0156	159.3068	128.6591	132.0180	116.9218	0.325581
Median	3.100000	142.1388	76.69228	93.13929	102.3444	91.08521	0.000000
Maximum	7.200000	1096.304	550.6004	497.6005	377.4725	518.7009	1.000000
Minimum	-5.100000	22.88125	20.40186	2.210142	43.75049	35.62414	0.000000
Std. Dev.	2.452912	310.7324	147.0053	122.9315	101.8985	92.95821	0.474137
Skewness	-0.746307	0.987818	1.008712	0.974092	1.296882	2.363540	0.744438
Kurtosis	3.870822	2.657406	2.798464	3.249304	3.427967	9.654346	1.554187
Jarque-Bera	5.350329	7.203407	7.364857	6.911483	12.38180	119.3709	7.716930
Probability	0.068895	0.027277	0.025162	0.031564	0.002048	0.000000	0.021100
Sum	110.8906	12943.67	6850.191	5532.340	5676.773	5027.639	14.00000
Sum Sq. Dev.	252.7047	4055294.	907643.8	634710.4	436099.1	362931.6	9.441860
Observations	43	43	43	43	43	43	43

الملحق رقم (04): نتائج اختبار الاستقرارية للنموذج الأول

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level					
		GDPG	ECOADM	AUTRES	SLOG	AGR	EDU
With Constant	t-Statistic	-4.3726	-1.4339	0.4981	-2.3126	-1.7401	-1.9617
	Prob.	0.0012	0.5566	0.9847	0.1729	0.4043	0.3020
		***	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.3401	-2.2243	-1.5100	-3.4527	-1.8801	-2.6072
	Prob.	0.0068	0.4621	0.8099	0.0580	0.6470	0.2795
		***	n0	n0	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6314	-0.7345	1.5835	-1.4579	-0.8424	-1.0598
	Prob.	0.0963	0.3924	0.9703	0.1334	0.3450	0.2565

		*	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference	d(GDPG)	d(ECOADM)	d(AUTRES)	d(SLOG)	d(AGR)	d(EDU)
With Constant	t-Statistic	-6.5151	-3.4743	-3.8041	-7.4397	-6.3706	-10.9400
	Prob.	0.0000 ***	0.0148 **	0.0058 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.3342	-3.3866	-5.0903	-6.3094	-6.3066	-10.8045
	Prob.	0.0000 ***	0.0696 *	0.0011 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.5872	-6.3900	-3.5554	-7.5330	-6.4434	-11.0791
	Prob.	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0007 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***

الملحق رقم (05): نتائج تقدير نموذج ARDL للنموذج الأول

Dependent Variable: GDPG
Method: ARDL
Date: 02/19/24 Time: 13:13
Sample (adjusted): 5 43
Included observations: 39 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): ECOADM AUTRES SLOG AGR EDU DUMMY
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 62500
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPG(-1)	-0.559117	0.203731	-2.744395	0.0517
GDPG(-2)	-1.088509	0.175501	-6.202290	0.0034
GDPG(-3)	-1.416631	0.204110	-6.940516	0.0023
GDPG(-4)	-0.577617	0.241501	-2.391779	0.0750
ECOADM	-0.061900	0.011149	-5.552196	0.0051
ECOADM(-1)	-0.046141	0.017255	-2.674087	0.0556
ECOADM(-2)	0.048380	0.011113	4.353606	0.0121

ECOADM(-3)	-0.025751	0.007799	-3.301902	0.0299
ECOADM(-4)	-0.035862	0.008059	-4.449773	0.0112
AUTRES	0.082196	0.012568	6.540232	0.0028
AUTRES(-1)	-0.015581	0.011572	-1.346511	0.2494
AUTRES(-2)	-0.008445	0.013910	-0.607099	0.5766
AUTRES(-3)	0.004347	0.022887	0.189915	0.8586
AUTRES(-4)	-0.031228	0.016268	-1.919583	0.1273
SLOG	0.066502	0.019488	3.412458	0.0270
SLOG(-1)	-0.053372	0.009712	-5.495308	0.0053
SLOG(-2)	-0.016879	0.017451	-0.967262	0.3882
SLOG(-3)	0.079886	0.021157	3.775948	0.0195
SLOG(-4)	-0.063047	0.011469	-5.497006	0.0053
AGR	0.009561	0.023738	0.402780	0.7077
AGR(-1)	0.066305	0.035648	1.859977	0.1364
AGR(-2)	-0.012276	0.021288	-0.576657	0.5951
AGR(-3)	0.055606	0.011395	4.879722	0.0082
AGR(-4)	0.154725	0.026282	5.887116	0.0042
EDU	0.029640	0.008247	3.594236	0.0229
EDU(-1)	0.044216	0.015730	2.810973	0.0483
EDU(-2)	0.038684	0.028993	1.334282	0.2530
EDU(-3)	-0.071296	0.013210	-5.397063	0.0057
EDU(-4)	0.006795	0.011152	0.609324	0.5752
DUMMY	-3.424218	0.571315	-5.993569	0.0039
DUMMY(-1)	0.202831	1.091035	0.185907	0.8616
DUMMY(-2)	-2.673155	0.818543	-3.265748	0.0309
DUMMY(-3)	-9.667068	1.208138	-8.001627	0.0013
DUMMY(-4)	-1.710008	1.397670	-1.223470	0.2883
C	5.197373	2.384539	2.179614	0.0948

R-squared	0.995308	Mean dependent var	2.443590
Adjusted R-squared	0.955428	S.D. dependent var	2.439024
S.E. of regression	0.514929	Akaike info criterion	1.028029
Sum squared resid	1.060607	Schwarz criterion	2.520969
Log likelihood	14.95344	Hannan-Quinn criter.	1.563683
F-statistic	24.95743	Durbin-Watson stat	3.155664
Prob(F-statistic)	0.003204		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (06): نتائج اختبار الحدود وتقدير الأجل الطويل للنموذج الأول

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDPG)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/22/24 Time: 13:30
Sample: 1980 2022
Included observations: 39

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.197373	2.384539	2.179614	0.0948
GDPG(-1)*	-4.641874	0.645272	-7.193675	0.0020
ECOADM(-1)	-0.121275	0.016109	-7.528490	0.0017
AUTRES(-1)	0.031289	0.007265	4.306990	0.0126
SLOG(-1)	0.013090	0.013163	0.994469	0.3763
AGR(-1)	0.273921	0.035361	7.746485	0.0015
EDU(-1)	0.048041	0.022842	2.103138	0.1033
DUMMY(-1)	-17.27162	2.338097	-7.387039	0.0018
D(GDPG(-1))	3.082757	0.512359	6.016790	0.0038
D(GDPG(-2))	1.994248	0.372428	5.354714	0.0059
D(GDPG(-3))	0.577617	0.241501	2.391779	0.0750
D(ECOADM)	-0.061900	0.011149	-5.552196	0.0051
D(ECOADM(-1))	0.013233	0.008660	1.528095	0.2012
D(ECOADM(-2))	0.061613	0.011665	5.281979	0.0062
D(ECOADM(-3))	0.035862	0.008059	4.449773	0.0112
D(AUTRES)	0.082196	0.012568	6.540232	0.0028
D(AUTRES(-1))	0.035326	0.008461	4.175200	0.0140
D(AUTRES(-2))	0.026881	0.009607	2.797962	0.0489
D(AUTRES(-3))	0.031228	0.016268	1.919583	0.1273
D(SLOG)	0.066502	0.019488	3.412458	0.0270
D(SLOG(-1))	4.02E-05	0.009307	0.004318	0.9968
D(SLOG(-2))	-0.016839	0.017854	-0.943156	0.3990
D(SLOG(-3))	0.063047	0.011469	5.497006	0.0053
D(AGR)	0.009561	0.023738	0.402780	0.7077
D(AGR(-1))	-0.198055	0.038635	-5.126323	0.0069
D(AGR(-2))	-0.210331	0.032291	-6.513704	0.0029
D(AGR(-3))	-0.154725	0.026282	-5.887116	0.0042
D(EDU)	0.029640	0.008247	3.594236	0.0229

D(EDU(-1))	0.025816	0.031240	0.826391	0.4550
D(EDU(-2))	0.064500	0.017733	3.637317	0.0220
D(EDU(-3))	-0.006795	0.011152	-0.609324	0.5752
D(DUMMY)	-3.424218	0.571315	-5.993569	0.0039
D(DUMMY(-1))	14.05023	2.259070	6.219476	0.0034
D(DUMMY(-2))	11.37708	1.795055	6.338009	0.0032
D(DUMMY(-3))	1.710008	1.397670	1.223470	0.2883

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECOADM	-0.026126	0.003507	-7.449600	0.0017
AUTRES	0.006741	0.001823	3.697270	0.0209
SLOG	0.002820	0.002692	1.047669	0.3539
AGR	0.059011	0.009300	6.345533	0.0032
EDU	0.010349	0.004581	2.259231	0.0868
DUMMY	-3.720828	0.240964	-15.44141	0.0001
C	1.119671	0.425966	2.628548	0.0583

EC = GDPG - (-0.0261*ECOADM + 0.0067*AUTRES + 0.0028*SLOG + 0.0590
*AGR + 0.0103*EDU -3.7208*DUMMY + 1.1197)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	13.10794	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
Actual Sample Size	39		Finite Sample: n=40	
		10%	2.218	3.314
		5%	2.618	3.863
		1%	3.505	5.121

	Finite Sample: n=35	
10%	2.254	3.388
5%	2.685	3.96
1%	3.713	5.326

الملحق رقم (07): قيم إحصائية AKAIKE لأهم 20 نموذج ARDL مرشح للنموذج الأول

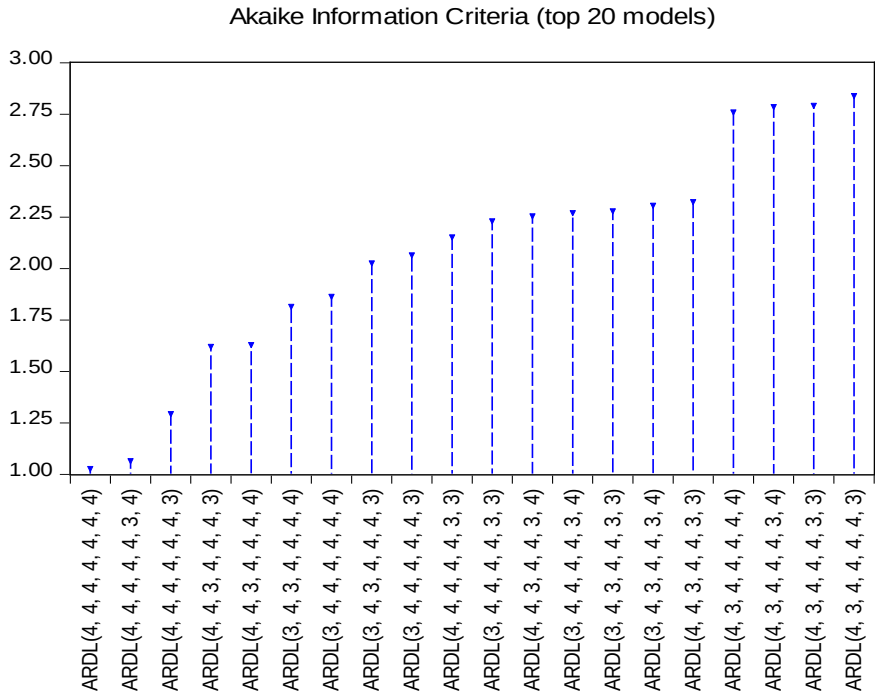

الملحق رقم (08): نتائج تقدير علاقة الأجل القصير للنموذج الأول

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDPG)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/22/24 Time: 13:34
Sample: 1980 2022
Included observations: 39

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPG(-1))	3.082757	0.212358	14.51681	0.0001
D(GDPG(-2))	1.994248	0.145254	13.72936	0.0002
D(GDPG(-3))	0.577617	0.076283	7.572015	0.0016
D(ECOADM)	-0.061900	0.003499	-17.69334	0.0001
D(ECOADM(-1))	0.013233	0.002793	4.738388	0.0090
D(ECOADM(-2))	0.061613	0.004246	14.51087	0.0001
D(ECOADM(-3))	0.035862	0.002741	13.08496	0.0002
D(AUTRES)	0.082196	0.005113	16.07556	0.0001
D(AUTRES(-1))	0.035326	0.003634	9.721701	0.0006
D(AUTRES(-2))	0.026881	0.003964	6.782139	0.0025
D(AUTRES(-3))	0.031228	0.004315	7.236778	0.0019
D(SLOG)	0.066502	0.006359	10.45729	0.0005
D(SLOG(-1))	4.02E-05	0.003194	0.012582	0.9906
D(SLOG(-2))	-0.016839	0.004729	-3.560953	0.0236
D(SLOG(-3))	0.063047	0.004629	13.61925	0.0002
D(AGR)	0.009561	0.006435	1.485827	0.2115
D(AGR(-1))	-0.198055	0.012591	-15.73011	0.0001
D(AGR(-2))	-0.210331	0.013930	-15.09883	0.0001
D(AGR(-3))	-0.154725	0.011503	-13.45075	0.0002
D(EDU)	0.029640	0.003894	7.611212	0.0016
D(EDU(-1))	0.025816	0.006824	3.783307	0.0194
D(EDU(-2))	0.064500	0.006169	10.45596	0.0005
D(EDU(-3))	-0.006795	0.002428	-2.798211	0.0489
D(DUMMY)	-3.424218	0.192804	-17.76013	0.0001
D(DUMMY(-1))	14.05023	0.979118	14.34989	0.0001
D(DUMMY(-2))	11.37708	0.772861	14.72073	0.0001

D(DUMMY(-3))	1.710008	0.442908	3.860864	0.0181
CointEq(-1)*	-4.641874	0.273347	-16.98160	0.0001
R-squared	0.996501	Mean dependent var		-0.058974
Adjusted R-squared	0.987911	S.D. dependent var		2.824118
S.E. of regression	0.310514	Akaike info criterion		0.669054
Sum squared resid	1.060607	Schwarz criterion		1.863406
Log likelihood	14.95344	Hannan-Quinn criter.		1.097578
Durbin-Watson stat	3.155664			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	13.10794	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

الملحق رقم (09): نتائج اختبار جارك بيرا Jarque-Bera للنموذج الأول

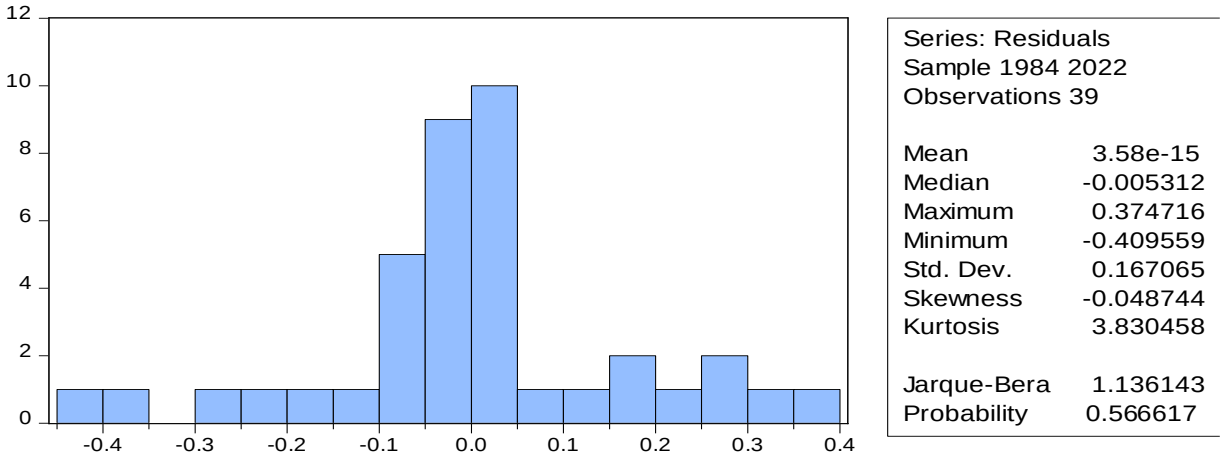

الملحق رقم (10): نتائج اختبار LM للنموذج الأول

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	6.078226	Prob. F(2,2)	0.1413
Obs*R-squared	33.49015	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 02/22/24 Time: 13:36
Sample: 1984 2022
Included observations: 39
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPG(-1)	-0.033208	0.109835	-0.302343	0.7909
GDPG(-2)	0.066618	0.096613	0.689538	0.5617
GDPG(-3)	-0.063435	0.150300	-0.422058	0.7140
GDPG(-4)	0.177714	0.177036	1.003827	0.4212
ECOADM	-0.009958	0.010655	-0.934575	0.4487
ECOADM(-1)	0.006140	0.010365	0.592448	0.6136
ECOADM(-2)	0.002873	0.006417	0.447815	0.6981
ECOADM(-3)	0.003715	0.004280	0.867907	0.4769
ECOADM(-4)	0.000661	0.004780	0.138234	0.9027
AUTRES	0.003828	0.008548	0.447862	0.6981
AUTRES(-1)	-0.007768	0.006542	-1.187305	0.3570
AUTRES(-2)	0.014733	0.008789	1.676233	0.2357
AUTRES(-3)	-0.016959	0.015263	-1.111069	0.3822
AUTRES(-4)	0.005879	0.009709	0.605497	0.6064
SLOG	-0.011117	0.011412	-0.974165	0.4327
SLOG(-1)	0.000706	0.005393	0.130892	0.9078
SLOG(-2)	0.012586	0.012419	1.013464	0.4175
SLOG(-3)	-0.003113	0.011539	-0.269734	0.8126
SLOG(-4)	-0.006208	0.008284	-0.749433	0.5318
AGR	0.020896	0.017951	1.164021	0.3645
AGR(-1)	-0.017010	0.023496	-0.723942	0.5443
AGR(-2)	-0.003320	0.012061	-0.275256	0.8089
AGR(-3)	-0.009839	0.006869	-1.432363	0.2884
AGR(-4)	0.002300	0.016643	0.138196	0.9027

EDU	0.009569	0.008055	1.187994	0.3568
EDU(-1)	0.016696	0.014672	1.137918	0.3731
EDU(-2)	-0.009275	0.017740	-0.522822	0.6532
EDU(-3)	-0.013730	0.012203	-1.125144	0.3774
EDU(-4)	0.002974	0.007011	0.424210	0.7127
DUMMY	-0.304811	0.538070	-0.566489	0.6282
DUMMY(-1)	0.749603	1.002683	0.747597	0.5327
DUMMY(-2)	-0.004237	0.549685	-0.007708	0.9945
DUMMY(-3)	-0.480040	1.003463	-0.478384	0.6796
DUMMY(-4)	0.840178	0.988022	0.850363	0.4847
C	-0.512627	1.351614	-0.379270	0.7410
RESID(-1)	-1.950811	0.623275	-3.129935	0.0887
RESID(-2)	-1.930127	1.214361	-1.589417	0.2529

R-squared	0.858722	Mean dependent var	3.58E-15
Adjusted R-squared	-1.684288	S.D. dependent var	0.167065
S.E. of regression	0.273716	Akaike info criterion	-0.826431
Sum squared resid	0.149841	Schwarz criterion	0.751820
Log likelihood	53.11540	Hannan-Quinn criter.	-0.260168
F-statistic	0.337679	Durbin-Watson stat	2.725164
Prob(F-statistic)	0.935532		

الملحق رقم (11): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء Heteroskedasticity للنموذج الأول

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	10.12586	Prob. F(1,36)	0.0030
Obs*R-squared	8.342018	Prob. Chi-Square(1)	0.0039

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/22/24 Time: 13:37
Sample (adjusted): 1985 2022
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.015067	0.007897	1.907972	0.0644
RESID^2(-1)	0.466842	0.146708	3.182116	0.0030

R-squared	0.219527	Mean dependent var	0.027857
Adjusted R-squared	0.197847	S.D. dependent var	0.046786
S.E. of regression	0.041903	Akaike info criterion	-3.455728
Sum squared resid	0.063211	Schwarz criterion	-3.369540
Log likelihood	67.65884	Hannan-Quinn criter.	-3.425063
F-statistic	10.12586	Durbin-Watson stat	1.889409
Prob(F-statistic)	0.003009		

الملحق رقم (12): نتائج اختبار RAMSY TEST للنموذج الأول

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDPG GDPG(-1) GDPG(-2) GDPG(-3) GDPG(-4) ECOADM ECOADM(-1) ECOADM(-2) ECOADM(-3) ECOADM(-4) AUTRES AUTRES(-1) AUTRES(-2) AUTRES(-3) AUTRES(-4) SLOG SLOG(-1) SLOG(-2) SLOG(-3) SLOG(-4) AGR AGR(-1) AGR(-2) AGR(-3) AGR(-4) EDU EDU(-1) EDU(-2) EDU(-3) EDU(-4) DUMMY DUMMY(-1) DUMMY(-2) DUMMY(-3) DUMMY(-4) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

Probability	df	Value	
0.9238	3	0.103851	t-statistic
0.9238	(1, 3)	0.010785	F-statistic

F-test summary:

Mean Squares	df	Sum of Sq.	
0.003799	1	0.003799	Test SSR
0.265152	4	1.060607	Restricted SSR
0.352269	3	1.056808	Unrestricted SSR

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: GDPG
Method: ARDL
Date: 02/22/24 Time: 13:37
Sample: 1984 2022
Included observations: 39
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic):
Fixed regressors: C

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1515	-1.914375	0.302398	-0.578904	GDPG(-1)
0.0401	-3.477621	0.320425	-1.114316	GDPG(-2)
0.0271	-4.052202	0.356458	-1.444442	GDPG(-3)
0.1350	-2.032725	0.287917	-0.585256	GDPG(-4)
0.0326	-3.774049	0.016695	-0.063007	ECOADM
0.1164	-2.188412	0.021468	-0.046981	ECOADM(-1)
0.0565	3.025523	0.016339	0.049434	ECOADM(-2)
0.0941	-2.420769	0.010902	-0.026392	ECOADM(-3)
0.0441	-3.349674	0.010882	-0.036451	ECOADM(-4)
0.0208	4.472249	0.018652	0.083417	AUTRES
0.3322	-1.153708	0.013395	-0.015454	AUTRES(-1)
0.6452	-0.510075	0.016155	-0.008240	AUTRES(-2)
0.8889	0.151963	0.026551	0.004035	AUTRES(-3)
0.2160	-1.563047	0.020535	-0.032097	AUTRES(-4)
0.0648	2.855222	0.023549	0.067236	SLOG
0.0469	-3.267770	0.016728	-0.054663	SLOG(-1)
0.4696	-0.825494	0.020206	-0.016680	SLOG(-2)
0.0685	2.789306	0.029241	0.081562	SLOG(-3)

0.0239	-4.247343	0.015018	-0.063787	SLOG(-4)
0.7462	0.354783	0.027405	0.009723	AGR
0.2113	1.584383	0.042582	0.067466	AGR(-1)
0.6463	-0.508223	0.024663	-0.012535	AGR(-2)
0.0477	3.244526	0.017509	0.056808	AGR(-3)
0.0356	3.647627	0.043299	0.157938	AGR(-4)
0.0701	2.760927	0.010939	0.030202	EDU
0.1061	2.288074	0.019671	0.045009	EDU(-1)
0.3296	1.161080	0.033721	0.039153	EDU(-2)
0.0531	-3.104152	0.023570	-0.073164	EDU(-3)
0.6816	0.452551	0.013839	0.006263	EDU(-4)
0.0140	-5.176874	0.662987	-3.432201	DUMMY
0.8961	0.141966	1.274999	0.181007	DUMMY(-1)
0.1227	-2.132688	1.296740	-2.765541	DUMMY(-2)
0.0182	-4.697537	2.092428	-9.829258	DUMMY(-3)
0.3932	-0.994763	1.803695	-1.794249	DUMMY(-4)
0.2137	1.573252	3.440155	5.412233	C
0.9238	-0.103851	0.033757	-0.003506	FITTED^2

2.443590	Mean dependent var	0.995325	R-squared
2.439024	S.D. dependent var	0.940784	Adjusted R-squared
1.075722	Akaike info criterion	0.593523	S.E. of regression
2.611318	Schwarz criterion	1.056808	Sum squared resid
1.626681	Hannan-Quinn criter.	15.02342	Log likelihood
3.168615	Durbin-Watson stat	18.24895	F-statistic
		0.017166	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (13): نتائج اختبار CUSUM للتغير الهيكلي للنموذج الأول

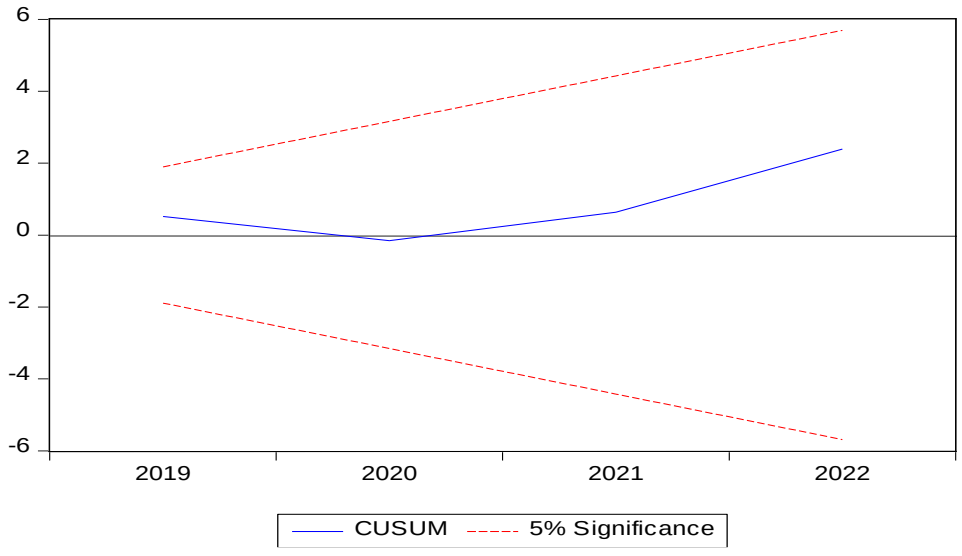

الملحق رقم (14): الخصائص الاحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج الثاني

	SCULT	PCD	SSP	IND	MIN
Mean	69.13760	57.00501	24.21688	6.973147	5.468543
Median	36.33954	51.54851	21.07820	4.372058	0.000000
Maximum	348.1794	141.1390	65.84383	40.46131	16.76998
Minimum	12.51659	24.58138	1.109153	0.000000	0.000000
Std. Dev.	72.19693	23.59351	19.30752	8.640541	6.304596
Skewness	1.891869	1.565553	0.334307	1.911051	0.404997
Kurtosis	6.763888	6.058594	1.860407	6.842523	1.401419
Jarque-Bera	51.03299	34.32622	3.127743	52.62744	5.754033
Probability	0.000000	0.000000	0.209324	0.000000	0.056302
Sum	2972.917	2451.215	1041.326	299.8453	235.1473
Sum Sq. Dev.	218920.7	23379.46	15656.77	3135.676	1669.413
Observations	43	43	43	43	43

الملحق رقم (15): نتائج اختبار جذر الوحدة للنموذج الثاني

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level				
		SCULT	PCD	SSP	IND	MIN
With Constant	t-Statistic	-1.6462	-3.5571	-2.7787	-3.3886	-1.9611
	Prob.	0.4504	0.0111	0.0699	0.0170	0.3023
		n0	**	*	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8934	-3.5163	-2.7051	-0.7268	-2.8520
	Prob.	0.6397	0.0505	0.2399	0.9632	0.1879
		n0	*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9222	-0.8389	-1.3489	-2.6215	-1.4237
	Prob.	0.3111	0.3463	0.1616	0.0100	0.1418
		n0	n0	n0	***	n0
		At First Difference				
		d(SCULT)	d(PCD)	d(SSP)	d(IND)	d(MIN)
With Constant	t-Statistic	-10.5622	-7.5212	-7.0690	-2.5768	-6.9631
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.1073	0.0000
		***	***	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-10.4456	-7.4083	-7.0214	-6.5674	-6.8472
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-10.6812	-7.6121	-7.1690	-2.5807	-7.0444
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0114	0.0000
		***	***	***	**	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

الملحق رقم (16): نتائج تقدير نموذج ARDL للنموذج الثاني

Dependent Variable: GDPG
Method: ARDL
Date: 02/22/24 Time: 14:14
Sample (adjusted): 1984 2022
Included observations: 39 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): SCULT PCD SSP IND MIN
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 12500
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 3, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPG(-1)	0.272188	0.150761	1.805426	0.0961
GDPG(-2)	0.081737	0.151240	0.540447	0.5988
GDPG(-3)	0.142054	0.168203	0.844539	0.4149
GDPG(-4)	-0.377515	0.169063	-2.232986	0.0454
SCULT	-0.002528	0.009493	-0.266314	0.7945
SCULT(-1)	0.025051	0.007898	3.171683	0.0080
SCULT(-2)	0.008627	0.010235	0.842892	0.4158
SCULT(-3)	-0.003949	0.007598	-0.519775	0.6127
SCULT(-4)	0.009525	0.008393	1.134922	0.2786
PCD	-0.062656	0.021576	-2.903921	0.0132
PCD(-1)	-0.002496	0.027052	-0.092251	0.9280
PCD(-2)	-0.021001	0.025756	-0.815374	0.4307
PCD(-3)	-0.080723	0.030885	-2.613669	0.0226
PCD(-4)	-0.064569	0.032907	-1.962147	0.0734
SSP	0.115741	0.048214	2.400583	0.0335
SSP(-1)	0.119057	0.053513	2.224802	0.0460
SSP(-2)	0.001319	0.049970	0.026401	0.9794
SSP(-3)	0.213855	0.066939	3.194767	0.0077
SSP(-4)	0.107603	0.056766	1.895559	0.0824
IND	-0.009210	0.058164	-0.158343	0.8768
IND(-1)	-0.285595	0.064699	-4.414215	0.0008
IND(-2)	0.038820	0.068194	0.569258	0.5797
IND(-3)	-0.109410	0.068567	-1.595672	0.1365
MIN	0.341960	0.160215	2.134383	0.0541
MIN(-1)	0.065168	0.170568	0.382065	0.7091

MIN(-2)	0.643073	0.129496	4.965952	0.0003
C	-3.772438	3.144690	-1.199622	0.2534

R-squared	0.892353	Mean dependent var	2.443590
Adjusted R-squared	0.659117	S.D. dependent var	2.439024
S.E. of regression	1.424028	Akaike info criterion	3.750817
Sum squared resid	24.33427	Schwarz criterion	4.902513
Log likelihood	-46.14092	Hannan-Quinn criter.	4.164035
F-statistic	3.825973	Durbin-Watson stat	2.219695
Prob(F-statistic)	0.009178		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (17): نتائج اختبار الحدود وتقدير الأجل الطويل للنموذج الثاني

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDPG)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 3, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/22/24 Time: 14:16
Sample: 1980 2022
Included observations: 39

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.772438	3.144690	-1.199622	0.2534
GDPG(-1)*	-0.881536	0.244075	-3.611740	0.0036
SCULT(-1)	0.036726	0.011733	3.130235	0.0087
PCD(-1)	-0.231445	0.059284	-3.904010	0.0021
SSP(-1)	0.557575	0.156246	3.568577	0.0039
IND(-1)	-0.365395	0.116481	-3.136942	0.0086
MIN(-1)	1.050201	0.299264	3.509285	0.0043
D(GDPG(-1))	0.153724	0.233788	0.657537	0.5232
D(GDPG(-2))	0.235462	0.235557	0.999593	0.3372
D(GDPG(-3))	0.377515	0.169063	2.232986	0.0454

D(SCULT)	-0.002528	0.009493	-0.266314	0.7945
D(SCULT(-1))	-0.014203	0.011317	-1.254999	0.2334
D(SCULT(-2))	-0.005576	0.010541	-0.528971	0.6065
D(SCULT(-3))	-0.009525	0.008393	-1.134922	0.2786
D(PCD)	-0.062656	0.021576	-2.903921	0.0132
D(PCD(-1))	0.166293	0.047559	3.496600	0.0044
D(PCD(-2))	0.145292	0.039806	3.650030	0.0033
D(PCD(-3))	0.064569	0.032907	1.962147	0.0734
D(SSP)	0.115741	0.048214	2.400583	0.0335
D(SSP(-1))	-0.322777	0.096446	-3.346697	0.0058
D(SSP(-2))	-0.321458	0.073162	-4.393792	0.0009
D(SSP(-3))	-0.107603	0.056766	-1.895559	0.0824
D(IND)	-0.009210	0.058164	-0.158343	0.8768
D(IND(-1))	0.070590	0.082987	0.850621	0.4116
D(IND(-2))	0.109410	0.068567	1.595672	0.1365
D(MIN)	0.341960	0.160215	2.134383	0.0541
D(MIN(-1))	-0.643073	0.129496	-4.965952	0.0003

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SCULT	0.041661	0.018583	2.241920	0.0446
PCD	-0.262547	0.082041	-3.200202	0.0076
SSP	0.632504	0.184802	3.422613	0.0051
IND	-0.414498	0.112364	-3.688893	0.0031
MIN	1.191331	0.417360	2.854442	0.0145
C	-4.279392	3.859526	-1.108787	0.2892

EC = GDPG - (0.0417*SCULT -0.2625*PCD + 0.6325*SSP -0.4145*IND
+
1.1913*MIN -4.2794)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)

			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.754562	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	39		Finite Sample: n=40	
		10%	2.306	3.353
		5%	2.734	3.92
		1%	3.657	5.256
			Finite Sample: n=35	
		10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419

الملحق رقم (18): قيم إحصائية AKAIKE لأهم 20 نموذج ARDL مرشح للنموذج الثاني

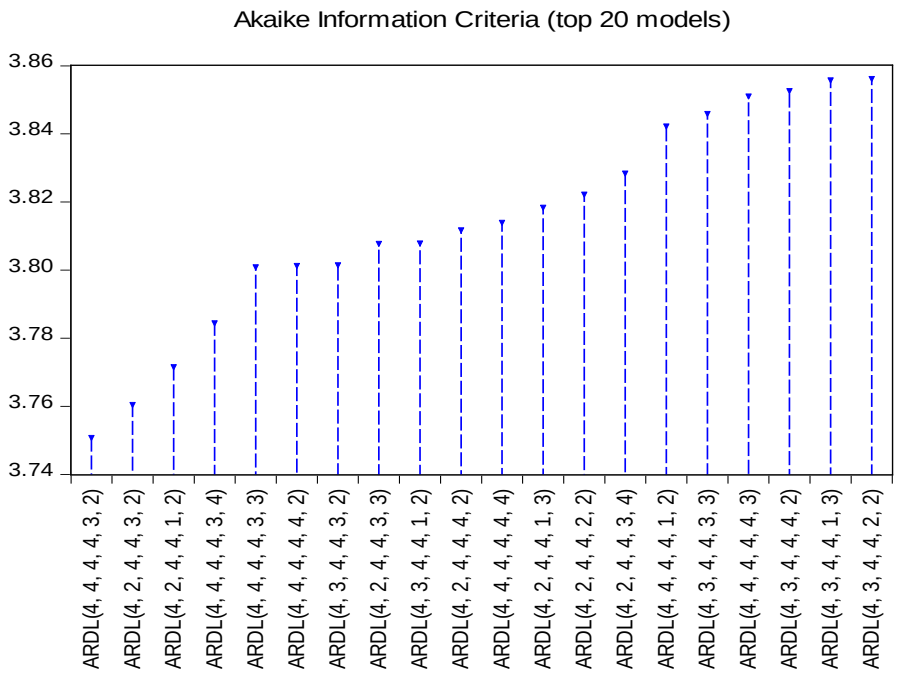

الملحق رقم (19): نتائج تقدير علاقة الأجل القصير للنموذج الثاني

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDPG)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 3, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/22/24 Time: 14:42
Sample: 1980 2022
Included observations: 39

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPG(-1))	0.153724	0.145106	1.059390	0.3103
D(GDPG(-2))	0.235462	0.148243	1.588344	0.1382
D(GDPG(-3))	0.377515	0.121317	3.111807	0.0090
D(SCULT)	-0.002528	0.005092	-0.496479	0.6285
D(SCULT(-1))	-0.014203	0.006217	-2.284472	0.0413
D(SCULT(-2))	-0.005576	0.005675	-0.982511	0.3452
D(SCULT(-3))	-0.009525	0.005465	-1.742758	0.1069
D(PCD)	-0.062656	0.014909	-4.202424	0.0012
D(PCD(-1))	0.166293	0.030366	5.476351	0.0001
D(PCD(-2))	0.145292	0.024069	6.036451	0.0001
D(PCD(-3))	0.064569	0.019596	3.295067	0.0064
D(SSP)	0.115741	0.027894	4.149310	0.0013
D(SSP(-1))	-0.322777	0.060331	-5.350129	0.0002
D(SSP(-2))	-0.321458	0.046408	-6.926757	0.0000
D(SSP(-3))	-0.107603	0.034873	-3.085527	0.0094
D(IND)	-0.009210	0.036760	-0.250542	0.8064
D(IND(-1))	0.070590	0.050731	1.391457	0.1893
D(IND(-2))	0.109410	0.046408	2.357586	0.0362
D(MIN)	0.341960	0.110488	3.095008	0.0093
D(MIN(-1))	-0.643073	0.092400	-6.959652	0.0000
CointEq(-1)*	-0.881536	0.124764	-7.065614	0.0000

R-squared	0.919709	Mean dependent var	-0.058974
Adjusted R-squared	0.830496	S.D. dependent var	2.824118
S.E. of regression	1.162714	Akaike info criterion	3.443124
Sum squared	24.33427	Schwarz criterion	4.338888

resid

Log likelihood	-46.14092	Hannan-Quinn criter.	3.764517
Durbin-Watson stat	2.219695		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.754562	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

الملحق رقم (20): نتائج اختبار جارك بيرا Jarque-Bera للنموذج الثاني

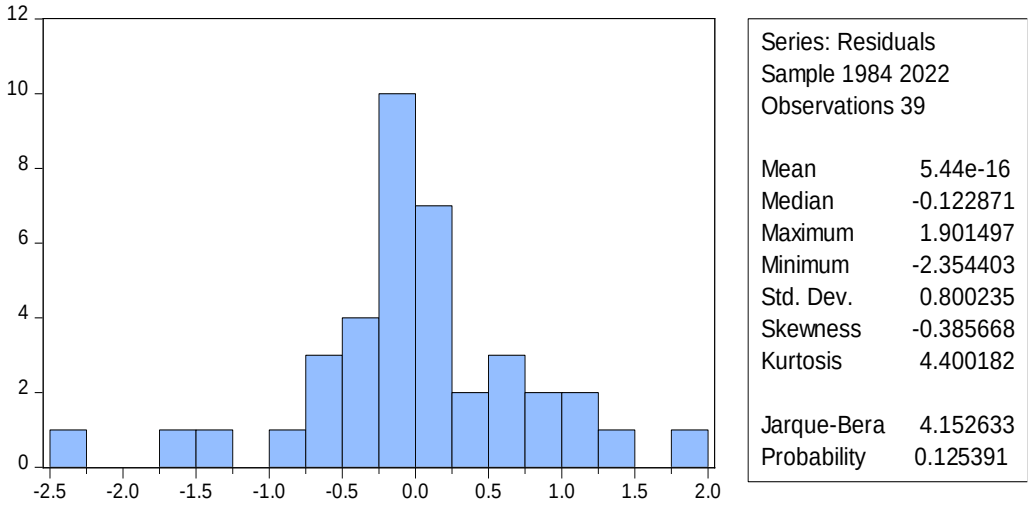

الملحق رقم (21): نتائج اختبار LM للنموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.469141	Prob. F(2,10)	0.6386
Obs*R-squared	3.345403	Prob. Chi-Square(2)	0.1877

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 02/22/24 Time: 14:51
Sample: 1984 2022
Included observations: 39
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPG(-1)	0.050263	0.190889	0.263309	0.7977
GDPG(-2)	0.057277	0.186937	0.306398	0.7656
GDPG(-3)	-0.053507	0.184736	-0.289640	0.7780
GDPG(-4)	-0.018182	0.179732	-0.101162	0.9214
SCULT	0.000730	0.010009	0.072930	0.9433
SCULT(-1)	0.000346	0.008398	0.041249	0.9679
SCULT(-2)	-0.002273	0.011296	-0.201255	0.8445
SCULT(-3)	-0.002067	0.008251	-0.250525	0.8073
SCULT(-4)	0.000509	0.009082	0.056012	0.9564
PCD	0.001358	0.022968	0.059129	0.9540
PCD(-1)	0.002364	0.029393	0.080443	0.9375
PCD(-2)	0.004832	0.027494	0.175728	0.8640
PCD(-3)	-0.005332	0.032959	-0.161783	0.8747
PCD(-4)	0.004648	0.035572	0.130656	0.8986
SSP	-0.015593	0.053026	-0.294065	0.7747
SSP(-1)	-0.010688	0.057131	-0.187076	0.8553
SSP(-2)	-0.012081	0.054236	-0.222758	0.8282
SSP(-3)	0.008288	0.072592	0.114179	0.9114
SSP(-4)	-0.008411	0.062174	-0.135284	0.8951
IND	-0.000706	0.061068	-0.011562	0.9910
IND(-1)	0.005577	0.068411	0.081519	0.9366
IND(-2)	0.003866	0.076058	0.050831	0.9605
IND(-3)	0.004619	0.073958	0.062452	0.9514
MIN	-0.035742	0.172839	-0.206796	0.8403

MIN(-1)	-0.021091	0.180713	-0.116712	0.9094
MIN(-2)	-0.041714	0.142405	-0.292924	0.7756
C	1.037157	3.470051	0.298888	0.7711
RESID(-1)	-0.256273	0.387965	-0.660556	0.5238
RESID(-2)	-0.330289	0.403739	-0.818077	0.4324

R-squared	0.085780	Mean dependent var	5.44E-16
Adjusted R-squared	-2.474038	S.D. dependent var	0.800235
S.E. of regression	1.491539	Akaike info criterion	3.763697
Sum squared resid	22.24689	Schwarz criterion	5.000705
Log likelihood	-44.39209	Hannan-Quinn criter.	4.207525
F-statistic	0.033510	Durbin-Watson stat	2.279827
Prob(F-statistic)	1.000000		

الملحق رقم (22): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء Heteroskedasticity للنموذج الثاني

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.468729	Prob. F(26,12)	0.9485
Obs*R-squared	19.65074	Prob. Chi-Square(26)	0.8078
Scaled explained SS	3.162891	Prob. Chi-Square(26)	1.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/22/24 Time: 14:58
Sample: 1984 2022
Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.274497	3.226307	1.014936	0.3302
GDPG(-1)	0.110190	0.154674	0.712398	0.4898
GDPG(-2)	-0.231914	0.155166	-1.494625	0.1608
GDPG(-3)	0.123771	0.172568	0.717232	0.4870
GDPG(-4)	0.160223	0.173451	0.923734	0.3738
SCULT	0.009755	0.009740	1.001535	0.3363
SCULT(-1)	0.001564	0.008103	0.192983	0.8502
SCULT(-2)	-0.010487	0.010501	-0.998671	0.3377

SCULT(-3)	-0.003550	0.007795	-0.455352	0.6570
SCULT(-4)	0.000613	0.008610	0.071221	0.9444
PCD	-0.005673	0.022136	-0.256269	0.8021
PCD(-1)	0.041933	0.027754	1.510879	0.1567
PCD(-2)	-0.028517	0.026425	-1.079192	0.3017
PCD(-3)	0.005201	0.031687	0.164147	0.8723
PCD(-4)	0.024206	0.033761	0.716959	0.4871
SSP	-0.047841	0.049465	-0.967167	0.3525
SSP(-1)	-0.068819	0.054902	-1.253482	0.2339
SSP(-2)	-0.009478	0.051267	-0.184886	0.8564
SSP(-3)	0.019558	0.068676	0.284785	0.7807
SSP(-4)	-0.082207	0.058239	-1.411544	0.1835
IND	0.003652	0.059674	0.061191	0.9522
IND(-1)	0.018214	0.066378	0.274404	0.7884
IND(-2)	0.066723	0.069964	0.953671	0.3591
IND(-3)	-0.025021	0.070346	-0.355676	0.7283
MIN	-0.033349	0.164373	-0.202886	0.8426
MIN(-1)	-0.204038	0.174995	-1.165963	0.2663
MIN(-2)	0.019295	0.132857	0.145232	0.8869

R-squared	0.503865	Mean dependent var	0.623956
Adjusted R-squared	-0.571094	S.D. dependent var	1.165589
S.E. of regression	1.460987	Akaike info criterion	3.802062
Sum squared resid	25.61381	Schwarz criterion	4.953759
Log likelihood	-47.14022	Hannan-Quinn criter.	4.215281
F-statistic	0.468729	Durbin-Watson stat	2.547767
Prob(F-statistic)	0.948499		

الملحق رقم (23): نتائج اختبار RAMSY TEST للنموذج الثاني

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDPG GDPG(-1) GDPG(-2) GDPG(-3) GDPG(-4) SCULT SCULT(-1) SCULT(-2) SCULT(-3) SCULT(-4) PCD PCD(-1) PCD(-2) PCD(-3) PCD(-4) SSP SSP(-1) SSP(-2) SSP(-3) SSP(-4) IND IND(-1) IND(-2) IND(-3) MIN MIN(-1) MIN(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.649325	11	0.5295
F-statistic	0.421623	(1, 11)	0.5295

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.898286	1	0.898286
Restricted SSR	24.33427	12	2.027856
Unrestricted SSR	23.43599	11	2.130544

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: GDPG
Method: ARDL
Date: 02/22/24 Time: 15:03
Sample: 1984 2022
Included observations: 39
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic):
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPG(-1)	0.289283	0.156758	1.845413	0.0920
GDPG(-2)	0.105902	0.159427	0.664269	0.5202
GDPG(-3)	0.157820	0.174110	0.906439	0.3841
GDPG(-4)	-0.412645	0.181540	-2.273028	0.0441
SCULT	2.65E-05	0.010496	0.002525	0.9980
SCULT(-1)	0.030779	0.011973	2.570696	0.0260
SCULT(-2)	0.009117	0.010518	0.866812	0.4046
SCULT(-3)	-0.005557	0.008172	-0.679976	0.5106

SCULT(-4)	0.010064	0.008642	1.164473	0.2689
PCD	-0.081078	0.035973	-2.253865	0.0456
PCD(-1)	-0.001455	0.027775	-0.052399	0.9592
PCD(-2)	-0.029970	0.029795	-1.005854	0.3361
PCD(-3)	-0.096557	0.039961	-2.416313	0.0342
PCD(-4)	-0.081249	0.042398	-1.916333	0.0817
SSP	0.149534	0.071768	2.083563	0.0613
SSP(-1)	0.124747	0.055547	2.245783	0.0462
SSP(-2)	0.015789	0.055857	0.282661	0.7827
SSP(-3)	0.245024	0.083737	2.926095	0.0138
SSP(-4)	0.131036	0.068468	1.913822	0.0820
IND	-0.025386	0.064614	-0.392885	0.7019
IND(-1)	-0.304028	0.072137	-4.214586	0.0014
IND(-2)	0.036570	0.069985	0.522538	0.6117
IND(-3)	-0.126795	0.075208	-1.685914	0.1199
MIN	0.410932	0.195580	2.101094	0.0595
MIN(-1)	0.088084	0.178360	0.493853	0.6311
MIN(-2)	0.743905	0.204286	3.641483	0.0039
C	-3.900838	3.229388	-1.207919	0.2524
FITTED^2	-0.036100	0.055597	-0.649325	0.5295

R-squared	0.896327	Mean dependent var	2.443590
Adjusted R-squared	0.641855	S.D. dependent var	2.439024
S.E. of regression	1.459638	Akaike info criterion	3.764486
Sum squared resid	23.43599	Schwarz criterion	4.958838
Log likelihood	-45.40747	Hannan-Quinn criter.	4.193009
F-statistic	3.522311	Durbin-Watson stat	2.085016
Prob(F-statistic)	0.016188		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (24): نتائج اختبار (CUSUM of SQUARES)للتغير الهيكلي للنموذج الثاني